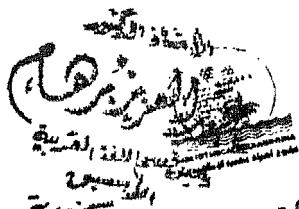


١٦٣٣



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca General Organization of the Alexandria Library (GOAL)



دراسات في الإسلام
يصدرها
الجامعة لكتابات الإسلامية

وزارة الأوقاف

الرّبَا بيت الاقتصاد والدين

عز العرب فواز

أحمد مكتبة الاسكندرية

رقم المكتبة: ٢

رقم التسجيل: ٦٢٢٢

» ١٣ «
السنة الثانية
١٥ من شعبان ١٣٨١ هـ
٢١ من يناير ١٩٦٢ م

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عريفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا
بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ»
«صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ»

مقدمة

انى آتهم الاستعمار وحده بأنه الذى روج للربا في بلادنا ، وعمل على تثبيت أو تاده ، وأرسى قواعد بنائه حتى صارت الامور الى ما صارت اليه ، بعد أن تخلصت بلادنا الشرقية منه منذ أن دخلها الاسلام وقضى عليه بأساليبه قضاء مبرما .

لقد فهم المستعمر أن في انتشار الربا في بلادنا ، قضاء على أصل من أصول الحياة الكريمة التي تقوم على المحبة والاعطف والاحسان ، وتفريقا واضحا بين أفراد المجتمع ، لأنه بسيطرة هذا النوع من التعامل المشين تتحل رابطة المواطنين القائمة على التعاطف والبر والتراحم . ويعنى في الوقت ذاته قيام صلة أفراد الأمة الواحدة على أساس مادى بحت ، فليس هناك ثمة رابطة الا تلك الدراهم التي تزداد بالأخذ فى حل مشكلة أو للتخلص من أزمة للانتسال من ورطة . . . وحينئذ يكون المستعمر قد نجح فى تفريق الأمة النجاح المنشود .

لقد ساهمت الشعوب المغلوبة على أمرها في محاربة الربا وقاومته مقاومة عنيفة ، الا أن هذه المقاومة لم تدم طويلا ، فلم يقدر لها الصمود أمام الحاجة والبؤس والفاقة التي أصبحت البلاد ترثى فيها وترسف في أغلالها .

واننا في مصر خاصة حينما نذكر المقاومة الشعبية التي حمل لواءها الرعيم الشاب مصطفى كامل نجد أن لم تخل من محاربة

الربا . واننا نعلم أن المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني كانت ذات أشكال وصور شتى ، وكانت احدى هذه الصور تستهدف القضاء على الربا الذي كان سبباً مباشراً في احتلالها نتيجة لقرروض الخديو اسماعيل فحينما فتح باب المناقشة لمسألة الربا على مصراعيه في سنة ١٩١٢م في الصحف وفي الأندية المختلفة ، والقيت فيها سلسلة من المحاضرات عرضت فيها مختلف الآراء في الموضوع من حيث تحقيق المبدأ الديني التقت آراء أكثر الحاضرين على رفض الربا من الوجهة الدينية .

لكن الضغط الذي كان الشعب المصرى تحت تأثيره ، وال الحاجة التي أخذت بخناقه ، كانا هما السبب في قبول الربا ، وانهارت المقاومة الشعبية وأصبح سعر الفائدة سائداً ومتداولاً في المصارف الأجنبية والمصرية في بلادنا بنص القانون .

اما وقد تخلصنا الآن من الاستعمار والتفوذ الأجنبي ، وأصبحت بلادنا تتجه اتجاهها مستقلاً في نهضتها لا تنحرف ولا تتحايز ، واتخذت الحكومة برنامجاً للنهوض أساساً الاشتراكية الديمقراطية التعاونية فان من واجبنا أن نجدد الصيحة وأن نرفع صوتنا إلى المسؤولين والى المصلحين الاجتماعيين محاولين بسط قضية الربا بطريقة أكثر وضوحاً وشمولاً خاصة وأن الاتجاه الاشتراكي بحكم تطبيقه في الواقع العملي لا بد أن يقضى على الربا ، هذا فضلاً عن أن الربا كما قدمنا أثراً من آثار الاستعمار يجب علينا إزالته واستئصاله من مجتمعنا بعد أن تخلصنا من الاستعمار وأذنايه .

ويجب أن نقر أن ما من دولة أقامت اقتصادها على الربا ، الا واعتبرتها أزمات اقتصادية كبرى أثرت تأثيراً بالغاً في حياتها ، وأن الأزمة العالمية التي حدثت بين سنة ١٩٣٠ - ١٩٤٠ م كان سببها الربا ، والربا فقط . وما خفت حدتها الا بتدخل الحكومات مثل أمريكا ومصر .

فلقد أعلن الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق أن أزمة أمريكا التي تعانيها وقتئذ لا سبيل الى التخلص منها الا باسقاط الربا ، وقد اسقط الربا فعلا بعد هذا التصريح .

وكذلك فعلت مصر في تسويات الديون العقارية ، فان العلاج كان باسقاط الربا جله .

وان الرئيس جمال عبد الناصر الذي ظهر البلد من الاستعمار وأعوانه ، وأمم القناة ومصر البنوك والشركات الأجنبية وتحدى دول العالم الكبرى وما زال يحارب اطماعها قد أعلن في خطابه التاريخي اسقاط سعر الفائدة بالنسبة للفلاحين فالى الربا في بنوك التسليف الزراعية والتعاونية متوجهها نحو الاشتراكية المعتدلة في تحقيق العدالة الاجتماعية .

وبعد : فانتي بهذا الجهد المتواضع الذي أقدمه للقارئ بين دفاتري هذا الكتاب ، أكون قد اديت بعض الواجب الذي فرضته علينا العقيدة وحب الخير لبلادنا .

والله أسأل أن يحتسبه عملا متقينا .

المؤلف

الربا والدِيَارِه التَّرَه

« ليس هناك منطق أقوى من ذلك الذي يقرر أن بعض الأشياء هو الربا الذي يستدر الربح من المال ذاته ». « أرسسطو »

الربا والفطرة السليمة قبل الأديان السماوية

لم يكن نظام التعامل بالربا معروفا في العصور القديمة التي كان يسودها نظام المقايضة أي تبادل السلع بالسلع ، فلم تدلنا آثار عصر الأسرات المبكر أي العصر السحيق الذي ينحصر في ملوك الأسرة الأولى والثانية في مصر القديمة على وجود هذا النوع من التعامل بين الناس في ذلك الوقت مما يدل على أن هذا النظام نشأ بعد ظهور النقود كأداة للتعامل بين الناس سواء في المبادرات التجارية أو في الشراء واستغلال المنافع وتقديم الخدمات .

فالحديث عن الربا اذن حديث نشأ بنشأة النقود وتداولها ، ذلك أنها الأداة الطبيعية التي تمكن الإنسان من قضاء حاجاته في معظم حالاته المتباعدة .

ومن المعلوم أن النقود انتشرت وشاع تداولها بين الناس حينما نشأت وتزعمت الحضارات الأولى التي قامت في مصر وبابل وآشور وببلاد الأغريق وروما ولقد كان لكل من هذه الحضارات نقودها الخاصة بها والتي تختلف عن غيرها في الحجم والنوع والقيمة ، لأن أعظمها قيمة بلا ريب تلك المصنوعة من السبائك الذهبية وان اختلفت في التسمية والوزن .

ومنذ ذلك الحين أعني منذ قيام الحضارات الأولى وظهور النقود
عرف نظام الربا في المعاملات ٠

فإذا حاولنا أن نستعرض تاريخ الحضارات الأولى في مصر وبابل
وآشور وفينيقيا دلتنا الآثار التي بين أيدينا على أن هذه الشعوب قد
انتشرت فيما بينها المعاملات التجارية في الداخل وفي الخارج بين
هذه الدول بعضها البعض ٠

أما المعاملات التجارية في الخارج فقد كان يحكمها قانون عرف
موحد لا صلة له بالأديان الوثنية التي كانت تختلف باختلاف كل
دولة داخلة في دائرة التعامل ، وله ميزان بالغة الأهمية تلخصان
في أنه يتحرر من الشكليات كلية ويحترم القوة الملزمة للعقود إذ
أنها متصفه بحسن النية ٠

وهذا القانون سماء الرومان قانون الشعوب لاختلافه عن ذلك
القانون المطبق في مدينة روما على الرومان وحدهم . ويسمى بصفة
عامة عند الرومان وغيرهم من الشعوب التي تتعامل به في الشعوب
المطلة على البحر الأبيض المتوسط بقانون التجارة الدولي الذي صقلته
قبل غيره ضرورات التعامل التجاري الدولي وأكسبته ذلك الطابع
الدولي الذي اتسم به دون سواه ، ولم يعرف هذا القانون القروض
ربما لأنها قائمة على تجارة حاضرة ولو كان غير ذلك جليا كما في
حالة المعاملات التجارية داخل الدولة الواحدة كما سنوضحه فيما
بعد .

ففي مصر القديمة مثلا سنت بعض القوانين لمحاربة الربا الفاحش ،
ففقد أصدر الملك بوخوريس في القرن الثامن قبل الميلاد قانونا يحرم
فيه الربا الفاحش الذي كان منتشرًا في ذلك الوقت وكان سعر الفائدة
يصل أحيانا إلى ٣٣٪ أي إلى الثالث تقريرا
ولقد ذكر ضرورة الغائه الفيلسوف سولون في معرض ما قرره من
وجوه الاصلاح في مصر القديمة ٠

ولقد عرفه البابليون أيضاً ونص عليه قانون حمورابي حوالي سنة 1950 قبل الميلاد لتنظيم بعض العقود التجارية وهي القرض بفائدة ووديعة البضائع والشركة وصورة قديمة للوكلالة بالعمولة وورد النص على حالة شخص يدفع إلى آخر مبلغاً من النقود لاستئماره نظير عمولة وبين الطرفين حساب يسجل حالة المعاملات بينهما .

وعشر على الواح كتبها أحد رجال البنك البابليون ورد فيها وصف لعمليات البنك في ذلك العهد وهي تلقى الودائع نقوداً أو بضاعة والأقراض بفائدة والأقراض برهن .

وعرف كذلك عند الأغريق وعند الرومان حتى أن الدائن كان له من السلطة ما يخول له أسترقاق مدينة أو حبسه إذا لم يقم بالوفاء وهذا ما دعا أفلاطون إلى المندادة بتحرير الربا اطلاقاً إذ جاء في كتابه «روح القوانين» (لا يحل لشخص أن يفرض أخاً بربا) . وما دعا أيضاً ذلك الفيلسوف الأغريق أرسطو أن يعلن باستنكار الفائدة الربوية بقوله (ليس منطق أقوى من ذلك الذي يقرر أن أبغض الأشياء هو الربا الذي يستدر الربح من المال ذاته) .

من هنا العرض التاريخي الموجز يتضح لنا أن الربا عرفته المدنية القديمة وأنه حينما ذاع في المعاملات بين الناس وعرف خطره تصدى لمحاربته الملوك الساهارون على مصلحة رعاياهم والحكماء والفلسفه ، فمنهم من عمل على اقصائه من دائرة التعامل بين الناس ومنهم من أعلن استنكاره والمناداة بتحريره ليغسله إلى النقاوس الكريمة ولمجافاته للروح الإنسانية .

ولم يكن هناك دين سماوي أو دعوة نبى بين هؤلاء الذين لم يعرفوا إلا عبادة الأوثان ولم يكن هناك من دافع لمحاربة الربا سوى الفطرة السليمة والعقل المتنز النى قدر أن هذا النظام من التعامل وليد الآثار والانانية وأنه ما يتبين له السيادة إلا حينما تختفي القيمة الإنسانية والمثل العليا الرفيعة من دنيا الناس .

الربا والشورة

وجاء الأديان السماوية ومهمتها الأصلية استنكار ما عليه الناس من أوضاع غير إنسانية ينبغي لها أن تزول وذلك بالغض على تغييرها ومحوها وتهيئه النفوس لاستقبال أوضاع أخرى بديلة عنها جديدة تسمى بهم عن الماديات وتبعدهم عن منطق الطين وتوضح لهم أن المعاملات المادية بينهم يجب أن تكون في حد ذاتها وسيلة لا غاية، وسيلة يشعر فيها المرء أنه ليس ملكا لنفسه فحسب بل هو وما يملك ملك لأخيه الإنسان وأن الأسرة البشرية ينبغي أن تكون متعاونة متكافلة ومتاخية، فيقضى بذلك على كثير من معانى الشر في النفوس، فلا تكون هناك أثره ولا حقد ولا بغض ولا حسد ولا من ولا أذى ولا يكون هناك إلا حب وترابط وتعاطف وابتهاج وتضحية وفداء .

هذه مهمة كل دين سماوى ، انتشار الخير ومحو آثار الشر ، وتقديم المثل العليا وعرضها على مفاهيم الناس ، ومحاولة انتطاعها في قلوبهم والقضاء على سوسة النفس الشيطانية ، أو حصرها على الأقل في دائرة ضيقه حيسنة مغلولة .

ومن البدھي أن تكون المعاملات الربوية في مقدمة الأوضاع
الرخيصة التي تعامل الأديان على اقصائها من معاملات الناس . فجاءت
بعد اعلان التوحيد في صدر منهاج كل دین من الأديان السماوية
التي عرفتها الدنيا في أزمانها المتلاحقة متممیة في ذلك مع الفطرة
السلیمة فطرة الله التي فطر الناس عليها ، محققة آمال هؤلاء الذين

نادوا بفطرنهم السليمة بضرورة تحريم الربا . فالنتى بذلك نداء
المصلحين بأوامر السماء التى جاء بها المرسلون .

صحف ابراهيم والزبور :

ومما هو غير مختلف عليه أن الكتب السماوية المعروفة هي صحف
ابراهيم عليه السلام ، وقد أشار اليها القرآن الكريم مقرونة بالتوراة
فقال تعالى : « ان هذا لفى الصحف الأولى صحف ابراهيم وموسى » .
والزبور الذى اقتربن باسم داود عليه السلام ، وقد أشار اليه القرآن
الكريم كذلك فى معرض الحديث عن الرسول فقال تعالى : « (وَآتَيْنَا دَاؤِدَ
زُبُورًا) » والتوراة التى جاء بها موسى عليه السلام والإنجيل الذى
جاء به عيسى عليه السلام مكملا به رسالة موسى ومؤكدا اياها .
والقرآن الذى أتى به محمد صلى الله عليه وسلم وانتهت به رسالات
السماء .

فاما ما جاءت به صحف ابراهيم وما جاءت به تعاليم وابتهالات
الزبور فلم يكن فيها جميعا نص صريح بتحريم الربا وكل ما جاءت
به آيات كلها تحت اجمالا على فعل الخير وترك الشر والزهد
في الدنيا والتسامح وتوحيد الله رب المغبود بحق .

فكانت هذه كافية وحدتها الى بث معانى الخير في النفوس
وصقلها وحملها على اجتناب الشر وأهله .

التوراة :

اما التوراة التى انزلها الله سبحانه وتعالى فيها هدى ونور فهى
رسالة كاملة بالنسبة للظرف الذى نزلت فيه والأمة التى جاءت
من أجلها . فكانت أكثر تفصيلا وجاءت بتحريم الربا صراحة في
نص لا يحتاج الى توضيح او اجتهاد في التأويل ، ذلك ان الربا
الفاشش كان قد انتشر حتى أصبح نظاما قائما لا محيد عنه في

معاملات الناس . جاء في سفر حزقيال الأصحاح الثامن عشر الآية .
٦-١٠ ماتيل :

« والانسان الذى كان بارا وفعل حقا وعدلا لم يأكل على الجبال
- ولم يرفع عينيه الى أصنام بيت اسرائيل ، ولم ينجرس امرأة
قربيه ، ولم يقرب امرأة طامثا ، ولم يظلم انسانا ، بل رد لل مدینون
رهنه ولم يغتصب اغتصابا ، بل بذل خبزه للجوعان ، وكسا
العرىان ثوبا ، ولم يعط الربا ، ولم يأخذ مرابحة ، وكف يده عن
الجور ، وأجرى العدل الحق بين الانسان والانسان ، وسلك في
رأى ، وحفظ أحكامى ، ليعمل بالحق فهو بار » .

وفي سفر الخروج أصحاح ٢٢ : ٢٥ جاء قول الرب :

« اقرضت فضة لشعبى الفقير فلا تكن كالمرابب ، لاتضعوا
عليه ربا » .

وفي سفر اللاويين أصحاح ٢٥ : ٣٦ :

« فضتك لا تعط بالربا ، وطعمك لا تعط بالمرابحة ، انا الرب
الهك » .

وفي سفر نحميا أصحاح ٥ : ١٧ :

« هال النبي نحميا تفشي الربا بين الشعب اليهودي ، فجمعهم
وطقن يورخهم ، ثم امرهم ان يردوا في اليوم عينه كل ما أخذوه من
الربا ، وختم كلامه مع الشعب اليهودي بتهديد الهي خطير حيث
نفض حجره قدامهم وقال : هكذا ينفض الله بيت المرابب ، ثم قال
أخيرا لنترك هذا الربا .

وجاء في سفر المزامير : « المؤمن لا يعط بربا » .
يبين مما تقدم ان التوراة جاءت بنصوص واضحة صريحة
تحرم الربا الشائع في ذلك الوقت تحريما كليا في جميع صوره التي .

عرفها الناس واصطلحوا عليها ، وجاءت النصوص وتناولت الربا بالتفصيل والتحديد وذلك لسبعين هامين :

الأول : أن الربا كان يسود الدنيا في ذلك الوقت وأصبح نظاما سائدا كالرق وغيره من سائر النظم التي كان يجب العمل على محاربتها ومحوها .

الثاني : أن اليهود كانوا في مقدمة المرايin بل هم الذين كانوا يكرنون الطبقة الموجة للنظام الربوي لما عرف عنهم من الجشع والأنانية والحرص على المال والحياة وظلوا على هذه الحال حتى بعد نزول التوراة والإنجيل والقرآن كما سيأتي ذلك كل في موضعه ،

جاءت التوراة لتعلن ولتؤكد أن البر والحق والعدل فيمن لم يعط الربا ، ولم يأخذ مرابحة أى فيمن لا يفرض بربا أيا كان نوعه ، ولا يتعامل به مع غيره ، لا يعطي الناس ماله إلى أجله الذي أجله ثم يأخذن بربا أيا كانت قيمة ذلك الربا ، ولا يأخذ من الناس مالا ثم يرده إليهم مضافا إليه ربا ، فليس من البر وليس من الحق وليس من العدل أن يسود هذا النوع من التعامل بين الناس ، بين الإنسان وأخيه الإنسان ، وإن الذي يتعامل به قد خرج عن شرع الله فهو بذلك غير مؤمن ، وقد أنذر الله بخراب بيته (هكذا ينفصن الله بيته الربابي) . وهو في نظر المؤمنين بشرع الله قد بعد عن حظيرتهم ، وجانب الحق والعدل ولم يعرف معانى البر ، واستحل بذلك مقت الله وسخط الناس .

ورغم ما سبق توضيجه بشأن الربا في شريعة موسى عليه السلام لم يتورع اليهود عن أكل الربا بعد أن نهوا عنه بجانب أكل أموال الناس بالباطل وصدتهم عن سبيل الله .

وظل التشريع قائما بالتحريم حتى جاء نبى الله عيسى عليه السلام واليهود لا يقيمون لتحريم الربا وزنا اذ أن رجال الدين

اليهودى نسروا هذه الاقوال الالهية التى تحرم الربا تحرىما باتا حسب هواهم فقالوا مثلا : « ان الله حرم اعطاء الفضة بالربا ولم يحرم اعطاء الذهب » . . وقالوا أيضا : « ان الله حرم اعطاء الربا لأبناء الدين اليهودى الواحد ولم يحرمه على الآجانب مفسرين النص القائل في سفر اللاويين ٢٥ : ٣٥ : - « اذا افتقر اخوك وقسرت يده عنك فاعضدته غريبا او مستوطنا فيعيش معك لاتأخذ منه ربا » . . وفهموا منه ان غير الاخ اي غير اليهودي يفعلون به ما يشاعون . . مما يؤكده ان نفوسهم جلبت على سوء الطوية والأنانية البشرية والتعصب الذميم والبغض والكراهية لما عداهم من بنى الانسان .

الربا والانجیل

وجاء ميلاد المسيح عليه السلام بعد قرون عديدة من ميلاد موسى، عليه السلام ورسالته ، وكانت البشرية الحائرة التي ضاقت ذرعاً باليهود وأفعالهم ومن سار مسيرتهم تتطلع إلى منقذ ينقذها وهاد يهديها سبل السلام ويخرجنها من ظلمات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، إلى نور الهدایة الربانية التي تقوم المuron وتعدل ما انقلب من أوضاع ، وتقف بجوار التشريع الموسوي الصحيح الصريح تشد أزره وتؤمن جوانبه وتحافظ عليه وتبنته في دنيا الناس بعد أن تغرسه في قلوبهم غرساً أصيلاً مبنية على الإيمان .
الخالص .

جاء عيسى عليه السلام ليقول للناس : لم آت لأنقض بل جئت .
لأكمل » . جاء لتكون رسالته امتداداً لرسالة موسى عليه السلام وتوسيعة لها وتفسيراً حقاً لما حاول اليهود تفسيره من نصوص التوراة حسب أهوائهم ، فبالرغم من النصوص الصريحة التي جاءت بها التوارية خاصة بتحرير الربا تحريراً كاملاً سبق بيانه ، فقد جاء المسيح عليه السلام ليؤكد ما سبق نزوله على لسان موسى . عليه السلام ، بل انه ذهب الى أكثر من ذلك فيعلن أن الانسان اذا أقرض لأخيه الانسان مالاً ثم أخذنه ثانية بلا أرباح فانه يكون بذلك مخطئاً اذا الواجب أن يتنازل عن قرضه احساناً منه وعطفاً على أخيه الانسان الذي امتدت اليه يده المحتاجة .

يحدثنا الاصحاح السادس من انجيل لوقا الآية ٢٤ في هذا
الخصوص :

« ان أقرضتم الذين ترجون أن تستردو منهن فأی فضل لكم ،
فإن الخطأ يقرضون الخطأ لكي يستردو منهن المثل ، احبوا
أعداءكم . أحسنوا وأفروضوا وأنتم لا ترجون شيئا ، فيكون أجركم
عظيما » .

وبعد : فهذا هو موقف المسيحية من مشكلة الربا بعد أن بینا
موقف الموسوية منها عرضناه بطريقة ليس فيها اجتهاد برأى ، أو
محاولة تفسير لنص غامض يحتاج الى تأويل ، بل حاولنا أن تكون
فيها النصوص وحدها هي الأساس الأول والأخير ازاء مشكلة
الربا ، حتى لا يكون هناك تأويل ، أو محاولة للرد بالمعارضة
والتضليل .

الربا عند العرب قبل الاسلام

بينما فيما سبق أن الربا كان منتشرًا في البلاد ذات المدنيات القديمة ، أى في مصر والشام والعراق وفلسطين وبلاد الروم ، وبينما أن اليهودية جاءت بتحريمها ثم تلتها النصرانية لتأكيد هذا التحريم ، وأن تلك البلاد كانت تدين باليهودية أو النصرانية أو بهما معا ، اللهم الا دولة الفرس التي كانت تعتنق المجوسية ، وهي ديانة وثنية مقتضاها عبادة النار .

ولأن العرب الذين كانوا يعيشون في الجزيرة العربية قبل الاسلام كانوا على اتصال دائم بهذه البلاد ، فلا غرابة اذن أن يكون الربا قد انتشر في الجزيرة العربية من هذه البلاد عن هذا الطريق ، اذ المعلوم أن تجار قريش نقلوا فوائد معنوية وأدبية واقتصادية عن تلك البلاد ذات المضارعات الأولى والمدنيات العربية ، والربا كان نظاما سائدا في الحركة الاقتصادية والتجارية هناك ، وكان مظهرا من مظاهر الحركة الاقتصادية والتجارية في الجزيرة العربية أيضًا .

ولقد وردت آيات عدة سياقًا بيانها يمكن الاستدلال بها على أن أهل الحجاز العرب واليهود على السواء كانوا يتعاطونه ، وعلى أنه كان راسخا عندهم يعولون عليه تعويلا كبيرا في تنمية ثرواتهم .

ولقد ذكره الاستاذ محمد جاد المولى - رحمة الله تعالى في كتابه « محمد مثل الكامل » عندما وصف حالة العرب الاجتماعية والاقتصادية قبلبعثة محمدية مصوّراً هذا النوع من التعامل التجاري والاقتصادي ومدى خطورته نكتفي بوروده في هذا الخصوص حيث يقول :

« لقد ظل أصحاب القوافل وأغنياء مكة يزيدون من حراسها سنة ف سنة ، حتى الفوا منهم جيشاً منظماً يقوم بنفقاته تجار مكة من ربّهم الوفير ، ويستفاد مما تقدم أن المال كان موفوراً في مكة والطائف وكان أصحابه كثيرين ، فصاحب ذلك وجود فئة من المرايin من اليهود وغيرهم الذين انصرفوا إلى الربا حتى أصبح مصدراً آخر لثروتهم واعلاه كلمتهم ، وكان ذلك أحد أسباب سخط الناس عليهم ، فقد بلغ في مكة درجة مروعة ، إذ انتقل من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪ . وبلغ عدد المرايin مبلغاً عظيماً ، واستفحّل ضررهم على المجتمع والوابل لن سقط في شبابهم واضطربت الظروف إلى الاتجاه إليهم ، لأنّه على كثريهم لم يكونوا يفهّمون للرحمة معنى ، ولا يرون فرقاً بين التجارة والربا ، بل قالوا : « إنما البيع مثل الربا » وكانوا أيضاً يضاربون بالدرارهم والدنانير ، فتارة يزيدون في وزنها أو قيمتها وطوراً ينقصون تبعاً لصالحهم الشخصية ، وجرياً وراء جشعهم الممقوت ، وكانوا يتلاعبون بالديون بأن يؤخرها أو يطالعها أو يقدموها أو يضيّفوا إليها إلى غير ذلك من الأعمال التي كانت تفضي إلى خراب المدين واستعباده .

وبلغ من قسوة هذه الطائفة الطاغية أنهم حملوا المدينين على أ��راه بناتهم ونسائهم على البقاء « ولا تكرهوا فتيائكم على البقاء ان أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا » للوفاء بما على آبائهم أو بعولتهم من الدين الذي يتعدّر أداؤه لزيادته يوماً في يوماً وبما يضاف إليه من الربا الفاحش مما دعا كثيراً من المدينين إلى الفرار .

في الصحراء واللجان بطبقة الشرد وقطع الطريق أو الدخول في حظيرة الأرقاء .

أصبح المربون لا هم لهم سوى تكثير أموالهم فنمت في قلوبهم الآثرة والاختصاص بما في يد الموزعين وحب اليهم أن يجوع الناس ليشبعوا وأن يشقي غيرهم ليسعدوا ويتعب ليرتاحوا .

اعتمد هؤلاء على الربا فاقتتصوا به أموال الفقراء الذين يسعون ويكدسون ويكتسحون وهم قاعدون فضعفوا فيهم ملحة الشفاعة ، وحب العمل ، وأصبحوا في جسم المجتمع العربي كالحيوان الطفيلي يتغذى من دم غيره . ولذلك امتلأ صدور الفقراء عليهم حقداً وضيقية لأنهم أصبحوا في أيديهم عبیداً أذلاء . فقد ضاع هؤلاء الفقراء حتى لا يعرف لأحد منهم محمل ، ولا يرى لشخصه ظل .

كان من ذلك أن نسبت الخيرات ومنعت الصدقات ، وهضمت حقوق الفقراء وأكلت أموال الناس بالباطل ، وفتشي الظلم ، وغاض معين الشفقة والرحمة ، وأغفلت حقوق الجوار ، وفضحت رابطة الأخاء الإنساني ، وكان اليهود أيضاً وقد نهوا عن الربا لا يأكلون جهداً في الكسب بواسطته عاملين إلى ضروب الحيل الشيطانية يعلمونها للخروج من الواقع في الظاهر تحت أحكام التوراة كان يقولوا كما حكى القرآن الكريم : « ليس علينا في الأمرين سبيلاً » .

وكما قالوا بلسانهم مخالفين التوراة : لا تفرض أخاك بربا ، أما الأجنبي فأقرضه بربا . وبذلك أكلوا السحت المنهى عنه تحت ستار الحيلة « يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون » .

ومن بعد اليهود ظلت النصرانية مقاومة للربا مدة طويلة بواسطة القسيسين وحفظت الدين يوم كان الربا عندهم يجعل المديون

عبدًا مملوكًا للدائن يستخدمه في مزرعته ويستعمله كما يستعمل
الحيوان لمنفعته دون أن يعطيه حقا من الحقوق .

وخلاصة القول أن المعاملات في البلاد العربية وغيرها كانت
مزرعة للاحتقاد مقلة للفقراء ، داعية إلى انتشار أنواع الفساد ،
مؤدية إلى حصر الثروة في يد طبقة من الناس ترى نفسها القابضة
على زمام العالم المحركة لفلكه ، وترى نفسها الرياسة التامة ،
والسيادة العامة وإن لم يكن لأفرادها حظ من العلم والعمل والحكمة
وبعد النظر .

تعريف الربا

أصل الكلمة الربا في اللغة جاءت من ربا يربسو بمعنى زاد ، ثم أطلق العرب الكلمة ربا على هذا النوع من التعامل الاقتصادي وأصبح اطلاق الكلمة الربا على هذا المعنى حقيقة لغوية أو عرفاً . فالربا اذن هو الزيادة في الدين أيًا كان نظير الأجل . والربا الذي كان معروفاً قبل الإسلام ونزلت آيات القرآن بتحريمه ، وجاءت أقوال سيدنا محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة لتوسيحه ، ينقسم حسب تعاريف الفقهاء إلى نوعين هامين :

الأول - ربا الفضل ، يعني ربا الزيادة .

الثاني - ربا النسيئة ، يعني ربا الأجل .

فالأمام فخر الدين الرازي - رحمة الله - يقول في تفسير آيات الربا التي وردت في سورة البقرة :

« اعلم ان الربا قسمان : ربا النسيئة ، وربا الفضل ، أما ربا النسيئة فهو الأمر الذي كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرًا معيناً ويكون رأس المال باقياً ، ثم اذا حل الدين طالبوا برأس المال ، فإذا تعذر عليه الأداء زادوا في الحق والأجل . فهذا هو الربا الذي كانوا في الجاهلية يتعاملون به » .

أما تفسيره في سورة آل عمران الآية : « يَا يَهُوَذَاهُمْنَوَأْ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعِفَةً » فقد اقتصر على الجزء المهم الذي هو سبب مضاعفة الدين ، فقال : « كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى اِنْسَانٍ مَائَةً دِرْهَمًا إِلَى أَجْلٍ ، فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ الْمَدِينُ وَاجْدَأُ لِذَلِكَ الْمَالَ قَالَ : زَدْنِي فِي الْمَالِ حَتَّى أَزِيدَكَ فِي الْأَجْلِ فَرِبَّمَا جَعَلَهُ مَائِتَيْنِ » ، ثُمَّ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُ ثَانِي فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِلَى آجَالٍ كَثِيرَةٍ فَيَأْخُذُ بِسَبِيلِ تِلْكَ الْمَائَةِ أَضْعَافًا ، فَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : « أَضْعَافًا مُضَاعِفَةً » .

ويعرف الفقهاء ربا الفضل بأنه : كل ربا حال زاد على الدين الأصلي ولو اختلف وصف الشيء المقترض . ويعرفه البعض بأنه الزيادة عندما توجد المقابلة .

ولقد فرق بعض الفقهاء بين الربا في البيع والربا في الديون، فأطلقوا على التأجيل عند وجوب القبض في البيع ربا النساء . أما الزيادة التي تطرأ على الدين نظير الأجل طال أم قصر فأطلقوا عليها ربا النسيئة .

هذه كل أنواع الربا بتعاريفها على وجه العموم التي كانت معروفة قبل الإسلام والتي عرفها العرب كما عرفها غيرهم من الأمم والبلدان التي كان العرب يتعاملون معهم عن طريق تجاراتهم كما سبق بيانه .

الكتاب والسنّة

و قبل أن نتناول طريقة الإسلام في محاربة الربا يجدر بنا أولاً أن نعرض الآيات التي وردت في القرآن الكريم خاصة به مرتبة حسب أهميتها، و زمن نزولها ثم الأحاديث النبوية الصحيحة ، وهي التي تمثل حالات الربا ، و صوره التي كانت شائعة عند العرب . رفق ضوء الكتاب والسنّة نحاول أن نوضح الطريق الذي سلكه

التشريع الإسلامي لمحو الربا أو تجنبه بعيداً عن دائرة التعامل الاقتصادي بين المسلمين في صدر الإسلام .

القرآن الكريم

نعرض في هذا المقام الآيات القرآنية التي وردت خاصة بالربا حسب الترتيب الزمني في النزول وهي في أربع مناسبات :

النص الأول : قال تعالى في سورة الروم الآية ٣٩ :
« وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لَيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوْ عَنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةً تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُسْفَوْنُ » .
هذه الآية مكية ، وهي أول ما نزل في شأن الربا .

النص الثاني : قال الله تعالى في سورة النساء ، الآيتين ١٦٠ : ١٦١

« فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حُرِمَ مَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبَصَّرَهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ، وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقُدِّنْهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، وَأَعْتَدْنَا لِكَافِرِنَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » .

وهاتان الآيتان مدنیتان ، ونزلتا في شأن الربا بعد السابقة

النص الثالث : قال تعالى في سورة آل عمران ، الآية ١٣٠ :
« يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكِلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مَضَاعَفَةً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعْنَكُمْ تَفَلُّحُونَ » .

هذه الآية نزلت قبل الفتح المكي في المدينة فهي أيضاً مدنية .

النص الرابع : قال تعالى في سورة البقرة الآيات ٢٧٥ : ٢٧٩ :
« الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ النَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَنْ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : أَنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ، وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَأَنْتَهِ فَلَهُ مَاسِلَفُ

وأمره إلى الله . ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون +
 يتحقق الله الربا ويربي الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيـم +
 ان الذين آمنوا وعملوا الصالـات وقاموا الصـلاة وآتوا الزـكـاة ،
 لهم أجرـهم عند ربـهم ولا خـوف عـلـيـهـم ولا هـم يـعـزـنـون + يـأـيـهـا
 الذين آمنوا اتقـوا الله وذـرـوا ما بـقـى مـنـ الـرـبـا ان كـنـتـمـ مـؤـمـنـين ،
 فـانـ لـمـ تـفـعـلـوـا فـأـذـنـوـا بـحـرـبـ مـنـ الله ورـسـوـلـهـ ، وـانـ تـبـتـمـ فـلـكـمـ رـؤـوسـ
 أـمـوـالـكـمـ لـاـ تـظـلـمـوـنـ وـلـاـ تـظـلـمـوـنـ » .

هذه الآيات نزلت بعد الفتح المكي ، وهي آخر ما نزل في شأن
 الربا وهي أيضاً مدينة .

الأحاديث الشبوية

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - « لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبـه »

رواه الخمسة ، وصححـه الترمذـي ، غيرـ أن لـفـظـ النـسـائـيـ :
 آكـلـ الـرـبـاـ وـمـؤـكـلـهـ وـشـاهـدـيـهـ وـكـاتـبـهـ اـذـ عـلـمـواـ ذـلـكـ مـلـعـونـونـ عـلـىـ
 لـسـانـ مـحـمـدـ عـلـيـهـ السـلـامـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ +

٢ - عن عبد الله بن حنبلة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم : أشدـ منـ سـتـ وـثـلـاثـينـ
 زـنـيـةـ » .

٣ - حديث البراء عن ابن جرير بلفظ :

« الربا اثنتان وستون باباً أدناها مثل اتيان الرجل أمه » .

تفصيل الربا في المعاملات

البیسوع

٤ - روى أصحاب السنن الستة - الا البخارى - عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثل بمثل ، سواء بسواء يدا بيد » *

وفي رواية احمد والبخارى : « فمن زاد او استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء » *

٥ - وروى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الذهب بالذهب بمثل ، يد بيد ، والفضل ربا . والفضة بالفضة ، مثل بمثل ، يد بيد ، والفضل ربا . والبر بالبر بمثل ، بمثل ، يد بيد ، والفضل ربا . والشعير بالشعير ، مثل بمثل ، يد بيد ، والفضل ربا . والتمر بالتمر ، مثل بمثل ، يد بيد ، والفضل ربا . والملح بالملح ، مثل بمثل ، يد بيد والفضل ربا »

٦ - ورد في صحيح البخارى عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبير فجاءه بتمر جنيب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل تمر خبير هكذا ؟ قال : لا . والله يا رسول الله ألا أنا أخذ الصاع من هذا بصاعين ، والصاعين بثلاثة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفعل . بع الجمع بالدراريم ثم ابتسع بالدراريم جنبيا . وقال في الميزان مثل ذلك *

٧ - عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ، أن يبيع الرجل تمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرماً أن يبيعها بزبيب كيلاً ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعاماً . نهى عن ذلك .

٨ - وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : سمعت النبي عليه السلام يسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال إن حوله : أينقص الرطب إذا بيس ؟ قالوا : نعم . فنهى عن ذلك .

٩ - عن ابن اسحاق السبئي عن امرأته أنها دخلت على عائشة فدخلت معها أم زيد بن أرقم فقالت : « أيام المؤمنين . أني بعثت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة ، واني ابتعت منه بستمائة نقداً . فقالت عائشة : بئس ما اشتريت ، وبئس ما شررت أن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بطل إلا أن يتوب » .

١٠ - عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أضن الناس بالدرهم والدينار ، وتباعوا بالعينة وأتبعوا اذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله انزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يرجعوا دينهم » .

المزادعنة :

١١ - « ١ » أخرج البخاري ومسلم عن رافع بن خديج قال : « كنا أكثر الأنصار حقلاً ، فكنا نكرى الأرض على أن لذاً هنـه ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه ، فنهانا عن ذلك ، فاما الورق فلم ينهنا » .

«ب» وف لفظ للبخاري : « كنا أكثر أهل الأرض مزدرعا ، كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى سيد الأرض . قال : فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا ، فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ » .

«ج» وروى مسلم وأبو داود والنسائي عن رافع أيضا قال : « انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على المازيات واقبال الجداول واصياء من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، فلذلك زجر عنده ، فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » .

« د » روى البخاري واحمد والنسائي عن رافع قال : « حدثني عمى أنهما كانا يكريان الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ينبع على الاربعاء ، وبشيء يستثنى صاحب الأرض . قال : فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك » .

«ه» وروى احمد عن رافع أن الناس كانوا يكررون المزارع في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بالمازيات وما ينسقى الربيع وشيء من التبن . فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم كري المزارع بهذا ونهى عنه .

ويقاس على أحاديث المزارعة السابقة في المضاربة والمساقة .

١٢ - وجاء في خطبة الوداع المشهورة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« الا ان ربا الجاهلية موضوع عنكم كله ، لكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وأول ربا أبدا ربا عمى العباس بن عبد المطلب .

كيف عالج الاسلام الربا

لقد وضح للقاريء فيما سبق أن الاسلام لم يكن الدين الوحيد الذي حرم الربا ، فلقد حرمته جميع الأديان السماوية السابقة لظهوره ، لكن الاسلام هو الدين الوحيد الذي أ وضع معالم الطريق الى مجتمع لا يقوم نظامه المالي على الربا وأنه حينما حمل المشاعل الانارة الطريق كان يسير بخطوات وئيدة يتهادى فيها النور على جنبات الطريق حتى ينكشف تحت أقدام السائرين خطوة خطوة .
مظهرا سنة من سنن الله الكونية ، الا وهي سنة التدرج الذي لم يكن بالنسبة لخلق السموات والأرض في ستة أيام فحسب ، أو أن النطفة في رحم الأم تصير علقة ثم مضغة ثم خلقا آخر يخرج إلى الحياة فيكون له شأن في الأرض أى شأن . وانما هي سنة الله في كل شيء .

فمن سنة الله أيضا أن يعالج المجتمع المريض بالدرج كما يعالج الطبيب الرجل المريض سواء بسواء . فالطبيب مثلا بعد تشخيص المرض يصف للمريض الدواء ، لكنه يحتم عليه ألا يتناوله دفعة واحدة ، بل يتناوله على جرعات بمقادير محددة وفي أوقات معينة .

وكذلك شأن التشريع الاسلامي مع الأمراض الاجتماعية والشروط الاقتصادية المنتشرة في الشعوب والأمم ، فنجد أنه بعد تشخيص الداء ، ووصف الدواء يحاول جاهدا أن يتناوله المجتمع المريض الجرعة بعد الجرعة حتى يتمايل للشفاء .

ولقد سبقت الاشارة الى ذكر آيات الربا في موضع سابق فلا داعي لذكرارها . وانما سنجاول تفسيرها النص تلو النص تفسيرا واضحا حتى تنجلي الحقائق و تستبين الأمور .

تفسير النص الأول

« وما آتتيم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله ،
وما آتتيم من زكاة تربون وجه الله فأولئك هم المضغوفون » .

جاء في تفسير أبي السعود ، ان ما آتتيم من زيادة خالية عن العوض عند المعاملة ليزيد ويزكر في أموال الناس لا يبارك الله تعالى فيه ، أما ما آتتيم من زكاة تبتغون بها وجهه تعالى فهى تزيد من الشفاعة وتضاعفه . ويلاحظ من فهمنا لهذا النص أنه سلبى ليس فيه عقاب ، لكن مما هو ظاهر من روح الآية نستطيع أن نستنبط أن السماء قد لفتت الأنظار فقط إلى هذا النوع من التعامل ، وأبانت بأن الله سبحانه وتعالى لا يباركه . فسواء أكان الربا في البيوع أو الديون أو في شأن الهبات والصدقات التي يرغض أصحابها من ورائها أن ترد عليهم بأكثر منها ، فهى على أية حال دالة على أن الزيادة التي تضاف لصاحب المال فوق رأس المال لا يباركها الله بل يميتها ويكرهها ، فهو لهذا قد هيأ أذهان الناس وقلوبهم إلى أن الربا أمر غير مرغوب فيه وأفضل منه تلك الزكاة التي يراد بها وجه الله تعالى ، وأن أصحابها سيفاضل الله ماله وثوابه .

وعلى هذا تكون الخطوة الأولى من خطوات التشريع الإسلامي قد لفتت الأنظار إلى مرض عضال .. متوطن في المجتمع آنذاك ليترقب أولوا الألباب ما سيكون بعد ، ويفقد التشريع فترة من الزمن تكفي لتفهم وتلوق النص الأول .

تفسير النص الثاني

« فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبِصَدْهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نَهَا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَاعْتَدُنَا لِكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَلَيْهَا أَلِيمًا »

جاء في تفسير أبي السعود أن اليهود كلما ارتكبوا معصية من المعاشي التي اقترفوها ، يحرم الله عليهم من الطيبات التي كانت محللة لهم ولن تقدمهم من أسلافهم عقوبة لهم ، و كانوا مع ذلك يفترون على الله سبحانه و يقولون : لستنا بأول من حرمتم عليهم ، وإنما كانت محرمة على نوح و Ibrahim ومن جاء بعدهما حتى انتهى الأمرلينا ، فكذبهم الله سبحانه و تعالى في موقع كبيرة وبكتهم بقوله : (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلًا لِبْنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَمَ إِسْرَائِيلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْزَلَ التُّورَاةُ) ، قال : فَأَتَوْا بِالْتُّورَاةِ فَأَتَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) . أى في ادعائكم أنه تحريم قديم قدم نوح و Ibrahim .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كلفهم باخراج التوراة لم يجسر أحد على اخراجها لما أن كون التحرير بظلمهم كان مسطورا فيها ، فبهتوا وانقلبوا صاغرين .

يفيد هذا التفسير بأنه كان هناك جدال بين اليهود ورسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن الربا في المدينة ، وأن اليهود أرداوا الدفاع عن تعاملهم بالربا بأنه قديم قدم نوح و Ibrahim ومن بعدهما . وان الرسول تحداهم باخراج التوراة وتلاوتها على الناس ، فخشى اليهود الفضيحة وبهتوا في هذا التحدي الذي لم يكن متوقعا . وعلى كل ففي هذا النص تقرير من الله عز وجل لبيان أن الربا قد حرم على اليهود ، وأنهم لم يمتثلوا لامر الله كما هي عادتهم في مخالفته أوامر الله كثيرة ، وأن هذا الربا الذي قد أبان بأنه غير

، مبارك فيه في الآية الاولى ، وانه حرم على اليهود لما فيه من فساد وبغي في الآية الثانية ، هو صفة مرذولة لا يتصف بها الصالحون من الناس الذين تعودوا مخالفة أوامر الله ويعبدوا عن الصراط السوى .

وبذلك يكون النص الثاني قد أذاح الستار قليلاً عن الموقف .
الحقيقة للربا ، فأشار بأنه حرام عند اليهود وهم أهل كتاب منزل من السماء وان كان لم يتعرض صراحة إلى تحريمه على المسلمين بعد ، فهو أيضاً سابقه : سلبي ليس فيه عقاب . ومتى هو جدير بالذكر أن النص الأول نزل في مكة قبل الهجرة ، وكان ربا الأجل - أي النسبة - لا يعرفه ولا يتعامل به أحد في الجزيرة العربية أكثر من قريش التي عرفت بالتجارة واشتهرت بها في داخل الجزيرة وخارجها وعرف عن رجالها بشرة ما يملكون من مال . وان النص الثاني قد جاء بعد الهجرة - أي في المدينة التي يسكنها اليهود - وهم أكبر رهط في الجزيرة العربية من أهل الكتاب يسكن في مكان واحد مجتمعين لهم من العدد أكثره ، ومن المال أوفره . وكانوا يتعاملون بالربا في التجارة والمزارعة والمساقة والقروض وغيرها من سائر المعاملات الربوية التي كانت معروفة لديهم .

تفسير النص الثالث

« يَا يَهُوَذَاهُمْ أَنَّمُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعِفَةً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ تَعَالَى مَنْ تَفْلِحُونَ »

هذه الآية وهى النص الثالث نزات في المدينة قبل فتح مكة ، وذكر على هامش تفسير الجلالين أن الفريابي أخرج عن مجاهد قال : « كانوا يتبعون إلى الأجل فإذا أحل الأجل زادوا عليهم وزادوا في الأجل فنزلت الآية » . وأخرج أيضاً عن عطاء قال : « كانت ثقيف

تداين بنى النضير في الجاهلية ، فإذا جاء الاجل قالوا : نربكم
وتؤخرون عنا فنزلت الآية » .

وقال زيد بن ثابت : إنما كان ربا الجاهلية في التضعيف يكون
للرجل فيأتيه إذا حل الأجل فيقول : تقضيني أو تزيدني ؟

في هذا النص أمر واضح بالتحرير ، لكنه أيضاً لم يكن ذلك
التحرير الكل القاطع للربا في جميع صوره وإنما هو التحرير الذي
يعرف فيه معنى التدرج والتلطف أيضاً ، فهو تحرير لأشد أنواع
الربا وأعظمها بشاعة ، الربا الذي يتضاعف كلما زادت المدة حتى
يصير بعد فترة من الزمن أكبر من الدين الأصلي .

ولقد كان هذا النوع من الربا منتشرًا في الجاهلية للاستهلاك
والاستغلال معاً ، إلا أنه كان بصورة واسعة في الاستغلال التجارى .
فكمبار الرجال في مكة وغيرها من أصحاب رؤوس الأموال كانوا
يتعاملون به ومنهم العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم الذي كانت
له ثروة طائلة وكان يسكن الحجيج جميعاً نقيع الزبيب والتمر
فلقد كانت معظم ثروته يستغلها باعطائها للتجار بزيادة محدودة
مستمرة ، وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه في خطبة
حججة الوداع مقالته السالفة : « ألا أن ربا الجاهلية موضوع عنكم
كله ، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وأول ربا أبدأ به
ربا عمى العباس بن عبد المطلب » .

وبعد : فإن هذا أول نص ايجابي فيه أمر صريح بالتحرير وأن
كان التحرير ليس مطلقاً .

تفسير النص الرابع

« الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتغطى
الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا وأحل

الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون .
يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أئم . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لانظلمون ولا تظلمون .

هذه الآيات هي آخر ما نزل في شأن الربا ، وهى أيضا من أواخر ما نزل من القرآن الكريم ، ولذلك نلاحظ أن خطبة حجة الوداع لم تخل من الاشارة إليه كما تقدم . وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسرها بأكثـر مما ورد في هذه الخطبة ، وهذا ما دعا عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أن يقول : من آخر ما نزل آية الربا وان الرسول عليه السلام قبض قبل أن يفسرها لنا ، فدعوا الربا والربية .

« **الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخطبه الشيطان من المس** »

جاء في تفسير ابن كثير بصدق تفسير هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتيت ليلة أسرى بي على قوم بظواهـرهم كالبيوت فيها الحياة تجرى من خارج بظواهـرهم فقلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء أكلة الربا .

« **يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم هؤمنين** »

ذكر زيد بن أسلم أن هذا السياق نزل في بنى عمرو بن عمير من ثقيف وبنى المغيرة من مخزوم ، كان بينهم في الجاهلية ربا ، فلما جاء الإسلام ودخلوا فيه طلبت ثقيف أن تاخذه منهم ، فتشاوروا بـقولـوا : لأنـدـيـ الـربـاـ فـيـ الـاسـلـامـ بـكـسبـ الـاسـلـامـ . فـكـتبـ فـيـ ذـلـكـ

عتاب بن أسييد نائب مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه . ف قالوا : نتوب الى الله ونذر ما بقى من الربا فتركتوه كلهم .

« فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۝ ۝ ۝ »

قال ابن عباس : « فمن كان مقيما على الربا لا ينزع عنه كان حقا على امام المسلمين أن يستتببه فان نزع والاضرب عنقه »

وذكر الألوسي في تفسيره « روح المعانى » عن سبب نزول الآية فقال : « والآية كما قال السدى نزلت في العباس ورجل من بنى المغيرة ، وكانا شريكين في الجاهلية يسلفان في الربا الى ناس من ثقيف من بنى عمرة وهم بنو عمرو بن عمر ، فجاء الاسلام ولهما اموال عظيمة من الربا فتركوها حين نزلت . »

وذكر في هامش تفسير الجلالين عن أبي عباس قال « بلغنا ان هذه الآية نزلت في بنى عمرو بن عوف من ثقيف وفي بنى المغيرة ، وكان بنو المغيرة يربون لثقيف فلما أظهر الله ورسوله على مكة وضع يومئذ الربا كله فاتى بنو عمرو ، صولحتنا ان لتنا ربانا ، فكتب عتاب بن أسييد في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية والتي بعدها .

هذه التفاسير السابقة وان اختلف روایاتها في أسباب النزول الا أنها تتفق جميعا في جوهر واحد وهو تحريم الربا الذي كان معروفا في الجاهلية في جميع صوره واختلاف صنوفه وألوانه . فلقد أبانت هذه المرحلة الرابعة الموقف الحقيقي للإسلام بالنسبة للربا ففي أوائل هذه الآيات يصور القرآن الكريم حالة اكل الربا تصورا مفزوا ومخينا حيث يقول : لا يقوم الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المنس فتبارك حياته في الدنيا والآخرة .

أما في الدنيا فان جنون المرابي بالمال ووساوسه التى تساور نفسه فى كل لحظة من العرص عليه ، وهواجسه حول العمليات الربوية التى يقوم بها لقربية من المنس عند من نعرفهم من المرابين . وأما في الآخرة فكما وصفه الرسول عليه السلام فيمن رأى ليلة الاصراء بطنه كالبيت تجري فيه الحياة من خارجها . ثم ينتقل النص من تصوير حالة المرابى المفرزة الى معنى ينطوى من جانب المرابين على المغالطة « ذلك بائهم قالوا : انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا » . البيع مثل الربا ! فالناجر يبيع ويكسب ، وكذلك المرابى يفرض ويكسب من وراء قرضه . لكن من البدهى أن الناجر يكىد ويجتهد وهو في النهاية اما أن يكسب فيكون هنا نتيجة كده واجتهاده ، واما ان يخسر بالرغم من كده وكفاحه ، أما المرابى الذى لم يبذل جهدا بشخصه أو يخاطر بماله فيتعرض للكسب دائم دون الحسارة . . فهل يستويان فى ذلك الناجر والرابى ؟؟ إلا ساء ما يحكمون .

ثم ينتقل الكلام فى النص الى حالة أخرى يبين فيها قاعدة عامة فى التشريع الاسلامى صارت قاعدة قانونية فى القوانين الوضعية الحديثة تعرف « بعدم سريان القانون على الماضي أو بعدم الرجعية » .

« فمن جاءه موعدة من ربها فانتهى فله مسلف وأمره الى الله » فحينما نزلت كما هو واضح فى أسباب نزول الآية المشار إليها ، أبطل المسلمون عقودهم الربوية التى كانت ممتدًا الأثر الى آجال طويلة ، وتركوها وأصبحت بذلك لاغية ، وقالوا : نتوب الى الله ونذر ما بقى من الربا ، ثم يأتي بعد ذلك توكيده بأن التقى حقا في ترك الباقي الذى كان ممتدًا أثره الى موعد انتهائه .

« يأيها الذين آمنوا آتقو الله وذرموا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » .

ويستتبع هذا الامر بالتهديد « فان لم تفعلوا فاذدوا بحرب من الله ورسوله » تم بين الله عن وجل الوضع الذى يتبعى أن يكون عليه صاحب المال : « فان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون » . وهذا هو القرض الحسن الذى يوجد الالفة ويدعم الروابط الانسانية ، وينزع الغل والحقد من النفوس ، ويقتل الجشع والأنانية فى نفس صاحب المال الذى يفرض أخاه المحتاج .

وبين نصوص النهى عن الربا في الآيات نجد أن هذا النهى قد اقتربن بالأمر بالصلة والزكاة وذلك اشعار بان النهى عن الربا درك من أركان الاسلام كالصلة والزكاة » وأن من ينكره فقد انكر امراً عرف من الدين بالضرورة ، وأن منع الربا ركناً للاقتصادى ، وأن الحضارة الاسلامية حضارة فاضلة تقوم على الاسلامى ، وأن قرن النهى أيضاً بأن من يبيع الربا منع الكسب الحبيث . ولذا قرن النهى أيضاً بأن دار الاسلام نزهة عفيفة عن ذلك المال الحبيث .

نخلص مما تقدم الى أن آياتي الروم والنساء انما كان الغرض منها تهيئة النفوس فقط للتلقى تحرير الربا بالرضا والقبول غير مجبرين ولا مضطرين ، فلما تهيات لذلك جاء الأمر بتحرير الربا المضاعف فقط كما ورد في آية آل عمران . ثم نزلت آيات البقرة فأصدر الله سبحانه وتعالى أمره في أول هذه الآيات بالتحرير المطلق للربا بأنواعه المختلفة وأبان في آخرها ان المال الذى يخلص من الربا هو رأس المال فقط .

« فان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون »

حلال و حرام

بعد هذا العرض التاريخي لمشكلة الربا ، وبعد أن وضح للقاريء أنه - أي الربا - مجاف للروح الإنسانية ومتناقض مع الفطرة السليمة ، وقد حرمته جميع الأديان السماوية على السواء، وأكدت تحريره في جميع صوره المتباينة ، نحب أن يعلم القاريء أن أناسا من المسلمين في القرن العشرين حاولوا تبرير نوع أو بعض أنواع من الربا ، فقالوا بزعمهم : هذا حلال وهذا حرام . وهؤلاء أن صدرت عنهم الفتوى وهم حسنو النية فقد اخطأوا وان كانوا سيئي النية فعليهم وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيمة « أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون »

ولقد تعرض للرد على هؤلاء أساتذة فضلاء لهم قدم راسخة ثقى فهم الاسلام نسجل لهم رديدهم في هذا المقام بكل فخر واعتزاز ، فخر المسلم الواثق بالله وعزة المؤمن بهذا الدين .

رد المرحوم الدكتور عبد الله نواز

ان الفتنة التي تزعم أن الاسلام يفرق بين الربا الفاحش وغيره وهي فتنة من المتعلمين الذين ليس لهم رسوخ قدم في علوم القرآن الكريم - لم تكتفى بأنها خالفت اجماع المسلمين في كل العصور، ولا بأنها عكست الوضع المنطقى المعقول حيث جعلت التشريع الاسلامى بعد أن تقدم الى نهاية الطريق فى اتمام مكارم الاخلاق.

يرجع على أعقابه ويتدلى إلى وضع غير كريم ، بل إنها قلبت الوضع التاريخي إذ اعتبرت أن النص الثالث مرحلة نهائية ، بينما هو لم يكن إلا خطوة انتقالية في التشريع ، لم يختلف في ذلك محدث ولا مفسر ولا فقيه .

على أننا لو فرضنا المحال ووقفنا معهم عند هذا النص الثالث فهل نجد فيه ربحاً لقضيتهم في التفرقة ، بين الربا الذي يقال عن رأس المال ، والربا الذي يزيد عليه أو يساويه ؟ .

كلا .. فانه قبل كل شيء لادليل في الآية على أن كلمة الأضعاف شرط لابد منه في التحرير ، إذ من الجائز أن يكون ذلك عنایة بذم نوع من الربا الفاحش الذي بلغ مبلغًا فاضحًا في الشذوذ عن المعاملات الإنسانية من غير قصد إلى توسيع الأحوال المسكوت عنها التي تقل عنه في هذا الشذوذ ، ومن جهة أخرى فإن قواعد العربية تجعل كلمة « أضعافاً » في الآية وصفاً للربا لا لرأس المال كما قد يفهم من تقسيم هؤلاء الباحثين ، ولو كان الأمر كما زعموا لا يحرم الربا إلا مابلغ ٦٠٠٪ من رأس المال ، بينما لو طبقنا القاعدة العربية على وجهها لتغير المعنى تغيراً تاماً ، بحيث لو افترضنا ربحاً قدره « واحد في الألف أو المليون » لصار بذلك عملاً محظوراً غير مشروع بمقتضى النص الذي يتمسكون به .

اما القول بأن العرب قبل الإسلام لم يكونوا يعرفون إلا الربا الفاحش الذي يساوى رأس المال أو يزيد عليه ، فانه لا يصح الا اذا أغمضنا أعيننا عما لا يحصى من الشواهد التي تقلها اقدم المفسرين وأجدرهم بالثقة . ولقد كان الشعب العبراني – الذي يعيش والشعب العربي في حصلة دائمة منه القدم – يفهم من كلمة الربا كل زيادة على رأس المال قلت أو كثرت . وهذا هو المعنى الحقيقي والاشتقاقى للكلمة . أما تخصيصها بالربا الفاحش فهو اصطلاح أوروبى حادث يعرف ذلك كل مطلع على تاريخ التشريع ،

وبعد .. أفالا يكون من التناقض أن هذه الشريعة التي تضع
الاحسان الى الفقير في أبرز موضع من قانونها والتي تحت على
انتظار المعاشر أو على ترك الدين له ، تعود فتأخذ منه بالشمال ما
منحته باليمين ، اذ تأذن للغنى بأن يطالبه ببعض الزيادة على الدين ؟

رد فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ،

ان اناسا في عصرنا تأثروا بتلك **المضاربة** الربوية التي
اقتبسست نظمها المالية من اليهود لأنهم المتحكمون في اسواقها
المسيطرة على نظمها . وكان تأثر هؤلاء الناس بتلك الحضارة
سببا في أن حاولوا تأويل القرآن الكريم ليخضع لها ، ومنهم
علماء يتسمون بسمة الدين ، ومنهم رجال اقتصاد ومال ، فهموا
أن النظام الربوي ضرورة اقتصادية لامناص منها . فاندفع هؤلاء
وهؤلاء الى نصوص القرآن الكريم يغيرون عليها بضروب من التأويل
ان شئت أن تسميتها عبشا بمعانى القرآن فسمها ، وان شئت
ان تسميتها افسادا في اللغة فسمها غير متحرج ولا آثم . ولقد
استغل البعض أن ثمة خلافا في كلمة الربا ، فاندفعوا في القول
مشككين منحرفين عن الغاية والقصد ونسوا أن العلماء اختلفوا
في ربا الفضل وربا النساء اى ربا البيوع الذي جاء في السنة
بيانه ، والذى هو اصطلاح اسلامى ، ولم يختلفوا فقط في الربا
الذى حرمه القرآن الكريم وقد قال فيه امام السنة أحمد بن
حنبل : أنه الربا الذي لا شك فيه . وربا القرآن هو الربا الذي
تسير عليه المصارف ويتعامل به الناس فهو حرام لاشك فيه .

ولقد ظهر في أول هذا القرن ناس من المخلصين للإسلام
يؤمنون بالمدنية الحاضرة ، وقد ظنوا أن مصلحة القرآن أن يوفق
بين نصوصه وبين التعامل الحاضر ، وقد أثر عنهم أقوال عابرة
داعية الى النظر البصير في العقود الربوية او التي يقول الفقهاء

فيها أنها ربوبية . قد قالوا هذه الأقوال من غير أن يتقيدوا برأى معين أو فكرة معينة ، فجاء من بعدهم يحاولون أن يثبتوا عليهم أنهم أباحوا ربا المصارف أو ما يشبهه ، فادعوا مثلاً على الاستاذ الإمام محمد عبده أنه قال ذلك القول ، ولكننا بحثنا عن قول معين له في ذلك فلم نجد له في ذلك قولاً ، وما تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا ميلاً شديداً إلى اقرار بعض المصارف ، ولكنه حاول داور ولم يغنه ذلك فتيلاً . ولو أننا سلمنا جدلاً أن الشيخ محمد عبده أو غيره من معاصريه أو من جاءوا بعده قالوا مبيحين ربا المصارف ما تبعناهم ، وما أقمنا لقولهم وزناً ، فلسنا نتبع الرجال على اسمائهم ، وما لاحد قول في أمر نص عليه القرآن الكريم وأجمع عليه الصحابة الذين تلقوا بيان القرآن الكريم عن النبي صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق .

وهكذا يتضح للقارئ الكريم أنه ليس ثمة مخرج من الحرام إلى الحلال أو من الحرمة المطلقة إلى بعض الإباحة ، وإن المفتريات على الإسلام والسلفين مردودة على أصحابها ، وأنها بما يتعلق بها من آنام لا تخص سوى المتعلقين بأهدابها التشيعين لها ، وما كنا في حاجة إلى ايراد بعض الردود بعد أن سبق عرض المشكلة بالنصوص الكثيرة الواضحة مدعاة بما ليس بعده مزيد .

ولكن لا يراد هذه الردود المنسوبة إلى أصحابها الفضلاء مشاركة طيبة لما اردنا أن نعرضه في بحثنا هذا ، ولتعلم أن دولة الإسلام ما زالت غنية بالرجال ، وكلمةأخيرة . « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ للدينه وعرضه ، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه » صدق رسول الله صلى عليه وسلم المرسل رحمة للعاملين » .

نظرة الاسلام لل الاقتصاد

قبل أن تستطرد في الحديث عن الدوافع التي من أجلها حرم الربا ، وقيل أن تستوضح الحكمة المنطقية على هذا التحرير ، يجدر بنا أن نعرف موقف الاسلام من الاقتصاد ، أي من المعاملات عموماً سواء كانت معنوية ، أم في صورة خدمات . وكيف أن الاسلام ينظر الى الاقتصاد نظرة خاصة تختلف تماماً عن غيره .

فالاسلام يرى كما يرى الاقتصاديون الماديون أن غاية الاقتصاد هي زيادة الانتاج الى أقصى حد ممكن بأقل مجهود ، أي زيادة الأشياء المنتجة زيادة قصوى بأقل النفقات والتكليف الممكنة . فمعنى هذا اذن أن الاسلام لا يقتصر مثله الاعلى على الاشباع الروحي ليترفع بالنفس البشرية على سائر المخلوقات التي تعيش من حوله ، وفي بيئته التي يقطنها ، وأن المسلمين يتتفقون مع غيرهم من سائر الملل والأجناس في الرغبة في الرقي بالناحية المادية حتى يستطيع المسلم أن يعبد ربه في يسر بالغ ، وحتى يستطيع أيضاً أن يفيد مجتمعه بصفة خاصة والعالم بصفة عامة إلى أقصى حد ممكن من الفائدة .

فالقصد اذن من الارتقاء المادي هو المعاونة على الارتقاء المعنوي ، فنظرة الاسلام للحياة الاقتصادية لا تقر المذهب القائل : « بأن الحياة الاقتصادية تقوم على المادة وحدها » ، كما لا تقر الذين يقولون : « بالله الذي يسعوا إليه (هكسلي)

وأنما تقر بالآيمان بالله الذى خلق الموت والحياة ، خلق الناس وخلق هذا الكون الذى يعيشون فيه . وأوجد بقدرته تلك النواميس والنظم الكونية ، وأودع بحكمته فى الإنسان روحًا هي سر الحياة النابضة فيه ، وتقر أيضًا بالبعث بعد الموت والحساب يوم يقوم الناس لرب العالمين .

هذا الإيمان هو الذى يدفع النظر بعين الاعتبار فى أنجح الوسائل التى نستطيع بمقتضاها أن نعمل فى ديننا الفاتحة لنسعد فى آخرانا التى نعتقد أنها دار الخلود .

ونهج الإسلام بمقتضى هذه النظرة ينبع أعظم الشمار اذا ما طبق في بيئتنا الإسلامية ، لأن المثل الإسلامي الأعلى وضع خطوطا رئيسية لعيش الناس ، وربط بين نواحي النشاط البشري كلها ، حتى أنه لم يتعذر تطبيق ناحية إسلامية مع انعدام النواحي الأخرى .

وقد يقول قائل — وقد قيل بالفعل — والقائلون كثيرون : أن الإسلام وغيره من الأديان ما هي الا عقائد محلها القلب ، أما الاقتصاد فهو علم ينصب على دراسة العلاقة بين الإنسان والمادة وليس له دخل بالمقييدة أو مساس بالروح ، والرد على هؤلاء يتلخص في أنهم يتجاهلون الأديان عامة والاسلام خاصة فما جاءت الأديان الا لاسعاد البشر كما هم : مادة وروح . وقد نزلت هذه الأديات في أزمان متفاوتة تنشد التدريج في تثقيف العقل البشري ، وتشير الى مقتضيات أحوال الناس تارة بالاجمال وأخرى بالتفصيل حتى ختمت الرسالات برسالة الإسلام كما هو معلوم .

فنجن إذا بحثنا فى الأديان لانجد دينا سماويا الا واشتمل على تعليمات مادية لها صلة وثيقة بدنيا الناس ، بل انه من غير المعقول أن يتجاهل الدين المادى ، وليس أدل على ذلك من أن الأديان كلها عالجت مسألة النقود فحرمت الربا كما نوهنا ، كما

احترمت الشروة غير المنظورة الممثلة في تقديم المسافع والخدمات فحتمت مثلاً أرباب الحرف والتجار من احتكار أصحاب العقول المتجبرة الآثمة ، « اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » . وحاربت البطلة من نواح متعددة : « وقل : اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوؤه والمؤمنون » . « من أهسى كالاً من عمل يده أهسى مغفروا له » حديث شريف .

ولعمري اذا ما عولجت هذه المشاكل فما الذي بقى من أمهات نظريات الاقتصاد دون نظر او بحث ؟

تلك حقائق الأديان مجتمعة ، وهذا شأنها لسعادة البشر كما هم : مادة وروح ، فإذا تحدثنا عن الإسلام وحده فإننا نتحدث عن الخاص بالنسبة للعام ، ذلك أنه قد جاء ضمن ما اشتمل عليه بنظريات مادية بحثة باللغة النضوج والوضوح ، وأنه نظم حياتنا الاقتصادية تنظيماً بالغ الدقة لا يستطيع انسان أن ينكرها وأن لم يؤمن بها .

فالملكية في الإسلام معروفة ، واستغلال الأرض الزراعية منصوص عليه احتمالاً وتفصيلاً ، والعلاقة المادية بين الأفراد مبوبة مفصلة ، وتداول الشروات منهون عنه بوضوح . كل ذلك بعض ما جاء به الإسلام وإن كان قد اجمل احكامه في بعض الحالات ليفسح مجالاً ورجحاً طيباً للتطور التكري المستمر بين الناس في مختلف الأماكن والعصور .

أما عملية المزج أو الازدواج أو المزاوجة بين الماديات والمعنويات في التعليمات الدينية ، فقد أصبح من المبادئ المقررة في الدراسات العلمية الحديثة ، فنحن نعرف الان أن العلاج النفسي والطبي يسيران جنباً إلى جنب .

ويقول الاقتصاديون المحدثون : « ان التعليقات تنبئ على الانفعالات النفسية سواء كانت للفرد ام للجماعة » وهل هذه الانفعالات الا معنويات في الصميم لا قياس لها في عالم المادة ؟؟

هذا عن المادة والروح المكونان للانسان ونظرة الاسلام وغيره .
اليهما . . .

ننتقل الى ناحية اخرى من الموضوع على جانب كبير من الاهمية .
وهي ناحية النشاط الاقتصادي نفسه اى عملية التعامل بين الناس .
سواء كانوا افرادا ام جماعات . فالمبادى ينظر الى النشاط الاقتصادي من وجهة فردية اى تخصه وحده دون سواه ،
فيحاول أن يصل الى منفعته بشتى الوسائل ، وان ادى ذلك الى ضرر الآخرين .

اما المسلم فينظر الى النشاط الاقتصادي من جهة جماعية .
تعود على المجتمع كله بالنفع لا بالضر ، فان كانت تعود على الفرد وحده او على احد من الناس بالمنفعة التي ينجم عنها ضرر بالمجتمع غلبت مصلحة الجماعة لأنها في نظر الاسلام أولى ، وان ما يصلح للجماعة يصلح للفرد في كثير من الاحيان في المجتمع المتكافل الذي يحرص على وجوده الاسلام .

ثم ان هناك ناحية ثالثة او فارق آخر يمس علاج الموضوع .
في جوهره ، ذلك أن الاقتصاديين يفترضون انسانا وهميا لا وجود له في عالم الواقع ، هذا الانسان لا يستجيب ولا يتحرك للنزاعات الاقتصادية ولا يعمل الا من أجل مصلحته الشخصية المادية . وحدها يسمونه « الرجل الاقتصادي »

فهذا الفرض او هذه النظرية المبنية على الوهم والخيال .
ليس لنا الا أن نقول : ماهى الا وهم وخيال وكفى .

اما الاسلام وهو دين الواقع فانه يأخذ الناس كما هم : حفاقات هلموسة محسوسة ، فلا يفترض شيئا غير موجود يمكن ان يكون في عالم الخيال وحده . والسبب في ذلك واضح بين الوضوح ؟ فالاقتصاديون بشر كسائر الناس لا يستطيع أحد منهم او هم مجتمعون ان يدرسوها خبائيا النفوس ، ولا ان يتناولوا دفائنهما بالتحليل ، وهنا يقول الفلاسفة : « ان درجة الكمال هي الدرجة التي يصل فيها الفرد الى الاحاطة بنفسه ، ومعرفة كل كامنة او جائلة بين طياتها » وهذه مرتبة لا يصل اليها الا من اوحى اليه ربك وكان من المرسلين .

ولقد لجأ الاقتصاديون الماديون الى معالجة جانب واحد من جوانب النفس الانسانية وحاولوا بذلك ان يقيموا صرح الاقتصاد على أساس هذا الجانب ، واختاروا في ذلك الجانب المادي .

ولما كان من المستحيل عملا وواقعا فصل جوانب النفس البشرية عن بعضها ماديهما من معنويتها ، بل هؤلاء الاقتصاديون الى اختراع « الرجل الاقتصادي » وبنوا عليه أساس هذا العالم (الاقتصادي)

ونحب أن نقول قبل أن ننهي هذا العرض السريع للنظرية الاقتصادية في الاسلام انه يصعب جدا تطبيق القوانين الاسلامية ما لم تتوفر الشروط التي فرضها الاسلام لقيامها ، او وجود وعي اسلامي متحفز ليظهر اثره الكامل في ميدان الاقتصاد ولست أعني وجود هذا الوعي فجأة او احالاته محل بديله في الحال دفعة واحدة ، انما كلما خطونا خطوة اسلامية نحو ايجاد المجتمع الاسلامي الكامل ثم اتبعناها بأخرى ظهر اثر رويدا رويدا حتى نصل الى الوسط المطلوب ويظهر الاثر المرغوب .

دواعى التحرير

في ضوء ما تقدم نرى أن الإسلام يعالج الإنسان على أنه مكون من مادة وروح ، وأن مصلحته لابد وأن تكون متفقة مع مصلحة الجماعة ، فإذا تعارضتا ضحي الفرد بمصلحته في سبيل مصلحة الجماعة ، وأنه من المستحبيل ايجاد حل لمشكلة اقتصادية في ضوء الإسلام مالم يوجد المجتمع الإسلامي - أو في النية على الأقل العمل على ايجاده - القائم على التكافل والتضامن بين افراده ، في خصو ذلك كله تستبين وظاهر لنا الحكمة من تحريم الربا ..

الداعي الأول :

يرى الإسلام أن كل كسب يحصل عليه الإنسان في هذه الحياة لابد وأن يكون نتيجة عمل يقوم به المرء سواء أكان هذا العمل ممثلا في مجهد ذهني أو مجهد عضلي .. ولا يعترف للإنسان بأن ينال مالا دون القيام بعمل الا في حالات العجز كالشيخوخة مثلا حيث يحرص على تدعيم معانى التضامن والتكافل والترابط والترابح ، فالإسلام يقدس العمل وعندما وضعه في هذه المقام جعله الأساس الأول للكسب والتملك ، فلا يمكن أن يحصل الإنسان على دبح الا إذا كان نتيجة عمل لأن المال في نظره لا يلده المال ، وإنما هو ثمرة الجهد الذى يقدمه المرء ، وهذا مبدأ تقرره المذاهب الاشتراكية التى تقرر بأن العمل هو الأساس الذى تقسم عليه الحياة « العمل هو أساس القيمة » ، « ومن لا يعمل لا يأكل » أي من لا يعمل فقد حكم على نفسه بالموت ..

والاسلام قرر مبدأ العمل تقريرا واصحا في اتجاه متفرقة واردة في القرآن الكريم وانسنة ١ (فاستجابة لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انشى بعضاكم من بعض ٠٠٠) وكان هنا اشارة الى أن الله سبحانه وتعالى لا يقبل الدعاء المجرد ، وانما يقبل الدعاء المقترب بالعمل ، وانه لا يضيع اجر العاملين .

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ، وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) . . فهذا أمر بالعمل ، وانه سبحانه وتعالى يراه ويشهده الرسول والمؤمنون .

(وان ليس للانسان الا ما سعى) . . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : من أهوى كلاما من عمل يده أهوى مفرورا له . .

وان رسول الله ليسوى بين السعي في الأرض والجهاد في الميدان فيقرر ان الرجل ان سعى ليحصل على قوته وقوته عليه فهو في سبيل الله ، وان سعى ليحصل على قوته وقوته أبويه الشيixin فهو في سبيل الله ، وان مات دون ماله فهو شهيد .

وانه عليه الصلاة والسلام ليرفع قيمة الكسب الناتج من العمل عما سواه فيقول « ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده » . . ومثل هذا في القرآن والسنة كثير .

ولقد نطق عمر بن الخطاب بالحكمة وفصل الخطاب حينما سمع عن رجل يتبعيد في المسجد وشقيقه الذي يكدر في الحياة ويعمل هو الذي يقدم له المطعم والشرب والملابس فقال : « أخوه أعبد منه » .

والمقصود من هذا أن الذي أقرض شخصا مالا ، لا يستحق جزاء ماديا على قرضه هذا ، لأن الاسلام كما قلنا يفترض التكافل بين أفراده ، وحيث أن صاحب المال لا يستطيع استثماره بنفسه بطريقة مباشرة ، بينما غيره بحاجة اليه للانتفاع به لغرض

استهلاكى كأن يشتري دواء أو كساء أو غذاء ، أو لغرض انتاجى كأن يستغله فى تجارة أو صناعة ، فليس هناك مبرر لأن ينال بحابب المال على اقراضه أجراء .

قد يقال أن صاحب المال يستحق أجرًا مقابل رأس المال المستخدم فى التجارة أو الصناعة مثلاً وهذا حق ، اذا كان سيتحمل مخاطرة استغلاله شأنه فى ذلك شأن المستغل سواء بسواء ، طبقاً للقاعدة الشرعية : « الغنم بالغرم » ، أما اذا لم يرض بذلك فليس هناك إلا أن يلتزم المستغل — « أى من بيده المال — ببرده دون زيادة أو نقصان : (فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) فليس من واجب المفترض أن يلتزم بمكافأة ما للمقرض إلا اذا كان هذا هبة منه غير مشروطة فى العقد عند القرض .

صحيح أن الربح هو ثمرة العمل ورأس المال معاً ، ولكن اذا كان هناك قرض فان المال والعمل يكونان فى يد شخص واحد هو المفترض الذى يتولى بنفسه ادارة المال وتحت مسؤوليته حتى اذا هلك أو أصابه تلف فانما يهلك على ملكه ويكون مطالبًا برد رأس المال كاملاً الى المقرض .

فاذا لم يكن بد من اشتراك المقرض في الربح الناشيء وجب علينا أن نشركه في الخسارة المحتملة أيضاً ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول : « الخراج بالضمان » .

فالشريعة الإسلامية اذن جاءت لتجعل لرأس المال مقاماً وقدراً ولكن لا يكسب تلقائياً بمفرده ولا يكسب دون تعرض للخسارة ، لكنها جاءت بالطريقة المثل خالية من الظلم والغalaة دون اسراف أو تعسّف بلا افراط ولا تفريط ، ولهذا حرم الربا الذي يشترط زيادة على رأس المال بلا جهد مبذول أو عمل ، ودون تعرض للخسارة أيضاً .

و قبل أن ننتهي من عرض المبرر الأول للتحريم نحب أن نسجل مقالة المرحوم الدكتور محمد عبد الله دراز في هذا الخصوص ليكون مسك الختام : « إن مجرد تقرير ربع مضمون لرب المال بدون أن يكون في مقابل ذلك ضمان ربع للمقترض ، أقول أن هذا الوضع وحده ما فيه من محاباة للمال وايشارة على العمل ، وإن الضرر الذي ينجم عن ذلك يمكن بناء الجماعة معاً عميقاً ، ذلك أننا بهذه الوسيلة نزيد في توسيع المسافة و تعميق الهوة بين طبقات الشعب بتحويل مجرى الثروة و توجيهها إلى جهة واحدة معينة ، بدلاً من أن تشجع المساواة في الفرص بين الجميع ، وأن نقارب بين مستوى الأكمة حتى يكون أميال إلى التجانس وأقرب إلى الوحدة . »

استثناء

هناك اعتراض ناشيء من أن هذه القاعدة « قاعدة الكسب للعمل » ليست مطردة التطبيق في الشريعة الإسلامية كالآثر مثلاً . و نحب أن ننبه إلى أن الآثر حق للمورث يتنازع عنه باختياره التام وليس حقاً مكتسباً للوارث ، ولم يشرع إلا لحفظ الأسرة وهي البنية الأولى في بناء المجتمع ، والدعاة الكبار في تشبييد صرحة ، ومن العيب أن يقال أن الوارث اكتسب منفعة قبل مورثه بل أنه ملتزم بأكثر من هذا وهو كما تنص الشريعة : « الانفاق على من تجب عليه نفقة » ، وهل هناك التزام أكثر مما أشار إليه المصطفى عليه السلام بقوله : « أنت ومالك لأبيك » صدق رسول الله المبعوث هادياً للعالمين . »

الداعي الثاني

قلنا أن الإسلام ينظر للإنسان باعتباره مكوناً من روح و مادة لا ينفصلان عند التعامل في الحياة الدنيا ولا يمكن أن يعترف بوجود أحدهما ، وغياب أو انفصال الآخر إلا بالموت . »

وعلى هذا يعتبر أن الروح غذاؤها الأخلاق الفاضلة المتضمنة للصفات الإنسانية النبيلة ، والمثل العليا الرفيعة ، كما أن الجسد غذاؤه المادة المكونة لخلياه وأنسجته وعظامه وأعصابه .

فالروح وحاجتها من الأخلاق هما جوهر الإنسان الحقيقي وملائكة أمره بلا ريب ، فإذا كان هناك شيء يمس هذا الجوهر في صميمه كان لنا أن لا نأبه له ، ولا نأخذ به أبدا ، بل نستبعده وتلغيه ولو كان فيه من المنافع مالا يحصى ولا يعد في أي ناحية مهما كانت.

فإذا حاولنا أن نفهم نفسية المزاببي وحللناها تحليلًا سيكولوجيا وجدنا أن الربا لا يبدأ فيه الفكر (العمل الذهني) من رغبة في جمع المال والاستحوذ عليه بكل طريق إلى سائر مراحيل حياة المزاببي المادية إلا بتأثير الآثرة والبخل والتکالب على المال ، والعبودية له والحرص على الحياة إلى سائر الصفات الدنيا التي تطمس جوهر الإنسان وتجعله دائمًا وأبدًا يعيش في ظلام المادة لا ينفك عنها حتى يدركه الموت .

فالمزاببي إذن قد فقد المصباح الذي يضيء له معالم الطريق ، فالدنيا حوله ظلمات بعضها فوق بعض « (ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) » . هذا بالنسبة لنفسية المزاببي وهو أحد الأفراد الذين يتكونون منهم المجتمع ، فإذا افترضنا أن هذا وأخواته يكونون طبقة من طبقات المجتمع تبلغ السادس أو الخامس أو أقل من ذلك أو أكثر ، فهل تكون هناك رابطة بين هؤلاء وسائر الناس قائمة على التعاون والتعاطف والبر والترابط ؟؟ .. لاشك أن الإجابة ستكون بالنفي ، فمحال أن يجتمع شمل أنساس قست قلوبهم فلا يفكرون ولا يتحركون إلا بدافع المادة وحدها مع غيرهم من فهموا الحياة فهمًا آخر يختلف اختلافاً كلياً عن هذا الفهم الضيق .

لقد قلنا أن التكافل دعامة كبيرة في كيان المجتمع الإسلامي ، وأنه أصل لازم من أصوله ، فالربا لا شك يهدمه ويأتى على بنائه

من القواعد ، لأنه يحيل المودة والتعارف والتسود والتألف إلى ضفينة وحقد لا ينطوى عليه المرابون كما قلنا من أثره وحب استغلال لغيرهم من الكاذبين .

لا يختلف اثنان في أن المجتمع الذي يتعامل أفراده فيما بينهم بالآثار ، ولا يساعد فيهم أحد أخاه إلا أن يرجو منه فائدة تعود على نفسه ، ويكون فيها عوز أحد ما وضيقه ، فرصة يقتنها غيره للتمويل والاستثمار وتكون مصلحة الطبقات الغنية الموسرة فيه مناقضة مصلحة الطبقات المعدمة ، لا يمكن أن يقوم ويظل قائماً مثل هذا المجتمع على قواعد محكمة أبداً ، ولا بد أن تبقى أجزاءه مفككة ومشتتة أو مائلة إلى التفكك والتشتت في كل آن وحين . فإذا كانت هناك دعوة تدعوا إلى تكتل هؤلاء المعدمين ليكونوا جبهة واحدة تكون لها من الأسباب ما يجعلها صفاً واحداً لا تثبت هذه الجبهة أن تحارب الأخرى (الربوية) أو تقضى عليها .

وبالعكس من ذلك المجتمع الذي يقوم بناؤه على التعاون والتناصح والتكافل ، ويتعامل أفراده فيما بينهم بالكرم وبالإشار لا بالآثار ، ولا يكاد يحس فيه أحد أن غيره من إخوانه في حاجة إلا بادر إلى مساعدته واسرع للاخديبيه ، مثل هذا المجتمع يصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين في توادهم وترآهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » . مثل هذا المجتمع لا بد وأن تنشأ أو تنمو في قلوب أفراده عواطف التحاب والتنافر ، وتنبغي أجزاءه مترابطة ولا تنطربق إليه عوامل التنازع والتصادم أبداً . ومثل هذا المجتمع يكون أيضاً أسرع إلى الرفق والكمال والازدهار من المجتمع السابق .

هذا بالنسبة للأفراد في المجتمع الواحد الذي تحكمه حكومة دولة واحدة .

« وقس على ذلك ماتحصل به الأمم والشعوب الأخرى من علاقات دولية فيما بينها . فإنه من المستحيل اذا عاملت امة امة مجاورة لها بالعطف والكرم وسعة القلب والواساه كلما نزلت بها نازلة من الدهر أن تلقى منها الجواب على برهانها بشيء غير الشكر والحب والاخلاص . ولكن اذا عاملت هذه الامة جاراتها بالاشرة والقسوة وتحجر القلب ، واستغلت مصالحها وشدائدها لتنال بذلك منفعة مادية كبيرة بصورة المال . فإنه لايمكن ان يبقى لها في قلب جاراتها شيء من عواطف الحب والصدقة والاخلاص » .

« وهل اتاك حديث انجلترا اذ طلبت من أمريكا بعد الحرب العالمية الأخيرة أن تعقد معها اتفاقية دين كبير يعرف باتفاقية (برلين - وودس) ١٩٠٠ وبيان ذلك أن انجلترا كانت تريد دينا من أمريكا ، وقد كانت حليفتها في الحرب أن تمنى عليها بالقروض بدون شيء من الربا واضطرت انجلترا لمشاكلها العديدة أن ترضي كرها بأداء الربا .

وأما الآخر الذي تركه ذلك في الشعب الانجليزى فلك أن تعرف مداده من الكتابات والخطب التي نفثتها والصحفيين الكبار الانجليز في ذلك الوقت : فإن مما قاله اللورد كينز الراحل وهو يلقى خطبه في دار (مجلس اللوردات) بعد رجوعه من أمريكا بعد عقد الاتفاقية باعتباره ممثلاً للشعب الانجليز فيها : (لا استطيع أن أنسى أبد الدهر ذلك الحزن الشديد والألم المبر الذى لحق بنا من معاملة أمريكا تنا في هذه الاتفاقية ، فإنها أبى أن تفرضنا شيئاً إلا بالربا)

وكان مما قاله المستر تشرشل وهو من لا يخفى حبه لأمريكا وميله إليها : (أني لا توجس خلال هذا السلوك العجيب المبني على الآثرة وحب المال الذى عاملتنا به أمريكا ، ضربوا من الاخطار . والحق أن هذه الاتفاقية قد تركت اثراً سيئاً جداً فيما بيننا وبين أمريكا من العلاقة) .

وقال الدكتور دالتون وزير المالية ساعيئه وهو يعرض هذه الاتفاقية على البرلمان لنيله مصادقته عليها : (ان هنا العباء الثقيل الذي نخرج من الحرب وهو على ظهورنا جائزة عجيبة جداً نلناها على ما عانينا في هذه الحرب من الشدائد والمشاق والتضحيات لأجل الغاية المشتركة ، وندع للمؤرخين في المستقبل أن يروا رأيهم في هذه الجائزة الفدحة في نوعها ، التمسنا من أمريكا أن تقرضنا قرضاً حسناً ولكنها قالت لنا جواباً على هذا : ماهذه بسياسة عملية) .

وبعد : فهذا هو الآخر الفطري للربا وما يعقبه من رد الفعل النفسي الذي لا بد أن يظهر على كل حال سواء تعاملت به الأمم أو الأفراد فيما بينهم ، ما كان أهل إنجلترا يعترفوا ولاهم يعترفون اليوم — بأن المربا شر مستقبح في المعاملات الشخصية . فإذا أردت أن تستقرض من رجل منهم بدون الربا ضحك منك ورماك بالسفة قائلاً : (ليس هذا من طرق التجارة العملية) ولكن لما لقيت بلاده من أمة صديقة لها معاملة (طريق التجارة العملية) صاح ورفع صوته بالعويل وشهد أمام الدنيا أن الربا شيء تنخلع له القلوب ويسيء إلى مابين الناس من الروابط والعلاقات .

هذا المردان : الداعي الأول ، والداعي الثاني هما هم ما يجب أن يعرفا إذا حرصنا على عرض ما هو داع إلى تحرير الربا لما ينطويان عليه من تحريك العنصرين المادي والمعنوي في الإنسان وهناك دواع أخرى ثانوية سنحرص على التعرض لها في موضعها إن شاء الله .

هل يجحّر الأرض ربها؟

لقد سبق أن عرضنا بعض الأحاديث المختارة والمنتقاة الصحيحة الخاصة بالربا ، والواردة عن محمد بن عبد الله عليه السلام مرتبة بعد النصوص القرآنية الخاصة بالربا . وقد قسمنا هذه الأحاديث إلى أقسام ثلاثة :

القسم الأول : أحاديث توضح منزلة الربا في الإسلام ، وقد وقفت الأديان كلها إزاء تحريم موقعا واحدا ، وتحقير أولئك الذين يحاولون أن يقيموا له وزنا ، وقد أبانت أحاديث الربا أنه أنواع شتى وأنها بالغة الفحش والبغض عند الله تعالى ، وأن أدنىها وأقلها جسامة عنده تعالى كاتيان الرجل أمه . « الربا أثنان وستون بابا ، أدنىها مثل أثيان الرجل أمه ». فيما أبشعها من صورة إذا تصورها عاقل ، أنها بلا ريب صورة تضطرب لها الأفئدة ، وتهتز لها النفوس ، وتنزعج لها الضمائر ، وتنخلع لها القلوب .

القسم الثاني : والأحاديث الخاصة بالبيوع فهي تشترك جمِيعا في هدف واحد يعرض فيه الرسُول على أن ترد إليه قيمة الأشياء كلها ، هذا الهدف هو ذلك المعيار العام الثابت الواضح في العالم والذى تقدر بمقتضاه السلع والأعمال وسائر الخدمات والمنافع حتى يكون التقدير عادلا ، واظن أن النقود قد أصبحت الوسيلة الوحيدة التي يتم بها التبادل في المعاملات ، سواء أكنا أفرادا أم جماعات ، وسواء أكنا داخل الدولة الواحدة أم خارجها

لا مع الدول الأخرى . وصارت النقود بذلك المعيار الوحيد العام الثابت الذي تقدر بمقتضاه قيم الأشياء الداخلة في دائرة التعامل ، والتي يحتاج إليها المجتمع من بيع وشراء .. الخ .

القسم الثالث : الأحاديث الواردة في شأن الأرض وكرائتها وزراعتها فهي أحاديث جديرة بأن تتناولها بالشرح والتعليق حتى نستبين موقف الإسلام من الأرض وملكيتها وزراعتها ويجارها يجعل ثابت بذلك لسبعين هامين :

الاول : أن الاعمال التجارية والصناعية باختلاف الظروف المكانية والزمانية ، فالتجارة وأنواع الحرف في القديم قد اختلفت اختلافاً كبيراً خاصةً بعد عصر النهضة الصناعية (الانقلاب الصناعي) وما ترتب على ذلك من سهولة الاتصال بين الدول والأقاليم المختلفة ، وسرعة انتاج السلع الصناعية وطرحها في الأسواق بكميات كبيرة .

أما الأرض الزراعية فهي لم تختلف إلا في اتساع رقعتها الزراعية إذ أن القوة الانباتية ليست من شأن الإنسان بل هي من عمل الله وخلقه ، ومظهر من مظاهر قدرته ، فما تخرجه الأرض من الغلات الزراعية للإنسان دخل في تصنيفها ، فالحبوب والبذور هي من قديم الزمان لم يعترضها أى تغيير ، وكل ما في استطاعة الإنسان أن يعمله ، هو تهيئة ظروف خاصة لزراعة أنواع من الغلات في أرض زراعية لم تكن تزرع فيها هذه الأنواع من قبل ، أو تحسين أنواع منها بالتهجين أو التقليم مثلاً .

الثاني : أن طرق تملك الأرض واستغلالها أصبحت الآن تختلف باختلاف النظم والقوانين التي تحكم بمقتضاهما الشعوب في العالم اليوم ، وذلك منذ قيام الثورة الفرنسية وما اعقبها من ظهور أفكار ونظريات تتناول الاصلاح في أوروبا ، فظهرت المذاهب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وكذلك ظهرت أفكار سياسية

جديدة تدعوا الى التحرر من سلطان الكنيسة بل ومن سلطان الدين نفسه .

لذلك نرى أنه من اللازم الالزاب أن نوضح ملكية الأرض في الاسلام وطرق الانتفاع بها ، من مزارعه وایجار يجعل ثابت ، خاصة وان ايجار الأرض يجعل ثابت محل خلاف بين الفقهاء فلقد ذهب الاحناف وغيرهم مثل طاووس والحسن الى ان ايجار الأرض يجعل ثابت . مما يخرج منها او نقدا باب من أبواب الربا ، وان كان العرف قد جرى على ذلك فهو عرف يصطدم بأحكام الاسلام ويخالف نصوصه ، وذهب هذا المذهب اليوم الأستاذ محمود أبو السعود الاقتصادي الاسلامي الكبير ، وكذلك السيد أبو النصر أحمد الحسيني الباحث الهندي المدقق .

ويجدر بنا اذن قبل أن نحدد موقف الاسلام بدقة في هذا الموضوع ، اي من ايجار الأرض يجعل ثابت عينا او نقدا كما يجري العرف الآن بذلك وتسنده الحكومات بالقوانين الوضعية ان نوضح موقف الاسلام من ناحية التملك والانتفاع بها .

ملكيّة الأرض في الإسلام

يرى بعض المالكية أن الملكية لا ترد إلا على المنافع أى لا تكون إلا بالنسبة للمنافع فقط أما الأرض وسائر الأعيان فملكيتها لله تعالى ، ولا ملك للإنسان في الحقيقة لأنه ليس للإنسان سلطان على المادة وإنما سلطانه على منافعها ، ويرى الجمهور أن الأعيان تملك ملكية تامة بالأسباب الناقلة للملكية أو المكسبة لها .

كيفية تملك الأرض : وعلى هذا تملك الأرض بأحدى الأسباب الناقلة للملكية وهي :

(١) **عقد البيع :** هو عقد يتم بمقتضاه نقل الملكية في الحال من البائع إلى المشتري مقابل عوض متفق عليه .

(٢) **عقد الهبة :** هو عقد يتم بمقتضاه نقل الملكية في الحال من الواهب إلى الموهوب له بلا مقابل أى بلا عوض .

(٣) **الهيراث :** هو نقل الملكية من ذمة المتوفى إلى ذمة ورثته بعد سداد الديون وسائر الالتزامات التي كانت متعلقة بذمة المتوفى أثناء حياته .

(٤) **الوصية :** وهي نقل الملكية من ذمة الموصى إلى من وجبت له الوصية بعد وفاة الموصى .

(٥) **حيازة الأرض الموات :** وتملك الأرض الموات بحيازتها بشرط أحيانها واستثمارها « من أحياء أرضا ميئية فهى له » فإذا

لم يقم بأعمالها انتزعت منه وأعطيت لغيره ، ليقوم بهذا الالتزام « وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين » .

وكل هذه عقود شرعية صحيحة تفيد الملكية ونقلها من طرف الى الطرف الآخر في التعاقد حتى حيازة الأرض الموات ، فالطرف الأول فيها الامام ، أعني الدولة ، « عاري الأرضن لله ولرسوله ثم لكم من بعد » والطرف الآخر الحائز للإعارة حديث شريف .

والمؤمنون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . فشرط تمليك الأرض من مالكها بعد ثلاث سنين .

فالشريعة اذن خولت ملك الأرض على احيائها ونزعها ملكيتها عند الاعمال تمشياً مع نظرة الاسلام الاقتصادية .

يروى أبو عبيد « ان رسول الله صل الله عليه وسلم أقطع بلال ابن الحارث المزني العقيق أجمع فلم يستطع عمارتها وما ولى عمر بن الخطاب الخلافة قال : يا بلال انك استقطعت رسول الله أرضًا طويلة عريضة فقطعتها لك ، وان رسول الله لم يكن يمنسع شيئاً يسألها ، وأنت لانطيق مافي يدك ، فقال : أجل . فقال : فانظر ما قويت عليه منها فأمسكه ، وما لم تطقه ومالم تقو ، فادفعه اليينا نقسمه بين المسلمين فقال : لا أفعل والله شيئاً اقطعنيه رسول الله فقال عمر : والله لتفعلن ، فأخذ منه ماعجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين . »

فحادثة عمر مع بلال هذه ، هي تجفيف وتطبيق عمل لحديث رسول الله السالف الذكر : « عاري الأرضن لله ولرسوله ثم لكم من بعده » ، « فمن أحيا أرضاً ميتة فهو له وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين » . ويعجوز للحاكم أيضاً تمليك الأرض الزراعية التي تزرع فعلاً لمن يشاء من الأفراد ما دامت المصلحة مستنقضي ذلك ويشترط العمل أساساً للتمليك .

قال الفيلسوف الانجليزي هربرت سبنسر (١٨٣٠-١٩٠٣م) ترديداً لما فعله عمر بن الخطاب مستلهما في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « يجب أن تفوض الهيئة الاجتماعية في تجريد الأرض من مالكها عند الضرورة »

ترى هل آتى بشيء جديد لم تسبق الاشارة اليه بالتصريح أو التلميم ؟ نحن نعلم أن هذا الفيلسوف الانجليزي لم يكن مسلماً ، ولم يكن يعرف الكثير عن الاسلام كعقيدة ونظام ، لكنه كغيره من أصحاب الأفكار الاصلاحية الوثيقة الصلة بالمجتمع الانساني ، فحيينما نشطت مخيلته الكبيرة استطاع بفطرته السليمة أن يخرج عن بني جلدته بآراء حسبيوها جديدة في الاصلاح ، ونظريات كبرى. في علم الاجتماع ومادروا انها نصوص مدونة عن محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم منذ قرابة اربعة عشر قرنا من الزمان .

ملكية الاستغلال أنواع

يرى جمهور الفقهاء أن المنافع أموال أي ذات قيمة مالية سواء أكانت ممثلة في خدمات يقوم بها الإنسان أو نتيجة استغلال شيء ما ؛ والحصول منه على منفعة ، فهي تورث كما تورث سائر الملكيات المنشورة .

وهذا بخلاف ما ذهب إليه الاحناف حيث يقررون أن المنافع ليست أموالاً ولا يصح توريثها .

كيفية تملك الأرض قصد الانتفاع بها : وتملك الأرض قصد استغلالها بأحد الطرق الآتية :

(١) الاجارة : هو عقد يتم بين مالك الأرض وشخص آخر هو المستأجر ، يكون لهذا الأخير حق الانتفاع بها بزرعها أو غرسها .

أو زرعها وغرسها معاً ، وكون له حق جنى غلتها أو ثمارها نظير
أجر ينفق عليه .

(٢) الاعارة : هو تملك المنفعة في الحال بلا عوض .

(٣) الوقف : هو حبس العين عن تملكها والتصدق بمنفعتها ،

(٤) الوصية : هو تملك المنفعة تملكها مسافاً إلى ما بعد
الموت بطريق التبرع .

الأرض الزراعية ملك شائع

مما تقدم نرى أن فريقاً من الفقهاء يقرر أن الأرض الزراعية
ملك شائع للدولة ، وأن من يحوز أرضاً لا يملكها ملكية تامة وإنما
له حق استثمارها بنفسه ، فإذا لم يقم باستثمارها انتزعت منه
وأعطيت لغيره ليقوم بهذا الالتزام ، وعلى هذا يقررون أن العمل هو
أساس التملك ، وليس هناك أيجار للأرض يجعل ثابت ، وأن أيجار
الأرض يجعل ثابت منهى عنه وهو باب من أبواب الربا .

ويرى فريق آخر أن الأرض الزراعية تملك للأفراد ملكية تامة
يكون مالكها حق التصرف الكامل المطلق فيها بالبيع والإيجار
والاعارة والوصية والوقف إلى سائر التصرفات المشروعة كما تورث
من الآباء إلى الأبناء ، فهي بذلك ليست ملكاً للدولة ، اللهم إلا تلك
الاراضي البوار التي تمنحها الدولة ملن تشاء قصد احيائها وعمارتها
وعلى ذلك يرى هذا الفريق أن أيجار الأرض يجعل ثابت غير
منهى عنه وليس بباب من أبواب الربا ، بل هو من العقود المشروعة
في المعاملات بين الناس .

الفريق الأول : يستند هذا الفريق من العلماء إلى ما رواه
البخاري ومسلم في صحيحهما عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم «أن يمنحك أحدكم أخاه خيراً من أن يأخذ شيئاً معلوماً» ، وما رواه أبو داود قال ابن أبي أنعم : «حدثني رافع بن خديج أنه زرع أرضاً فمر به النبي عليه السلام وهو يسقيها فسأله «من الزرع؟ ولمن الأرض؟» قال : زرعى بيترى وعملى ولى الشطر ولبني فلان الشطر فقال : أربيتما ، فرد الأرض على أهلها وخذ **نفقتك** »

وما رواه ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أرض تهتز زرعاً فقال : من هذه الأرض؟ فقالوا : أكرهاها فلان . فقال : لو منحها إيه كان خيراً من أن يأخذ عليها أجراء معلوماً .

وما رواه أبو يوسف عن طاووس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «عاري الأرض للرسول ثم لكم من بعد فمن أحبها أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين» .

ومن هؤلاء طاووس وطائفة قليلة معه فيقرون بأنه لا يجوز كراء الأرض «ايجارها» مطلقاً لا بجزء من الشجر والطعام ولا بذهب ولا بفضة ولا بغير ذلك . وذهب هذا المذهب ابن حزم وقواه واحتى له بالاحاديث السابقة وهي المسماة بالاحاديث المطلقة .

وذهب ابن القيم إلى جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة مقرراً بأن هذا ليس من باب المواجهة في شيء بل من باب المشاركة . ويقول : «في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع لأنه - صلى الله عليه وسلم - عامل أهل خيبر على ذلك إلى حين وفاته ، ولم ينسخ البشارة ، واستمر عمل خلفائه الراشدين عليه ، وليس هذا من باب المواجهة في شيء بل من باب المشاركة ، وهو نظير المضاربة سواء . ومن أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متماثلين فإنه - صلى الله عليه وسلم - دفع إليهم الأرض على أن يعتملواها من أموالهم ولم يدفع إليهم البذر .

فدل على عدم اشتراط كون البذر من صاحب الأرض وأنه لا يجوز أن يكون من العامل ، وهذا كان هديه - صلى الله عليه وسلم - وهدى الخلفاء الراشدين من بعده ، وهو الموافق للقياس فان الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة ، والبذر يجرى مجرى سقى الماء ولهذا يموت في الأرض ولا يرجع إلى صاحبه وهذا يفسد المزارعة ». انتهى .

ومن ذهبوا لهذا المذهب اليوم الأستاذ محمود أبو السعود مستشار بنك الدولة الباكستاني سابقا ، محتاجا بالأحاديث المطلقة ومدللا على أن الإيجار يجعل ثابت ربا لا شك فيه قائلا : « قد يعترض بأن من الناس من ينفق الكثير لاستصلاح أرض فتصير أغلى من غيرها وأكثر انتاجا ، فان تركها لغيره يزرعها فمن حقه أن ينال فائدة وجزء نظير ما أنفق عليها ، وهذا اعتراض وجيه والرد عليه هو أن الذى يمكنه استصلاح الأرض يمكنه أن يزرعها وليس هناك من داع لتركها لغيره يزرعها له نظير جعل ثابت ، كما أنه لو فرضنا هلاك المحصول أو أغلبه نتيجة كارثة طبيعية كجتياب جراد أو نزول صقيع ، أو فتك حشرة ، فان خصب الأرض لن يغنى زراعها شيئا ، وسيخسر المسكين عمله وما أنفق على الأرض من سبعة وبذر .. الخ .

وفوق كل هذا يلتزم بدفع مبلغ للملك كإيجار . ان ما أنفقه المستأجر تنتفع به الأرض ويحق لها ، فسبخها فيها وفلاحتها تزيد من خصوبتها ، وفوق هذا يأخذ صاحبها إيجارا بينما المزارع يخاطر وعليه الغرم أبدا ، والمملك له الغنم دائمًا ، وليس هذا من شرعة الحق في شيء ، فان قيل يحق لصاحب الأرض أن يأخذ نسبة الثالث أو الرابع مثلا نظير أرضه قلنا ان ذلك لا يغير الموقف في شيء ، اذ سيinal الملك الغنم ولن يناله غرم أبدا . ولو تصورنا أن الرجل الفالح أنفق ما به وحده من وحدات الانتاج في تلك الأرض وان

الناتج لم يتتجاوز الخمسين منها نتيجة وباء أو كارثة طبيعية ، فبما
حق ينال المالك ثلث الخمسين أو ربعها ؟

وانى لأحسب أن هناك وجه شبه كبير بين كراء الأرض بجعل
ثابت وأقراض المال بفائدة ثابتة كلاهما غير جائز . فاعتراض بمنزلة
الكرياء اعتراف بمنزلة وجود طبقة لا تعمل وتعيش على ما ترثه ، من
ثروات تتركها فى يد غيرها من الأفراد يستثمرونها على مسئوليتهم
ويقعنون هم بدخل ثابت غير منقوص .

الفريق الثاني : أما الفريق الآخر الذى يرى أن ايجار الأرض
بجعل ثابت هو من باب المعاملة المشروعة التى لا اثم فيها ، ولا
تشوبها الحرمة حتى ولو كراهية فحاجتهم فى ذلك ما رواه رافع عن
سعيد بن المسيب أنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المحاكلة والمزاينة وقال : إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض فهو
يزرعها ، ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح ، ورجل استثمرى
أرضاً بذهب أو فضة » . وما أخرجه البخارى وسلم عن رافع
أيضاً ((أكنا أكثر الانصار حقولاً فكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه
ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه ، فنهانا عن ذلك ،
فاما الورق فلم ينهنا » . وما رواه مسلم وأبو داود والنسائي عن
رافع كذلك : « إنما كان الناس يواجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما على الماذيلات واقبال العبدائل وأشقياء من الزرع
فهلك هذا فلذلك زجر عنه ، فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » .
وخلاصة ما قالوا يتضمنه الآتى :

١ - قال الشافعى وأبو حنيفة والعتبة - أقارب الرسول عليه
السلام - وكثيرون انه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون
ثمناً في البيع كالذهب والفضة والعرض والطعام سواء كان من
جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا بجزء من الخارج منها .

وقد أطلق ابن المنذر - من علماء الشافعية - أن الصحابة
أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ، وقد اتفق على ذلك

فقهاء الأمصار وتمسكون بالأحاديث الدالة على النهي عن المزارعة بجزء مما يخرج من الأرض ، وأجابوا عن أحاديث خيبر بأنها فتحت عنوة فكان أهلها عبيداً لهم فما أخذه من الخارج منها فهو وما تركه فهو ملكه وإلى هذا الرأي ذهب مالك والشافعى وأبو حنيفة ٠

٢ - وقال مالك إنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والثمن لشأن يصير من باب بيع الطعام بالطعام ٠ وهذا منهى عنه ٠ وقال ابن المنذر ينبغي أن يحمل كلام مالك على ما إذا كانت الأجرة من نفس الطعام الخارج من الأرض ، وأما إذا أجرها بطعم معلوم في ذمته أو طعام حاضر يسلمه للملك فلا مانع من الجواز ٠

٣ - قال أحمد بن حنبل : يجوز اجارة الأرض بجزء من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض ٠

٤ - أجاز المزارعة جماعة كثيرة من السلف منهم على وابن مسعود وعمار بن ياسر وسعید بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن أبي شهاب الزهرى ، ومن علماء الرأى أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، اذ قالوا تجوز المزارعة والمساقة بجزء من الشمر أو الزرع ، ويجوز العقد عليهما مجتمعين ، وعلى كل منها منفردة ٠ وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهى عن المزارعة بأنها محمولة على التنزيه أو محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض لنفسه زراعة ناحية معينة منها « الماذیانات مثلاً » ٠ هـ ٠

هذه خلاصة وافية لأراء الفريقين عرضناها لتعلم أن كل فريق يستند إلى دليل فيما قرره من آراء هي بلا ريب محل اعتبار ٠

أين السبيل ؟

يظهر مما قرره الفريقان ورود أحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تنهى صراحة عن إيجار الأرض يجعل ثابت ، وأخرى تجيز كراءها بشيء معلوم ٠

والحقيقة اذا تفهمنا روح الاسلام ونظرنا الى تاريخ المسلمين في صدر الاسلام نظرة فاحصة زال ما بين الفريقين من التعارض ، لازه ليس من المقبول أبداً أن يكون هناك تعارض حقيقى بين أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - الذى لا ينطق عن الهوى .

يحدثنا التاريخ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد هاجر من مكة الى المدينة ومعه طائفة من الناس آمنوا برسالة الله وتركتوا أموالهم وديارهم وآثروا الا يحملوا شيئاً معهم الا عقيدتهم في صدورهم بعد أن ملأ اليمان قلوبهم . فعندما التقى هذا النبي العظيم بالذين آمنوا من أهل المدينة كان أول عمل قام به هو أن يواخى بين المهاجرين وهوئاء الذين سموا بحق بالأنصار ، فلم تكن المؤاخاة هي المشاركة في العقيدة ، فان ذلك أمر معلوم مفهوم قبل الهجرة ، وانما كانت المؤاخاة في طرق الحياة المعيشية ومن هنا وجدهما - صلى الله عليه وسلم - يردد أقوالاً تحدث على أن يتنازل الأنصار عن بعض أموالهم لأخوانهم المهاجرين من بينها تلك الأحاديث الخاصة بالتنازل عن فضول الأرض والنهى عن كرائتها وهي التي تمسك بها الفريق الأول وهي أحاديث مطلقة جاءت للتنتزه كما يقول شراح الحديث ، ولم ترد قصد الأمر اللازم الجازم ، وذلك أن أهل المدينة من الأنصار كان لهم من الحب الشديد لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما جعلهم يلتزمون أقواله دائماً مهما شق ذلك عليهم ، حتى أن بعضهم كان يحرض على أن يكون ماله وأزواجه مناصفة بينه وبين أخيه المهاجر . فكان نتيجة ذلك أن تنازل بعض الأنصار الذين يملكون أراضي شاسعة ليعمل فيها أخوانهم من المهاجرين بلا ايجاد ولا عوض .

هذا الاجراء الذي قام به النبي - صلى الله عليه وسلم - هو لا شك اجراء تستوجبه مثل هذه الحالة وهي حالة من حالات الضرورة التي يحرض فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - على أن يعيش المسلمون في المدينة متكافلين متضامنين بعد أن تعرفوا في

ظل العقيدة فكانوا متأخرين متحابين وأن أول مجتمع مسلم عرفته الدنيا هو ذلك المجتمع الذى امتنجت فيه قلوب الأنصار من أهل المدينة بقلوب أخوانهم المهاجرين من أهل مكة حتى أن الإشارة كان شعور الجميع .

نخلص من هذا إلى أن ما ذهب إليه الفريق الأول من الفقهاء الأجلاء يستند إلى حالة الضرورة وحدها ، وهى حالة لا شك غير عادية فإذا استقرت الأوضاع وشق كل فرد طريقه فى المجتمع فتهيأ له العمل المناسب والرزق المنشود تركت الأرض ملاكها وكان ليهم من الحرية فيما يملكون ما يكفل لهم حق التصرف المطلق من بيع وایجار أو غير ذلك ، كما قررت ذلك الأحاديث الصحيحة التى يستند إليها الفريق الثاني .

أما فيما ذهب إليه الأستاذ محمود أبو السعود من أن ايجار الأرض يجعل ثابت هو من باب المعاملة غير المنشوعة وأنه ربا مستندا فى ذلك إلى الحجة النقلية ، وهى الأحاديث النبوية والى الحجة المنطقية وهى الآفات الزراعية التى تصيب الزرع ويترتب عليها هلاك المحصول ، فرددنا عليه هو الآتى :

أولا - بالنسبة للأحاديث المطلقة التى استند إليها فقد سبقت الاشارة إلى الظروف التى اقتضتها .

ثانيا : أما بالنسبة لهلاك المحصول بلا تعد من المستأجر وهى الحالة التى تعتبر الوحيدة التى تتبين عليها حجته المنطقية فهي حجة وجيئة بلا ريب ولكننا اذا نظرنا إلى العقود المبرمة بين طرفين فى أى تعاقد ، نجد أن العدالة تأخذ بغيرها اذا كانت هناك من الظروف الطارئة ما يجعل أحد المتعاقدين فى موقف المظلوم ظلما فاضحا .

فلقد استحدثت نظرية لدى الفقهاء فى القانون الوضعي جرت المحاكم على الاعتراف بها فى قضايتها لا أقول المحاكم الكائنة فى

الجمهورية العربية المتحدة وحدها وإنما تلك المحاكم الفرنسية التي جرت أحكامها بمقتضى الظروف الطارئة وقلدها في ذلك قضاعة محاكمنا في بلادنا هذه النظرية تعرف باسم « نظرية الحوادث والظروف الطارئة » .

ومن العجيب أننا إذا نظرنا إلى الشريعة الإسلامية لوجدنا أننا في غنى عن التقليد ، فحق الشفعة متلاحق مقرر قد جاء لأصل آخر في الإسلام هو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » فإذا كان الأصل في العقود الرضا - رضاء المتعاقدين - فان حق الشفعة فيه تقييد لحرية التعاقد وحد من حق الملكية العام وهو استثناء تضمنته القاعدة العامة في التشريع الإسلامي « لا ضرر ولا ضرار فهو استثناء فيه مصلحة » .

ويقاس على ذلك ، فإذا كان هناك عقد ايجار مبرم بين الطرفين الأصل فيه الرضا طبعاً وتدخل القدر فهلك الممحضول بسبب آفة أصابته ، فان هذا العقد ينفسخ تلقائياً ويكون لقاضي الموضوع حق تقدير الإيجار بما ليس فيه ظلم ولا اجحاف ، ويكون فسخ هذا العقد قد جاء للأصل آخر في الإسلام ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » أي ما يسميه اليوم رجال الفقه والقانون : « نظرية الحوادث والظروف الطارئة » والتي تأخذ بها المحاكم اليوم وهي الآن في انتظار قانون جديد واضح المعالم مستلهم من هذه النظرية .

لذلك نرى أن ايجار الأرض يجعل ثابت ليس فيه ربا مادمنا قد كفلنا رفع الظلم عن كاهل المستأجر في حالات القوة الطارئة التي ينجم عنها هلاك الممحضول أو جزء منه بلا تعد منه ولا سبب مباشر له صلة به .

ونرى أن ايجار الأرض الزراعية في هذه الحالة يجعل ثابت هو من باب المعاملة المشروعة كإيجار المساكن والحوانيت لا فرق بين

هذا وذلك ما دام كل فرد في المجتمع يجد أسباب العيش بطريقة عادلة . أما حينما توجد الظروف والملابسات التي تشبه ما كان عليه صاحبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المدينة بعد الهجرة مباشرة وهي حالة وجود فئة تملك أراضي شاسعة تفيس عن حاجتها لبعض الأنصار ، وفئة أخرى لا تملك شيئاً كالمهاجرين ، فهنسا تبطل العقود - أعني عقود الإيجار يجعل ثابت - بالنسبة لاصحاب الأراضي الشاسعة التي تزيد عن حاجتهم ، فترتدى فضول هذه الأرض لمن يعمل فيها بصفته مالكا لا مستأجرا .

ومن هنا يظهر لنا أنه لا تعارض البتة ولا تضارب فيما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أحاديث ، فالجمع بينها ممكن والتطبيق واجب ما دامت توجد ظروف مثل الظروف ، وملابسات كملابسات .

الربا في أوربا

ان التجارة المحللة لم تكن قط وسيلة لجمع
الثروات الفسخام ، فلابد ان تكون هناك وسيلة
غير مشروعة

« مارتن لوثر »

نقسم هذه الفترة الى عهدين كبيرين ، وذلك بحسب اختلاف صور الربا التي انفرد بها كل منهما ، أما العهد الأول فهو عهد الاقطاع ، وأما العهد الثاني فهو عصر الصناعة والانقلاب الصناعي .

عهد الاقطاع ربا

نقصد بذلك تلك الفترة التي عاشت فيها أوربا في عزلة تامة عن العالم حتى القرن الرابع عشر الميلادي ولم يكن يسود هذه الفترة من الزمان الا نظام بسيط واضح المعالم عرفت به وعرف بها، منتشر في بقاعها المختلفة يعرف بنظام الضيعة ، وهى أرض زراعية كبيرة يملكونها فرد واحد أو عائلة واحدة تشبه الى حد كبير العزبة فى بلادنا ، بها عدد من الفلاحين يعملون فيها بالتزامات معينة تتحصر فى دفع ايجار الأرض علينا ، أو فى صورة خدمات أو بعها معا ، فيلزم الفلاح باعطاء السيد صاحب الضيعة جزءا من المحاصيل الزراعية مثل القمح والبيض والدجاج ، وبشخصيص بعض أيام الأسبوع لزراعة أرض السيد غير المؤجرة .

ولم يكن لل فلاح في ذلك الوقت من الحرية ما يجعلنا نفرق بينه وبين العبد ، وان حاول بعض المؤرخين أن يثبتوا تفرقة بين ما أسموه الفلاح الحر وال فلاح العبد ، تفرقة في الحقيقة لا تستقيم مع واقع الحياة ، ولا يمكن أبدا أن تتصور حياة في هذه الآونة الا حياة بعض السادة المسلمين المحتكمين في رقاب زراع الأرض أحرازا كانوا أم عبيدا .

ولم يعرف نظام الربا بطريقة محددة واضحة في ظل هذا النظام القائم على وجود سيد هو المالك والحاكم المتصرف في ضياعته ، إنما الذي نستطيع أن نقرره باطمئنان أن هذا النظام كان يسوده الظلم الواضح الذي يتضاعل أمامه أي نظام ربوى عرفته الدنيا من زمن بعيد أو قريب مهما بولغ فيه ، اذ أن السيد كان هو المالك والحاكم والقاضى والذى يحدد أى جار أرضه ، كما يحدد أجر استعمال معصرته ومطحنه ، و اذا حاول الفلاح الحر أن يترك الضياعة كان للسيد من البطش والجبروت ما يرغم الفلاح على العودة صاغرا ، و اذا حاول مقاضاته أمام محكمة الملك كان له من الأساليب وقوة النفوذ لدى حاشية الملك وقضاة محكمته ما يجعل كفته راجحة دائما وفي كل حال .

فإذا أردنا أن نقول : أن هذه الآونة كان يسودها النظام الربوي وإذا عرفنا أن الربا هو أخذ أموال زائدة على رأس المال لم يبذل فيها جهد ، ولم يقترب بها عنصر المخاطرة ، قلنا : ان أموال السادة أصحاب الضياع لم تكن الا من هذا القبيل ، عرق الكادحين من رقيق الأرض ، وجهد هؤلاء الفلاحين أحرازا سموهم أم عبيدا .

وعلى هذا النمط أو النحو يمكننا أن نقدر أن نقدر أن عهد الاقطاع هذا عهد كله ربا ، لكنه ربا من النوع الفاحش البالغ في الفاحش أقصى المدى ان جاز هذا التعبير .

عصر الصناعة والانقلاب الصناعي

وبظهور نظام الاقتصاد النجدى فى أواخر العصور الوسطى أى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر بدأ نظام الضياعة وعهد الاقطاع فى الانحلال ، اذ تمكن الفلاح من بيع محاصيله الزراعية بالنقود ، فاستطاع بذلك استبدال التزاماته العينية وخدماته قبل السيد بمبلغ منها ، فتغيرت علاقته بالسيد من علاقة عبد وسيد إلى علاقة مستأجر ومالك .

وقد ساعد على ذلك ظهور عدد كبير من المزدحمة التى ازدهرت فيها الصناعة والتجارة ، وأصبحت أسواقاً كبيرة لتصريف المنتجات الزراعية ، كما ساعد على ذلك أيضاً قبول السيد أن يأخذ إيجار أرضه نقداً لتجسمه لقضاء بعض الوقت فى المدن التى وجدت فيها من وسائل التسلية والرفاهية ما لم يكن متوفراً له فى ضياعته .

وبكلمة أخرى أن وجود معيار ثابت واضح المعالم ترد إليه قيم الأشياء كلها وتقدر بمقتضاهما ، كان سبباً مباشرأً ودعامةً كبيرة ساعدت على التحرر والخروج من تحت سلطة السيد صاحب الأرض إلى نوع آخر من التعامل ، مالك للأرض ومستأجر لها بالنقد لا عيناً ولا بتقدير خدمات ولا بهما معاً .

ومن العوامل التى قضت على عهد الاقطاع قضاء نهائياً ظهور ما أسموه الدولة القومية ، وازدياد عدد السكان وحركة التجديد فى فلسفة المسيحية ، ومحاولات التقرير بينها وبين الأفكار الجديدة

أو محاولة فصل سلطة الكنيسة عن الحكم والسياسة ، وحرية الأفراد في العمل والتي سميت بحركة الاصلاح الديني وكان من أهم العوامل أيضاً النهضة الأوروبية وحملة الاستعمار الكبرى في الشرق والغرب .

وكان المحور الرئيسي الذي أقيمت عليه نهضة أوروبا وهيا لها تلك الحملات الاستعمارية الكبرى في الشرق والغرب ، هو ذلك التطور الصناعي الخطير ، فيما أن بدأت المدن في الانتشار ابتداءً من القرن التاسع الميلادى حتى وجدت بعض الصناعات اليدوية بسبب تخصص بعض الناس أطلق عليهم أصحاب الحرف .

ولم تعبد التجارة قاصرة على المحاصيل الزراعية ، بل أصبحت ضرباً مختلفة وأنواعاً شتى نتيجة انتشار تلك الصناعات التي تنتج سلعاً مختلفة تكفى حاجة السكان وتزيد عليها ، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى القيام بمحاولات عديدة من الاستكشافات الجغرافية بغية فتح أسواق جديدة لترويج تلك السلع التي يترتب عليها رواج الصناعة وتشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة والقضاء على البطالة .

فازدهرت صناعة السفن وفتحت أبواب العمل لكثير من سكان أوروبا واكتشفت الأمريكتين كما اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح وكذا عرف الطريق إلى الهند وإلى جزر الهند الصينية ، وتدفقت المعادن النفيسة من أمريكا وزاد الطلب على المنتجات والسلع المختلفة الأوروبية الصنع في الأسواق الجديدة الأمر الذي سبب تطوراً خطيراً في الصناعات المختلفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر وظهرت بصورة مفاجئة وسريعة في منتصف القرن الثامن عشر ، وهي الفترة التي سميت بفترة الانقلاب الصناعي أو الثورة الصناعية ، إذ كانت أغلب التطورات سريعة ومفاجئة وكانت انقلاباً تاماً في وسائل الصناعة .

نشأة سعر الفائدة (الربا)

هناك مصدراً لنشأة سعر الفائدة . المصدر الأول : رجال الصناعة والتجارة ، والمصدر الثاني نشأة المصارف والبنوك .

المصدر الأول : رجال الصناعة والتجارة

في هذه الفترة (١٨٠٠-١٥٠٠) ظهر الانتاج الكبير كما قلنا نتيجة فتح الأسواق الجديدة ، الأمر الذي جعل طائفة من الأوروبيين المعنيين بالاقتصاد والمشغليين بالصناعة والتجارة يغرون الطبقة المتوسطة التي لها مدخلات أو أموال فائضة عن حاجاتها الضرورية ، بأخذ هذه المدخلات وتشغيلها لمحاباه زيادة الطلب على السلع نتيجة فتح هذه الأسواق الجديدة وبسبب رواج التجارة الخارجية ، واعطائهم فائدة ثابتة نظير هذا الاستغلال .

وما لبث أن أصبح لرجال الصناعة والتجارة دخل كبير في سياسة الدولة ، إذ سخروا الحكومات لخدمة أغراضهم ومنفعتهم الاقتصادية ، وظهرت هذه الحقيقة بوضوح في كل من إنجلترا وويلز ، ومالت سياسة هاتين الدولتين إلى التمكّن من رغبات هذه الطبقة من الشعب التي تجمعت في أيديها الثروات الطائلة فتميزت عن غيرها تماماً وعرفت بالطبقة الرأسمالية التي أمكنها تحريك اقتصاد الدولة وسياستها وقتاً طويلاً والتي تعتبر أصلاً للنظام الرأسمالي الحديث .

فبنشأة رأس المال المستغلو في التجارة والصناعة في أوروبا نشأت معه الفائدة الثابتة لرأس المال ، أعني الربا ، لكنه في صورة جديدة تتناسب التغير المستحدث كما تتناسب الزمان .

المصدر الثاني : نشأة المصارف والبنوك

لم تكن نشأة المصارف والبنوك نتيجة فكرة انقدحت في ذهن فرد من الأفراد أو خاطر جاء عفو الساعبة بسبب ظرف من الظروف الطارئة ، لكنها الظروف المتعددة والتطورات الاقتصادية والاختلاف البنيات ، كل هذه العوامل مجتمعة هي التي اقتضت وجودها ، ويرجع تاريخ البنوك الى الحضارات القديمة .

فلقد عرف البابليون من قديم تجارة النقود وبلغت عندهم وقتئذ شيئاً كبيراً من التقدم ، غير أن القائمين ب أعمال البنوك اذ ذاك كانوا يزاولون هذه المهمة بجوار أعمالهم التجارية الأخرى ، فكان كبار التجار يقومون بعمليات قرض النقود مقابل رهن منقول وبعمليات مالية مختلفة ، وقد عثرت بعثة أمريكية على وثائق تدل على وجود بنك « موراشو » وأنه زاول مختلف الأعمال المالية والتجارية في مدينة « نيبور » بالقرب من بابل .

وقد نشطت حركة تبادل المنتجات بين تجارة بابل واليونان ، وظهر اذ ذاك اسم « بازيون » أحد مديري البنوك اليونانية ، وكان يفرض كبار سكان أثينا وحكومتها عند حاجتها الى المال .

أما في أوروبا فنشأت المصارف والبنوك بعد ظهور النقود خاصة تلك المصنوعة من المعدن النفيس « الذهب » اذ كان الناس يجمعون ثرواتهم ذهباً وتوضع عند الصيرفي لحفظها ، ويقوم هذا الأخير باعطاء كل من يودع شيئاً من المال سنداً يصرح فيه بأن من يحمله له كذا من الذهب وديعة عنده .

وتدرج الأمر فيبدأت هذه المستندات تتدالو بين الأفراد في البيوع ووفاء الديون وتصفية الحسابات لأن التعامل بهذه الطريقة كان أسهل من استرداد الذهب من الصيروف اللاحاجة الذهب في ذاته عند الموعظ ، لأن جميع المعاملات التي كانت تجري بالذهب أصبحت تجري بالمستندات الورقية الخفيفة الوزن السهلة التداول .

وهكذا أصبح الصيادلة يأخذون على الذهب المحفوظ أجران :

أما الأجر الأول ففي مقابل الحفظ وأما الأجر الثاني ففي مقابل الأراضي .

والم يقفوا عند هذا الحد بل بدأوا يقرضون الناس ما كانوا
يخلقون على قوة الذهب المحفوظ في صناديقهم من السندات الورقية
يبدل أن يقرضهم ذهبا ، إذ أن هذه السندات كما قلنا كانت تقسم
مقام الذهب في المعاملات .

وبهذه الطريقة استطاعوا تزوير السندات على قوة وهمية من الذهب تبلغ أضعاف الموجود فعلاً في صناديقهم ، وكانوا يرجمونها في الناس ويقدمونها في القروض بربا .

وهكذا نستطيع أن نقدر مدى الخداع السافر الذي استطاعوا أن يعيشوا به بين الناس وبهذا الخداع خلقو لأنفسهم ثروة ضخمة طالئة بصورة عملة لم يكن لها شيء من الأساس أصلًا، وأصبحوا أصحابها وبدأوا يفرضونها على المجتمع بصورة الديون ويتناقضون عليها الرأي .

ازدادت بهم الطبقة الرأسمالية عدداً ونفوذاً، مما فتّشت الحكومات تسترضيهم وتفرض عليهم أموالاً ضخمة عند العروض لحل أزماتها الداخلية، وازداد سلطانهم بشقة الحكومات فيهم. فكان لأصحاب المصارف الكبيرة بعد ذلك حق إصدار الأوراق المالية التي تجري في التجارة والصناعة وسائر الشئون المالية في السوق بصفتها أوراقاً نقدية وأداة مشروعة للتبادل في المعاملات.

وكانوا أيضاً يغرون الطبقة المتوسطة التي لديها مدخلات بأخذ هذه المدخلات التي تزيد عن حاجتهم بسعر معين من الربا بمحض عدم تحملهم وتجشيمهم العناء والمشقة والمخاطر بمدخلاتهم للآخرين بسعر فائدة مرتفع.

وقد نشأت بعض البنوك نتيجة لمبادلة النقود الأهلية بنقود أجنبية، فلقد كانت البلاد الشرقية وبخاصة الهند والصين ومصر والشام مصدر هذا النوع من التجارة، ثم ظهر بعد ذلك في فرنسا وهولندا وإيطاليا حين كانت العملات فيها على جانب كبير من الأضطراب.

كان هؤلاء الصيارفة يجلسون في الموانئ والأماكن العامة للاتجار بالنقود ومن بينهم يهود ملياردياً، وأمامهم مناصد تسمى بالإيطالية «بانكو» ومنها اشتقت الكلمة العربية «بنك».

ويمكن القول بأن أول بنك جدير بهذا الاسم كان في إيطاليا بمدينة البندقية عام 1157 ثم في جنوه وفلورنس بعد ذلك، وفي برشلونة عام 1403 م.

بعد ذلك توالي ظهور البنوك وبدأت مهمتها تتشبه إلى حد كبير ما تقوم به المصارف الآن، فظهر بنك أمستردام عام 1609، وبنك إنجلترا عام 1694، وبنك فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر، وكان من نتيجة العمليات المالية وقيام البنوك بها على شكل منظم أن تعدد أنواع هذه البنوك وتختص كل منها بعمليات

اشتهر بها وأطلق عليه اسم خاص للدلالة على ما يقوم به من نشاط مالي .

وقد كانت مهمة البنوك كما هو الحال الآن ، اقتراض المبالغ بفائدة ثم اقراضها من جديد بفائدة تزيد عن الأولى ويكون ربحها من الفرق بين الفائدتين .

وهكذا يتضح لنا أن سعر الفائدة « الربا » قد نشأ في أوروبا عن طريق مصدرين كلاهما من ، ينطوي على المكر والخداع : طريق رجال الصناعة والتجارة ، وطريق المصارف والبنوك .

وبعد فهذا موجز لنشأة سعر الفائدة ولناريخ المصارف والبنوك عرضناه ليعلم القارئ مدى الصلة الوثيقة بين نشأتها ونشأة سعر الفائدة وهو الربا في صورة من صوره الجديدة ، والذي قبلناه في بلادنا الشرقية مهبط الوحي ومهد البيانات والرسالات السماوية ، راضين بهذا النوع من التعامل ، مخالفين بذلك كل شرائع الله تعالى التي نزلت في أحكاب متفاوتة من الزمان السرمدي الذي لا يزول .

المسيحية الجديدة والربا

لا شك أن هذه الفترة التي غيرت وجه التواريخ في أوروبا خاصة ، والتي أحدثت انقلابا خطيرا في العلوم وسائر الفنون وتأثر بها العالم كله على وجه العموم ، لابد وأن تتمحض عنها أفكار جديدة ، بل وصراع فكري متضارب ، وأهم صراع فكري واسع تلك المذاهب الاقتصادية المختلفة التي ظهرت والتي كانت وليدة الصراع الحقيقي بين الطبقات خاصة طبقة الرأسماليين وطبقة العمال الكادحين والتي سنعرضها فيما بعد في فصل خاص .

ولم يقف رجال الدين في هذا الصراع مكتوفي الأيدي ، بل اشتراكوا فترة من الزمن أطلق عليها المؤرخون « عهد الاصلاح الديني ١٥٠٠ - ١٦٠٠ » وانقسموا في ذلك إلى فريقين :

فريق مخلص لوطنه ولدينه وللإنسانية جموعه يتزعمه الرعيم الروحي الكبير مارتن لوثر ، يحرم الربا تحريرا مطلقا في جميع صوره القديمة والمستحدثة التي ظهرت في بيته .

وفريق أخلص إلى الأرض واتبع هواه وأغرته المطامع وسار في ركاب الطبقة الرأسمالية من رجال الصناعة والتجارة ، وتوبيه الحكومات الاستعمارية وكان له الغلبة في النهاية ، ويتزعمه « كالفن » الذي نادى باباحة سعر الفائدة في حالة استخدام المال المقترض في أعمال التجارة والصناعة ، أى في المشروعات

الاستغلالية ، واعتبر سعر الفائدة في هذه الحالة مشاركة في الربح لا ربا .

الفريق الأول : لم يكن «مارتن لوثر» هو الزعيم الروحي الوحيد الذى نادى بتحرير الربا وتصدى له فى قوة واعتداد ، وإنما كان له نظير من الزعماء وكبار رجال الدين ، أعني ذلك العبران الفيلسوف «توما الأكوتيني» حججة المسيحية فى القرون الوسطى والذى اعتمد رأى أرسطو فى الربا الذى ذكره فى كتابه عن السياسة والذى ذكرناه فى أول هذا الكتاب . أوجب توما تحرير الربا من الوجهة الفلسفية وأخرج من تعاريف الربا كل تصرف لا يحده فيه تبادل النقد فعلا ، وإنما يؤخر فيه اعطاء النقد لسداد ربح أو أجرة أو ثمن بضاعة .

ولقد كان لوثر وهو يحمل لواء حملة تحريم الربا في غير
مداراة ولا مواربة ، وفي غير هؤادة ولا مهادنة يرجو أن يعمل الملوك
والأمراء ورؤساء الدين على كف أذى هؤلاء المرايدين المغالين المستغلين
نهمازى الفرص في البيع والشراء لكنه للأسف الشديد فقد أمله
فيهم أجمعين خاصة بعد أن عرف أنهم يشجعون الربا والمعلاة في
الأرباح لمقاسمة أربابها . وابتزاز القروض والاتوات منه
وتسخيرهم في محاربة بعضهم البعض واحتكار الأسواق .

ولقد بلغ لؤلؤة في تحريره بالنسبة لشتى أنواع البيوع المربية والحاقة بالربا ، ما لم يبلغه أحد قط قبله ولا بعده من رؤساء الدين المسيحي في العصر الذي كان يعيش فيه والعصور التي جاءت بعده إلى هذا العصر الذي نحن فيه .

الفريق الثاني :

يتزعم هذا الفريق «كالفن» الذي فرق بين ربا الاستغلال وربا الاستهلاك ، فأباح سعر الفائدة في حالة استخدام المال المقترض في أعمال التجارة والصناعة ، واعتبر سعر الفائدة في هذه الحالة

مشاركة في الربح لاربام خالق بذلك أنصار المذهب الكاثوليكي والمذاهب الأخرى وحرم أخذ الربا في حالة الاقتراض لسد نفقات المعيشة كحالة فلاح تلف محسوله ولم يجد ما يسدد به نفقات المعيشة اليومية له ولعائلته فاضطر إلى الاستدانة مثلاً .

ونادت هذه المذاهب المسيحية الجديدة بأهمية العمل ، نما نادت بعدم الانغماس في اللهو والأخذ بمبدأ التقشف والبساطة في المأكل والمشرب والمسكن ، فخدموا بذلك طبقة التجار وأصحاب المصانع ، أى خدموا الطبقة الرأسمالية .

في بينما تدعو العامل إلى التقشف والرضا بالقليل ، والصبر على ما هو فيه من فقر وضيق ، تزداد في الوقت ذاته ثروة الرأسمالي يوماً بعد يوم .

وترتب على ذلك وجود طائفة تعمل وترضى بالقليل ، وأخرى تجمع الثروات بلا عمل ، وهي طائفة أرباب الصناعة والتجارة والتي أصبحت دعامة النظام الرأسمالي الحديث بما تملك من ثروات طائلة ومن أدوات انتاج ، والتي أصبح من السهل عليها اقراض جزء من رأس مالها لاستثماره في المشاريع الاقتصادية الأخرى الحديثة مقابل أخذ سعر الفائدة وقالت المذاهب المسيحية ان العمل في ظل هذا النظام أفضل من العمل من أجل الكنيسة عند الله .

هذا هو الاتجاه الجديد لدى دعاة التجديد المسيحيين في أوروبا، وكان لهم الفوز في النهاية .

اما المظاهر العملية فهو أن بعض الملوك والرؤساء الدينيين أنفسهم أخذوا يقترون بالرباعلنا، من ذلك أن «لويس الرابع عشر» اقترض بالربا ليسدّد ثمن (دانكرك) في سنة ١٦٦٢ م ، وان البابا بيوس التاسع تعامل بالربا في سنة ١٨٦٠ م .

وأما المظهر التشريعى فهو أنه منذ آخر القرن السادس عشر أى في سنة ١٥٩٣ م على وجه التحديد أباح القانون تشمير أموال القصر بالربا باذن من القاضى .

وأما الضربة القاضية التي كانت انتصارا حاسما لدعاة المسيحية الجديدة ، فقد كانت الثورة الفرنسية التي اندلعت لهيبها في ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ م ، وكانت مذابحها ومهمازها لا تزال تفزع أهل الأرض بل الأرض نفسها .

فحينما اجتمعت الجمعية الوطنية وتليت فيها الوثائق وأعلنت فيها المواثيق وكان ذلك في أوائل أكتوبر سنة ١٧٨٩ م عكف رجلان أحدهما الكاردينال تاليران والآخر ضابط صغير يدعى نابليون بونابرت ، واستهدا ما سمعاه عن وثائق الصليبيين من القرن الثالث عشر ، وما أوصوا به من اقتطاع بزرخ السويس من أراضي المسلمين لانشاء دولة مسيحية تربط بين الفرب والشرقين الأدنى والأقصى ، وتعاهد الرجلان على تنفيذ وصية قائد صليبي في سنة ١٢٤٩ م وشد أزرهما تلك الرغبة الشديدة لمنافسة إنجلترا في طريق الهند .

وهكذا بدأ تدبير حملة نابليون على مصر في نفس الجلسات . التي أعلن فيها ما أسموه « بحقوق الإنسان » .

وما ان جاء يوم ١٢ أكتوبر من سنة ١٧٨٩ م أى لم تمض الا أيام قلائل منذ بدء اجتماع الجمعية الوطنية حتى أصدرت أمرها بأنه يجوز لكل أحد أن يتعامل بالربا في حدود خاصة يعينها القانون .

نخلص من هذا الى أن الفريق الذى ينزعمه « كالفن » كان يهدف الى مساعدة الطبقة الرأسمالية والحكومات الاستعمارية على تنفيذ خططها الاستعمارية في الشرق ، فما كان لها أن تقف متحدة تعاليم

الكنيسة الحقة ، ونصوص التوراة والإنجيل التي لا تحتمل ضرباً من التأويل والتضليل ، الا اذا كانت هذه المذاهب المسيحية الجديدة تهدف من وراء ذلك الى غرض دنيوي بعيد كل البعد عن حظيرة الدين .

كان يهدف أصحاب هذه الدعوة الجديدة الى استعمار الشرق لمناع رخيص ولتعصب ذميم يبراً منه المسيح عليه السلام كما يبراً منه أصحابه وأتباعه المهددون . . . استعمار الشرق بعد أن فشلوا في استعماره من قبل باسم الصليب ، والمؤمنون المخلصون للصلب من ذلك بريئون ، فما كانت دعوة المسيح عليه السلام دعوة دنيا يصيبيها أتباعه من بعده حتى عن طريق مشروع ، لكنها دعوة زهد وايات ومحبة وسلام « المجد لله في الأعلى وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة » هكذا نطق اليسوع عليه السلام .

فما بال هؤلاء يحرصون ويبالغون في الحرث على استحواذ متعال الدنيا بطريق الفسق والاستعمار ، لاشك أنها احن قدية ، وثارات عفى عليها الزمن ، لكن يابي المتعصبون بعد هزيمتهم الأولى (في حروبهم الصليبية) الا أن يورثوها للاحفاد جيلاً بعد جيل حتى يتحقق لهم الاستعمار باسم الدين .

حرص « كالفن » وأتباعه على أن يفرقوا بين نوعين من الربا بلا استناد الى دليل الا دليل واحد يهدف الى غرض معلوم ، فلا يأس من اعانت الفقير الذى فقد ماله بسبب آفة في زرعه أو حادث أطاح بما يملك من مال وذلك باقراضه بدون ربا ، اذ أن هذا واجب تحتمه واجبات الجوار ، أو المشاركة في الوطن الواحد فضلاً عن عاطفة الدين ، أما اقراض المال بفائدة لاستغلاله في المشروعات الاقتصادية المختلفة الهدافة الى استعمار الشرق بكل الوسائل وبشتى أنواع الحروب ، فهذا أيضاً واجب تتطلبه تركيز الشروة

في أيد أمينة بأن تتحقق الأمل المنشود ، ومن ذا الذي يستطيع تحقيق الأمل الا هذه الطبقة من الناس التي تسعى جاهدة الى الحصول على المال من كل سبيل خاصة وقد أضحت لها من المكانة والسلطان ما جعل الحكومات تحالف معها بل تتملقها وتسترضيها

اذن فهى الحروب الصليبية التي لم تنته بأسر لويس التاسع بعد هزيمته في المنصورة - احدى بلاد مصر ، الكائنة في الشرق العربي - وانما يحرص هؤلاء كل الحرص على أن تنتهي بتحقيق ما فشلوا فيه من قديم ، وهو استعمار الشرق باسم الدين . والدين من ذلك براء .

الربا يعنى الاستعمار

سبق القول بأن من العوامل الكبرى التى قبضت على عهد الاقطاع حملة الاستعمار الكبرى في الشرق والغرب ، وكان المحور الرئيسى الذى أقيمت عليه نهضة أوروبا وهيا لها تلك الحملات الاستعمارية هو ذلك التطور الصناعى الخطير . وقلنا أيضا ان ذلك التطور كان سببا في ظهور الربا (سعر الفائدة) في صورته الجديدة ، وقلنا كذلك أن هذه الفترة التى غيرت وجه التاريخ وتمخصوص عنها افكار جديدة منها تلك المذاهب الاقتصادية المختلفة التى ظهر كل منها مناسبا ظرفا معينا من الظروف .

وأول هذه المذاهب وأهمها مذهب التجاريين الذى يعرف باسم السياسة التجارية الذى حرص عليه وتصدى لزعامته رجال التجارة المرابون ورجال الحكومة التى يتبعونها ، وأهم هؤلاء : رجال حكومة إنجلترا ورجال حكومة هولندا .

وجوهر هذا المذهب ترويج السلع التجارية في الخارج أى في خارج أوروبا والحصول على المعدن النفيس، أى الذهب، والاحتفاظ به ، وعدم السماح بخروجه ، وبذلك يستطيعون ، بعد فترة من الزمن ، أن يتحكموا في اقتصadiات العالم بما يملكون من الذهب الذى يمتنعه يكون فى الامكان التعامل به مع أية دولة ، والذى يعتبر في ذلك الوقت علامه ورمزا على علامه الدولة التى تمكنت من حيازته بكميات كبيرة ، فبالقدر الذى تحوزه كل دولة يكون تقدير الدول الأخرى لها .

وعلى هذا النهج سارت الدول الأوروبية مسرعة نحو الغرب ،
أى مولية وجهها شطر أمريكا ، بعد أن تم اكتشافها ، للحصول
على المعدن النفيس ، وأيضا نحو الشرق لاستنفاد كل ما أمكن
الحصول عليه من موارد خاصة المعدن النفيس ، حلمهم الفالى
وأملهم العزيز .

أما عن استعمار أمريكا ، فاننا لا نتعرض له ، لأن أمريكا
بعد استقلالها وتحررها ما زالت تعتبر نفسها امتدادا لأوروبا في كل
شيء ، إذ أن سكان أمريكا الالاتينية هم من الأوروبيين أصلا ونسبا ،
وما زالوا يتوجهون والأوربيون وجهة سياسية واقتصادية واجتماعية
ودينية واحدة على وجه العموم ، وأصبحوا يسمون أنفسهم في
المجال الدولي الآن بالعالم الحر .

وبذلك سيقتصر حديثنا على استعمار الشرق وهو الذي
نستطيع أن نسميه حقيقة بهذا الاسم ، ولقد سلكت أوروبا بزعامة
إنجلترا وفرنسا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في ذلك
أحدى طريقين كان كل منهما بمثابة مفتاح للولوج داخل أراضي
آسيا وأفريقيا تمهيدا للاحتلال وتحف أخطبوط الاستعمار في
دولهما .

أما الطريق الأول فهو طريق كبار المرايين من التجار كما حدث
في الهند مثلا .

وأما الطريق الثاني فهو طريق كبار المرايين من أصحاب
المصارف والبنوك ، كما حدث في مصر على سبيل التمثيل ابن
حكم الخديوي اسماعيل . وعن هذين الطريقين ، أعني طريق الربا
فقط ، كان لأوروبا الفتح المبين وكان لشعوب آسيا وأفريقيا
الاستعمار المشين .

مع المذاهب الاقتصادية

ان الافكار لا تولد النظم الاجتماعية ولكن
النظم الاجتماعية هي التي تولد الافكار

«جورج سول»

قلنا عن عصر الصناعة الذي أعقب عهد الاقطاع في أوربا انه فترة يقظة حكوماتها وشعوبها في نواحي كثيرة ، فكما انه قد ظهرت في تلك الاونة صيغات تدعو الى القومية الموحدة والى الاصلاح الديني ، والى غزو العالم الخارجي بشتى الطرق وصنوف المحاولات ، لتصريف السلع الكثيرة الاوربية الصنع ، وللحصول على حاجة اوربا من الشرفين الأدنى والأقصى ، وللاستحواذ على الذهب في كل مكان ، ظهرت ايضاً افكار اقتصادية مختلفة نتيجة لذلك التغيير الواضح في المعاير والمفاهيم أهمها يهدف الى احدي وجهتين متضادتين لا تلتقيان ابداً ، ظهرت احدهما بعد الأخرى وكانت الثانية بمثابة رد الفعل الذي يحدث دائمًا ، كلما وجدت الظروف وتجددت الملابسات ، وان كانت قد ظهرت افكار جديدة يحملها رجال يدعون بها محاولين التوسط او التخفيف من حدة التوتر بين الفريقين ويحملون رأية السلام بين الطرفين .

هذه الافكار الاقتصادية المختلفة يسمىها رجال الاقتصاد المحدثون بالمذاهب الاقتصادية ، لأنهم يعتبرون أن كل افكار

اقتصادية متعددة الوسيلة وتهدف الى غرض واحد معلوم تسمى مذهب اقتصاديا له فلسنته المميزة عن غيره وله رجاله المدافعون عنه ، فلم تكن تلك المذاهب اذن الا كما قلنا نتائجه تغيرات كبيرة أحدثت اضطرابا في المجتمع البشري ، وكانت سببا في متاعب الكثيرين في فترات متفاوتة من الزمن .

ولم تكن هذه المذاهب في واقع امرها الا تمثيلا لجهد ضخم يهدف الى غاية اجتماعية ينبعى الوصول اليها لاحقيتها بالتطبيق

اما المذهب الأول : فيتجه نحو طائفة محدودة قليلة العدد هي طائفة التجار التي يسمى المذهب باسمها والذى عرف فيما بعد بالسياسة التجارية بعد أن تبلور وأصبح للحكومات فيه شأن كبير، وهو الذى تمضى عنه الرأسمالية الحديثة .

واما المذهب الثاني : الذى يتجه وجهة مضادة فهو المذهب الاشتراكي او بمعنى ادق تلك المذاهب الاشتراكية بأنواعها المختلفة ذلك انها جميعا تهدف الى اعلاء مصلحة الجموع على مصلحة الفرد مخالفة تماما السياسة التجارية وما خلفته بعدها من نظام رأسمالى يهدف الى اعلاء مصلحة الفرد على مصلحة المجموع .

هذان هما أهم المذاهب الاقتصادية التي خلفتها لنا الحضارة الاوربية منذ أن عرفت الحضارة فيها الى اليوم ، حتى أن العالم نراه اليوم قد انقسم الى قسمين بمقتضى هذين المذهبين وأصبح كل قسم منهما يفسر حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية على أساس فلسفة هذا المذهب او ذاك .

فالقسم الأول الذى يمجد الحرية الفردية و يجعلها فوق مصلحة الجماعة اعني النظام الرأسمالى الحديث تترעםه حكومات اوروبا وأمريكا و تسمى نفسها في المجموعة الدولية اليوم باسم « العالم الحر » .

وأما القسم الثاني الذي يعلى مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد فتترعنه حكومة جمهوريات الاتحاد السوفييتي .

وتحاول بعض دول شعوب آسيا وأفريقيا ، وهي التي تعرف الآن بدول الحياد الإيجابي ، أن توقف بين الفريقيين غير مذبذبة لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء وإنما أمة وسطا بكل ما لديها من امكانيات مادية وفكرية وروحية .

مذهب التجاريين

أول ما ظهر من هذه المذاهب مذهب التجاريين أو السياسة التجارية في الفترة ما بين القرن الخامس عشر والثامن عشر ، ويتزعم هذا المذهب فريقان: الحكومات الأوروبية مثل إنجلترا و هولندا وكبار التجار في هذه الدول ، ويقوم هذا المذهب من وجهة نظر الحكومات على استعمال الدولة حقوقها في تحقيق الوحدة الاقتصادية بجانب الوحدة السياسية في أراضيها ، وزيادة الصادرات على الواردات ورغبة تلك الحكومات في تحقيق قوتها في المائة الدولية بدعم صناعتها والاعتناء بثروتها الزراعية وانشئار تجاراتها الخارجية ، ورغبتها في الحصول على المستعمرات .

وأما من وجهة نظر التجار فيقوم على استغلال سياسة الدولة لمنفعتهم الاقتصادية ، وتلتقي وجهتا نظر الحكومات والتجار في الحصول على المعدن النفيس (الذهب) .

ولقد نجح هذا المذهب نجاحا باهرا وكانت له السيادة زهاء ثلاثة قرون من الزمان الى أن قام على اعتقابه المذهب الرأسمالي الحديث وقدر له النجاح رغم التعارض الظاهر بين التجار وما تحرض عليه الحكومات ، فلقد مالت سياسة حكومة كل من إنجلترا و هولندا الى التمسى من رغبات التجار بما لهم من

قوة ونفوذ في ذلك الحين ، رغم محاولة هذه الدول اخضاع الصالح العامة لسيطرتها ، فبدت عاجزة كل العجز عن الوقف أمام تيار التجار الجارف .

هذا التضارب هاجمه « أنورين » حينما قال : « إن موهبة الاختراع في القرن السابع عشر قد استندت لاخضاع قوى الطبيعة للإنسان بل للبحث عن الوسائل والطرق لتسخير الدولة وثورة المجموعة في سبيل المنفعة الذاتية لبعض الأفراد » .

ولقد أصدر « كرومبل » في سنة ١٦٥١ م قانوناً للملاحة متضمناً قصر نقل الواردات الانجليزية على السفن التي يبنيها ويملكها ويديرها الانجليز .

فإذا نظرنا إلى هذا المذهب وحاولنا أن نلقى عليه نظرة عامة وجدناه مذهبياً ينطوي على الاستغلال في أعلى مراحله وأعظم حالاته سواء أكان من ناحية الحكومات الاستعمارية أم من ناحية التجار الطامعين في ازدياد ثرواتهم ساعة بعد ساعة . فهو لاء التجار المرابون حريصون كل الحرص على استحواذ ما عند المدحرين من أموال للتمويل الاستعماري المطلوب ، فالدولة ترحب في استغلال الشعوب ومواردها بالجملة وهو لاء يرغبون في الحصول على المال من كل سبيل ومن هنا كان يجدر بهؤلاء الذين تأسلت فيهم الأنانية وسيطر عليهم حب ذاتهم ، أن يكون لهم معسكر متكملاً من الفلاسفة ليثبتوا في الناس دعائم مذهبهم ، وأن يكون لهم مروجون يدعونى الاصلاح الديني حيث أن الدين الحق لا يساير أطماعهم ودنسه أفراضهم ، وأن يكون لهم كتاب ينبدون السيطرة الأخلاقية في المسائل الاقتصادية .

تقول صحف التاريخ أن أهل المستعمرات كانوا يرون المال يمتص من بلادهم فلا يتبقى لهم القدر الذي يكفي لسير الأعمال

وأداء الديون التي عليهم ، وتمويل عملية التوسيع . وقد أعلن أنصار السياسة التجارية أنهم يهدفون إلى اجتذاب المال إلى إنجلترا عن طريق ميزان تجاري في صالحها ، وأدى هذا الطلب على المال إلى إصدار الأوراق المالية بصورة تضخيمية ، وكثرت المنازعات مع السلطات البريطانية بشأن هذا الموضوع .

ومما هو أكثر أهمية من ذلك شعور أهل المستعمرات بامتهان كرامتهم إذ كانوا يستخدمون عمداً كأدوات لخدمة مصالح الدولة البريطانية ، بدلاً من أن ينظر إليهم على أنهم قوم لهم الحق في انسعى إلى ما فيه رفاهيتهم . هذه هي الوثائق التاريخية تُنطق بأهداف هذا المذهب متعددة عن أهدافه العليا ومثله الرفيعة وهي الاستحواذ على المال من كل سبيل وبأية وسيلة لا سيما امتصاص دماء الشعوب واستنفاد مواردها عن طريق الدهاء من المراين ، باسم حرية التعامل دون تدخل الدولة في شؤون الأفراد دون الحد من حرريتهم القائمة على المنافسة تارة ، وباسم مصلحة الدولة العليا القائمة على تحقيق قوتها في العائلة الدولية تارة أخرى .

نتائج هذا المذهب

كان لهذا المذهب نتائج على جانب كبير من الأهمية نوجزها فيما يلي :

أولاً : ظهور المذهب الاشتراكية المتعددة التي تهدف إلى تقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد والحد من حرريته في سبيل المصلحة العامة .

وذلك كرد فعل لازم نظراً لتجميع الثروة في أيدي أفراد قلائل وحرمان الطبقة العاملة فعلاً ، والتي كانت سبباً مباشراً من أسباب

وجود هذه الثروة ؛ من جهدها المبذول الذى انتزعه رجال التجارة والصناعة .

ثانياً : التفكير الجدى المقترب بالعمل لاستعمار قارتنا آسيا وأفريقيا ، واتباع سياسة طويلة المدى هادفة الى استئثار استعبادهم الى الأبد .

ثالثاً : وجود النظام الرأسمالى الحديث (الرأسمالية) وهو في حقيقته خليفة مذهب التجاريين لكنه في صورة مذهبية ، له فلسفة ومنطق يسندانه ويقوم عليهما .

المذاهب الاشتراكية

ان مذهب التجاريين الذى سبق الحديث عنه والذى ينطوى على الاستغلال في أعلى مراحله وأعظم حالاته باسم الحرية التي تعنى ضمن ما تعنى عدم التدخل للدولة فيما بين أصحاب الأعمال والعمال والذى كان السبب في تركيز السكان في المدن ، قد هيأ من جانب آخر ، أى بطريق غير مباشر ، الفرصة للطبقات العاملة لكي تنظم جهودها وتقتل قواها سعيا وراء تحقيق مصالحها؛ ذلك أن جو المدن قد أتاح للعمال فرصة تشكيل النقابات والاتحادات وتنظيم الجهود لانتزاع حقوقهم من أصحاب الأعمال والحكومات وهيا لهم أيضا أن يتعلموا الأساليب الجماعية من تكوين الأحزاب أو الاضراب أو المظاهرات السياسية التي من شأنها التأثير على الطبقة الحاكمة .

تلك كانت الحالة العامة مع اختلاف في المظاهر بين دولة وأخرى باختلاف البيئة والتقاليد ومدى الأثر الذى تركه اقتصاد التجاريين الحر على حياة المجتمع الأوروبي . وفي هذا الجو الاجتماعي السياسي الذى امتنزج بالتباين الواضح في النظم والتطور

في الدول المختلفة . كان من المحتم أن تنبت أفكار اشتراكية تاركة آثاراً شتى و تفسيرات متفاوتة في تلك المجتمعات المختلفة كرد فعل لازم تفرضه مقتضيات الأحوال هذه .

بالقدر الكبير أو الصغير الذي يقاس به الظلم الذي يعانيه العمال في مجتمع من تلك المجتمعات نرى مدى تطرف الفكر الاشتراكي أو اعتداله أو مثاليته التي ينبغي لها أن تسود . فيما جاء القرن التاسع عشر - الذي ببدايته انتهى مذهب التجاريين وظهر في صورة جديدة عرفت بالرأسمالية - رأينا أنواعاً عديدة من المذاهب الاشتراكية .

فظهرت اشتراكية خيالية في جماعات مثالية تقوم على القيم الأخلاقية الرفيعة نادى بها الاشتراكيون الخياليون أمثال « توماس مور » الذي تخيل النظام الذي يسود جزيرة من الجزر أخذ يصنفها ويبين جمال نظامها الاشتراكي .

« روبرت أوين » (١٧٧١ - ١٨٥٨) الذي طبق أفكاره على عماله في مصنع الغزل الذي كان يملكه في إنجلترا و انتفع عماله بنظريته الاشتراكية و يعتبر زعيم الاشتراكية التعاونية في أوروبا و منهم أيضاً « فورير سانى سيكون » .

هؤلاء جميعاً رسموا بأفكارهم لوحة فنية جميلة لحياة اشتراكية في مجتمع خيالي لم يروه إلا في أحلامهم و ان حاول بعضهم ايجاده كما فعل « روبرت أوين » في مصنعه ولم يقدر لهذا الوجود الدوام ولم يحکم عليه بالنجاح .

و ظهرت اشتراكية سميت بالاشتراكية العلمية تميّزاً لها عن الخيالية أعني بذلك اشتراكية كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) الذي حاول عن طريق التاريخ بطريق الایحاء والتفكير المستقل لا عن طريق الاستنباط من حقائق ثابتة أن يقتفي آثار الاشتراكية في النظرية والتطبيق و تضمنت اشتراكيته الآتى :

- (١) قيام التاريخ على الصراع بين الطبقات .
- (٢) تكوين الطبقات رهن بنظام ملكية وسائل الانتاج .
- (٣) وجود وحدة بين السلطتين الصناعية والسياسية .
- (٤) زيادة عدد الطبقات العاملة على الدوام أو الدمج الطبقات المتوسطة والقديمة شيئاً فشيئاً لفقرها الذي سببه التقدم الفنى ، وفي النهاية تكون أغلبية السكان من هذه الطبقات العاملة .
- (٥) فقر الشعوب وعدم المساواة الاجتماعية آخر في الزيادة وتؤدي العداوة القائمة بين الطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الانتاج وبين طبقة العمال وهي الأغلبية العظمى للسكان التي تتدحرج معيشتها على مر الأيام وتؤدي تلك العداوة إلى تزايد العادات الطبقية التي لا مناص من أن تنتهي بالثورة، وحينئذ ينشأ المجتمع اللاطبيقى الذى ينتج فيه العمال لأنفسهم، فيتحققون توزيعاً عادلاً لثمرة عملهم . ويبدو أن ما تتحققه الاشتراكية تطور لا مناص منه نجم عن قانون التاريخ القاسية فيذهب العمال إلى الاشتراكية لأنه ليس في وسعهم إلا أن يذهبوا إليها . وهم أذ يدافعون عن مصالحهم المباشرة وعن حقوقهم في الوجود ، يدركون شيئاً فشيئاً ضرورة الثورة التي ستحققها قيادتهم والتي ستقيم خلال الفترة الانتقالية دكتاتورية عمالية .

وقد أصبحت هذه الاشتراكية العلمية التي أقامها ماركس أساساً للمذهب الشيوعي وهو الاشتراكية في صورتها المتطرفة والتي من أساسها أيضاً اخضاع الروح للمادة وطرح كل عقيدة دينية للوصول إلى تحرير الطبقة العمالية ، لأن الدين في رأيه يخفف من تأثير المؤسّس الواقعي الذي يحس به الإنسان بما يعدهم به من سعادة خيالية في عالم آخر .

وهناك مفكرون سياسيون وضعوا دساتير لدولة الاشتراكية ، وآخرون نقشوا مشكلة الاقتصاد الاشتراكي وكيف يعمل .

كل هذه الافكار الاشتراكية بدأ ظهورها في القرن السادس عشر وظهرت بصورة واضحة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كانت تعبرأ لثورة على نظام اقتصادي صاحب تقدمه الكبير ابشع مظاهر البؤس البشري ، وليس هناك أبلغ من كلمات المستر « وندز » في هذا الشأن :

لقد عبرت مدنية العصر الصناعي عن وجود صراع وتنافس بين العقيدة الدينية والجمال والمتعة وحياة الروح والحياة الحسية . وبين الحياة الجامدة التي يقوم فيها الفرد بتأدبة واجبه الذاتي ، ولم يكن الهدف من حياة الانسان أن يحارب أو أن يصلى أو أن يتأمل أو أن يؤلف أو أن يتمتع ، ولكن الهدف كان يكمن في الحصول على أرباح وفوائد يعمل على كسبها لنفسه ، اذا كان سيدا ويعمل على كسبها لغيره اذا كان مسودا ، كان هذا هو واجب الانسان ، وكان من واجب المجتمع لا يضع أية عراقيل في طريقه ، وقد أجمعت تلك المذاهب الاشتراكية على أن العمل في حقيقته وظيفة اجتماعية أساسية يساهم الفرد عن طريقها بمح焯اته في المجتمع ويحتل مركزا فيه .

وانه الوسيلة المثلث لتحقيق وجود الانسان من بلده كونه منفذًا للنشاط الانساني الجسماني حتى رضى الانسان عن نفسه لقيامه واتمامه والمساهمة في عمل المجموع .

وأن الانسان أولا وقبل كل شيء كائن اجتماعي ، وعلى كل عامل أن يشعر بأنه يدفع المجتمع الى الأمام لتحقيق أهدافه وهو بذلك يقبل المسئولية التي لا يمكن بغيرها أن تتطور الشخصية الانسانية أو أن تنمو .

وأجمعـت تلك المذاهـب أـيضاً عـلـى المـطالـبـة بـالـمسـاـواـة وـالـعـدـالـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ .ـ وـمـنـ خـالـلـ هـذـاـ الـاجـمـاعـ نـسـتـطـيعـ أـنـ نـقـرـرـ بـأنـ مـاـهـدـ الـاـشـتـرـاكـيـةـ هـىـ اـشـتـرـاكـ الـجـمـعـىـ فـىـ مـلـكـيـةـ عـوـاـمـلـ الـاـنـتـاجـ فـىـ ظـلـ نـظـامـ دـيمـوـقـراـطـىـ صـحـيـحـ ،ـ وـلـابـدـ أـنـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ هـذـاـ تـوـجـيـهـ عـوـاـمـلـ الـاـنـتـاجـ تـوـجـيـهـاـ يـغـيـرـ مـنـ طـبـيـعـةـ الـاـنـتـاجـ فـيـحـوـلـهـ مـنـ اـنـتـاجـ لـلـرـبـعـ إـلـىـ اـنـتـاجـ فـىـ سـبـيلـ الـاسـتـهـلاـكـ الـجـمـاعـىـ ،ـ كـمـاـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ هـذـهـ الـاـشـتـرـاكـيـةـ أـنـ يـوـزـعـ الـاـنـتـاجـ عـلـىـ أـفـرـادـ الـجـمـعـ قـاطـبـةـ ،ـ وـاـذـاـ كـانـ ثـمـةـ تـبـاـينـ اوـ اـخـتـلـافـ فـىـ نـصـيـبـ فـرـدـ اوـ فـئـةـ مـنـ الـجـمـعـ فـيـجـبـ أـنـ تـرـزـعـ الـمـصـلـحـةـ الـعـامـةـ .ـ

ومن هنا نعلم أن الاشتراكية في جميع صورها لم يكن ظهورها عفو الساعة ، وإنما جاءت لهدم أهم ركن من أركان النظام الاستغلالي بل لتفويض دعامته الكبرى التي يقوم عليها ، وهو منع تواجد هذا الريع الضخم الذي يحصل عليه رجال الأعمال وهم أفراد قلائل دون عمل يؤدونه ، وأقصاء هؤلاء المراةين من أصحاب المصارف والبنوك من مجال النظام الاقتصادي .

لقد قررت الاشتراكية أن جهد العامل المبذول لا يتمتع بشمرته الا العامل وحده ولا يحق لأى كائن من كان هو أن ينتزع ثمرة كده ونتاج عرقه ، فكانت ثورة ضد الاستغلال والمستغلين أعنى ضد الربا والمرابين .

والذى نحب أن نناقشه قبل أن ننتهى من هذا العرض السريع
لموقف الاشتراكية من الربا ، هو : هل الدين حقيقة يجب تنحيته
جانبى من دنيا الناس كضرورة حتمية للوصول الى المجتمع
الاشتراكى وتحقيق المساواة والعدالة التى يريد ماركس الوصول
الى همما في نهاية استنتاجاته آنفة الذكر ؟

ان الذى يجب ملاحظته فى هذا الموضوع هو التفرقة بين حقيقة الأديان وما حاول المفترضون البهاء اقناع الناس به باسم

الدين ، ولقد سبق أن أفردنا بحثا خاصا عرضنا فيه كيف أن دعاء المسيحية الجديدة كانوا عونا للطبقات الرأسمالية حتى يتم لهم النجاح في استغلال الطبقة العاملة باسم الدين ، والدين المسيحي – الذي كانوا يدعون باسمه – من ذلك براء .

فاليسchristianity التي جاءت بالتسامح والاحسان والمحبة لتعلّى في الإنسان عاطفته الانسانية النبيلة ، وتميزه بذلك عن سائر مخلوقات الله في الأرض ، لا ترضى أبدا بظلم واستغلال واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان ، لأن الله عز وجل الذي ندب الإنسان إلى البر والاحسان هو الذي حذر من الظلم والعنّت والطفيان .

وما كانت دعوة ماركس لمحاربة الدين الا ضرورة اقتضتها ظروف دعوه الجديدة في بيئته التي كان الدين مستغلا فيها أبشع استغلال حتى قال دعاء المسيحية الجديدة في ذلك الزمان : إن العمل في المصنع على هذه الصورة الواضحة من الظلم والاستغلال أكرم عند الله تعالى من العمل من أجل الكنيسة .

ولو كان ماركس في بيئه مسلمة أو لو أن ماركس أتيحت له فرصة الاطلاع على التفصيل الذي جاء به الإسلام بعد الاجمال الذي أتت به الشرائع الالهية التي سبقته لكان له مع الدين شأن آخر غير هذا الشأن ، ولكن الدين أكبر عون له على الوصول إلى الفرض المنشود الذي يرجوه ، اذ أن في الدين الاسلامي على الشخص استئثارا للجهاد وشحذا للهم للوصول ب أصحابها إلى العدل المطلوب .

فنبي الاسلام – عليه الصلاة والسلام – حينما يقرر بأن من يرضي بالظلم شيطان آخر . وأن من مات دون ماله فهو شهيد ، وأن الجهاد في سبيل الله كما هو جهاد في الميدان هو أيضا جهاد في معركة الحياة ، وأن المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يخذله ، وأن كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه .

فلو أتيحت الفرصة لماركس أو لو أتاحت ماركس لنفسه الفرصة ليفهم ذلك التفصيل الذي جاء به الإسلام ، لكان أعلى كتاباته في الحض على الثورة ضد الطبقة البورجوازية الظالمه (الرأسمالية) تلك التي استلهمها من الدين ، ولما كان بينه وبين الدين هذا الوضع المشين من العداء .

فالدين في حقيقته يدعو إلى الثورة على الظلم في أية صورة من صوره ، لا يفرق في ذلك بين حاكم ومحكوم حتى أن نبي الإسلام يقول :

« من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر تنهاه عن ظلمه » .

ويقول عليه الصلاة والسلام : « انصر أخاك ظالماً ومظلوماً . قالوا : « يا رسول الله ننصره اذا كان مظلوماً فكيف ننصره اذا كان ظالماً ؟ قال : تنهاه عن ظلمه فان في ذلك نصره » .

وهكذا يتضح للقارئ أن عبارة « الدين أفيون الشعب » التي قالها ماركس كانت لها من الظروف والملابسات في بيئته ما حدا به إلى هذا القول الذي ليس بالغريب أن يقوله هو وغيره وتروج بين الناس هذه الأقاويل ساعثة .

نتائج الاشتراكية

كان لظهور المذهب الاشتراكية النتائج الآتية :

أولاً : تحسنت حالة العمال في كثير من البلدان الصناعية بسبب تكوين النقابات والاتحادات والاحزاب العمالية التي تطالب بحق العامل المسلوب .

ثانياً : بدا سعر الفائدة للناس طريقة سخيفة السرقة مؤداها بطريقة القانون ، وتفاوت سعرها ، هبوطاً وارتفاعاً كلما اقتربت الدولة أو ابتعدت عن تعديل القانون الخاص به .

ثالثاً : قامت في القرن العشرين ثورات باسم الاشتراكية أفت الملكية الفردية لوسائل الانتاج وبذلك ألغى سعر الفائدة تماماً في تلك البلاد عن هذا الطريق .

رابعاً : حاول فلاسفة النظام الرأسمالي الحديث ورجال الفكر الاقتصادي أن يبرروا سعر الفائدة بمبررات كثيرة سيائى الحديث عنها فيما بعد عند عرضنا للرأسمالية الحديثة .

الرأسمالية الحديثة

جوهر هذا النظام يتضمن حرية الأفراد لتملك أدوات الانتاج لأنواع السلع المختلفة أو تأجيرها لحسابهم الخاص لتحقيق الربح المادي دون تدخل الدولة ، ويتفرع عن هذا التعريف الخصائص الآتية :

حرية التملك :

تملك سلع الاستهلاك لا يشير خلافاً أو جدلاً بين المعارضين والمؤيدين لهذا النظام ، ولكن تملك سلع الانتاج هو الذي يشير هذا الجدل ، فالذى يتملك وسائل الانتاج ، يتحكم في اقتصاديات الدولة وربما يتحكم أيضاً في سياساتها . ونؤدي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أيضاً إلى زيادة مستمرة في ثروة تكون في أيدي أفراد قلائل ، فيتمكنون من استغلال جهود الطبقة العاملة والتحكم في مصيرها .

الحرية والتسامح :

وطبقاً لهذا المبدأ لا ينبعى للدولة أن تتدخل للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي ، ومعنى ذلك أن أصحاب الأعمال في استطاعتهم إنشاء مشروعاتهم الاقتصادية دون تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب الحكومة . فلهم الحرية المطلقة في استثمار

أموالهم وفي انتاجهم للسلع والخدمات وفي تحديد الشروط التي
بشترون بموجبها ما يحتاجون اليه من آلات أو موارد أو عمل .

السعى لتحقيق أكبر كسب ممكناً بدفع المصلحة الذاتية :

فأصحاب الأعمال من رجال الصناعة والتجارة يعرضون
سلعهم في الأسواق آملين تحقيق أكبر ربح ممكناً ، وبدون هذا
الامر أي بانعدام هذا الحافز الشخصي الذي يدفع الأفراد الى
النشاط والاقبال على العمل، يفشل الجهاز الاقتصادي الرأسمالي
في بلوغ أهدافه .

هذه هي أهم الخصائص الاقتصادية للنظام الرأسمالي ، ومنها
نرى أن الميزان لا يمكن أبداً إلا أن يكون راجع الكفة في جانب طبقة
أصحاب رءوس الأموال بصورة في غاية من الاختلال وعدم الاتزان
إلى حد بعيد غير معقول ولا مقبول .

فلم تكن خصائص هذا النظام قائمة على مصلحة عليا تهدف
إليها الدولة ، ولا هادفة إلى الوصول إلى غاية تتضمن مصلحة
المجتمع ، إنما قام هذا النظام الرأسمالي أساساً لسعادة طائفة
قليلة من الناس على حساب باقي الطبقات في المجتمع الذي نعيش
فيه . ولم يكن هناك تقدير لأصحاب الموهب الفكرية أو القائمين
بالعمل وواضعى المشروعات التجارية ومسيرها في كل مرحلة من
مراحلها أو القائمين بجميع الخدمات المتعلقة بانتاج الأدوات
الاستهلاكية وتهيئتها ، بينما ذلك الفرد الذي يفرض من ماله
للتجارة أو الصناعة يجلس في بيته وادعا مطمئناً ينتظر الربح الوفير
جزاء انتظاره ورقاده وإن شئت قلت جراء نومه وتناؤبه .

فالعاملون الكادحون ليست لهم أرباح مضمونة ولا محدودة ،
أما هذا الذي يعطي ماله بربا فمفعنته معينة مضمونة على كل حال ،
لا يخشى بل لا يتوقع أبداً أدنى خسارة . وبعد هذا أيكون هناك

ظلم او تعنت اذا قلنا لصاحب المال : ينفي ان تعيش في مجال من الانتاج فتعمل ، كما تحب ان تعيش في مجال من الاستهلاك لتنعم ؟

لقد حاول بعض الاقتصاديين الكلاسيكين ان يخرجوا على الناس بمبررات لشرعية الربا فقالوا :

« انه الجزء الذى يتقاده الراغبون في احتمال التفسيف من أجل الادخار ، وعلى ذلك فالأسعار العالية بوصفها جزاء على الانتظار تشجع الادخار وتزيد من عرض رأس المال ، وفي الوقت نفسه اذا ارتفعت الفائدة تضاءلت الرغبة في الاقتراض » .

فيرو المدافعون عن الربا طبقا لهذا التعريف بأن رأس المال له اجر كفيره من عوامل الانتاج معتبرين ذلك أمرا طبيعيا مسلما به. ان السبب في الاعتراف بأجر لرأس المال القائم في نظرهم هو الحرمان الذى يعنيه القرض الذى يتنازل عن نقوده ، وما ينشأ عن هذا الحرمان من مشقة وضدية لا تقل أثرا عن المشقة والتضحيه المتنين تبران ما يحصل عليه العامل من اجر .

والرد على تبرير الأجر نظير الحرمان لا يحتاج الى تفكير كبير او قليل ، فصاحب رأس المال الفنى لم يواجه أية حالة يمكن وصفها بالحرمان ، ففناه كفيل بعدم ايجاد كلمة الحرمان ، بل تلاشياها والغائها من قاموس حياته الناعمة .

واما الأجر على رأس المال نظير الانتظار ، اى تلك المدة التي ينفي ان يرد بعدها رأس المال مضافا اليه الفائدة ، فلعمري ما الضرر الذى يترب على نقل المال من صندوق الفنى او من خزانته الى هذا او ذاك من المحتاجين ؟

ان الفنى اذا كان لديه من المال الزائد عن حاجته ما دفعه الى كنزه في الصندوق او في الخزانة ، فكيف يسوغ له أن يتنازل عليه

أجرا ان انتقل هذا المال من خزانته فترة من الزمن ثم أعيد الى الخزانة مرة أخرى ؟ ما العمل الذى قام به ؟ وما هو الجهد المبذول الذى من أجله أصبح مستحقا لاجر معلوم ومحدود ومضمون ؟

فكأنما الانتظار عمل ايجابي ، وجهد مضنى من اجله استحق المقرض المنتظر أن يستمتع بالحياة بما يشاء .

ان العرمان والانتظار المزعومان لا يسوغان بحال من الاحوال زيادة تضاف الى رأس المال ، وانه لن السخف أن نجيز توالد وتکاثر المال نظير حرمان مزعوم أو انتظار مرذول أو هما معا .

وبعد : فهذا هو الربا في ظل الجاهلية الفربية الحديثة لا يختلف في حقيقته ولا يختلف في جوهره عن ربا الجاهلية الأولى ، اللهم إلا في مظهره وصوره الجديدة المتطرفة القائمة على فلسفة متجذرة الى مدى بعيد .

الحكومة الرأسمالية والرأبى

وفي ظلال الرأسمالية تقبل الحكومة راضية القروض من المرابيين لتنشىء بها المشروعات العامة والمرافق الهامة ، وسدادا لقروض المرابي تعمد الحكومة الى فرض ضرائب جديدة على كل مواطن أعواما طويلا سدادا للدين وفوائده .

فإذا تعرضت البلاد لحرب أو لخطر داهم فان الحكومة الرأسمالية لا تبالي بمن قتل أو نكب في بيته أو زرعه أو تجارتة ، فان هؤلاء جميعا قد تتخلى عن الوفاء بعهدهم خزانة الدولة ، ولا يلقى لهم أ ولو الأمر بالا .

أما هؤلاء الذين أقرضوا الحكومة وهم من أبناء البلاد كغيرهم فان خزانة الدولة تدفع اليهم رباهم وان طال الزمن . وقد يضطر

أولئك الذين صحوا بنفوسهم في الحرب دفاعاً عن الوطن إلى الاقتتال
مع غيرهم أداء لهذا الربا .

وهكذا يظلم هذا النظام المالي المبني على الربا أولئك العاملين
ال الحقيقيين المنتجين للثروة من كل جهة ظلماً فاحشاً حيث قد فوض
أزمة الاقتصاد الاجتماعي كله إلى طائفة من الأغنياء المترفين من طبقة
الرأسماليين الذين لا يهمهم سعادة المجتمع ولا يقدموه له نوعاً من
الخدمة الفعلية .

ولما كان في أيدي هؤلاء روح الشئون الاقتصادية كلها وهو رأس
المال ، وقد أعطاهم القانون الحق في جمعه واحتيازه والمراباة عليه ،
لم يكونوا المستغلين الرئيسيين للثروة الناشئة من جهود المجتمع
فحسب ، بل أصبحوا قادرين أيضاً على أن يستخدموا المجتمع بسائر
طبقاته في مصالحهم .

فليس هناك من محاباة أبعد مدى من هذه المحاباة ، محاباة
الحكومة الرأسمالية لطبقة معينة قليلة العدد على حساب باقي الطبقات
الأخرى ، لأنقول طبقات المجتمع المستغلة فحسب ولكنها طبقات
المجتمع الدنيا المستذلة أن أردنا بذلك أدق تعبير وأصدق
تصوير .

أجهزة الرأسمالية

« أني أقر بان انظمة الفرب قد رضيمنت
لتبسيير الحصول على موارد الشرق باقل
الاثمان او بغير ثمن ، وكانت انظمة العملات
والمصارف والفوائد .. الخ من ادوات هذه
الفرصنة العالمية . لست اقول بهدم النظم
المصرفي وانظمة العملة ، بل اقول بانها من
حقوق السيادة تبادرها الدولة في اراضيها»
« دكتور عيسى عبد ابراهيم »

كان من الضروري في ظل هذا النظم ان يقوم المرابون بتنظيم
أنفسهم تنظيما دقيقا ، وأن يحكموا خططهم التي تكفل لهم التقدم
والارتقاء نحو الوصول إلى غاياتهم ، خاصة وأن أساليب الحياة قد
تغيرت وتطورت تطورا سريعا أساسه الارتقاء الفنى والصناعى
والتجارى والزراعى ، واما لاشك فيه ان يعلنوا للناس أن هدفهم
المصلحة العامة ، وبكلمة أخرى أوضح يعلنون أنهم يعملون من أجل
المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة باذلين قصارى جهدهم من أجل
سعادة أمتهם وبني أوطانهم ، سالكين في ذلك طرقا شتى متخذين في
ذلك الوسائل الآتية :

- (١) المصارف أو البنوك بأنواعها المختلفة سواء كانت بنوكا
بالنقد والأوراق المالية أم بنوكا صناعية أو تجارية أو زراعية .
- (٢) الائتمان .
- (٣) بورصة الأوراق المالية .

(٤) الشركات المساهمة ذات الأسهم والسنادات بأنواعها
المختلفة .

المصارف أو البنوك

سبق أن وضح للقارئ كيف نشأت البنوك وتطورت ، ويكتفي هنا في هذا المخصوص أن نعرض في عجالة كيف يتكون رأس مال البنك الجديد ، وما هي الوظائف التي يقوم بها في ظل النظام الرأسمالي الحديث ، وبكلمة أخرى الخدمات التي يؤديها للجمهور ، وهي على الوجه الآتي :

أولاً : رأس مال البنك : يتكون من الأموال الآتية :

(١) **أموال المساهمين الخاصة :** وهي التي يبدأ بها نشاطه ، وهي في الغالب تتراوح ما بين ٢ و ٥٪ من مجموع الأموال الموجودة بالبنك .

(٢) **قرفون البنوك :** وهي أموال يقرضها من الجمهور عن طريق اصدار سنادات يتعهد فيها برد هذه الأموال مع فائدتها في ميعاد محدد . فالسندة إذن عبارة عن الاعتراف بقيمة معينة من المال لدى الغير ورد هذه القيمة بعد مدة معينة مضافاً إليها فائدة محضدة ثابتة .

(٣) **الودائع :** وهي أهم مورد للبنك وتبلغ أحيااناً ما بين ٨٠ و ٩٠٪ من مجموع مالى البنك من أموال وهي على نوعين :

١) ما يستحق الدفع عند الطلب ولا يدفع عنها سوى فائدة ضئيلة .

ب) مالا يجوز سحبها قبل انقضاء الأجل المتفق عليه ، ويدفع
البنك عنها فوائد أعلى لأنه يستثمرها في عمليات طويلة
الأجل فتدر ربحاً أكبر .

ثانياً : وظائف البنك :

- (١) الاقتراض بربا ثم الاقراض بربا أعلى .
- (٢) اصدار النقود الورقية .
- (٣) اقراض الحكومات وقت الحاجة .
- (٤) تنظيم تداول الاوراق النقدية .
- (٥) توزيع الائتمان وحفظ الودائع والأوراق المالية .
- (٦) أعمال الكمبيو : وهي عبارة عن تحويل الأوراق والعملات
النقدية المعول بها في دولة إلى مماثلاتها من قيمة في
دولة أخرى .
- (٧) فتح الاعتمادات للعملاء .
- (٨) فتح حسابات جارية للعملاء .
- (٩) تسهيل سداد الديون من جهة إلى جهة أخرى بغير
الطرق .

اعتبارات

أولاً : مما سبق يتبيّن لنا أن رأس مال البنك يتكون من أموال
غالبيتها العظمى لا يملكونها أصحابه ، بل يوظفونها بطرق الربا

ويحصلون عليها بطريق الربا أيضاً . فالقروض والودائع يدفعون رباً لاصحابها بسعر معين ويفرضونها للآخرين بسعر أعلى .

ثانياً : ليس للمودعين أي حق في التدخل في نظامه وإدارته وسياسته رغم مالهم من ودائع تبلغ من ٨٠-٩٠٪ من مجموع أموال البنك غالباً .

أما من لهم الحق في ادارته والتحدث باسمه ، والمالكون له هم أولئك المساهمون الذين لا تزيد حصتهم على ٥٪ من مجموع موجودات المصرف ، ولديهم جميعاً في مرتبة سواء ، فإن الأمر ليس كذلك ، إذ أن كبار المساهمين وهم أفراد قلائل هم المسيطرة .

ثالثاً : المصرف يؤدى خدمات لاشك في وجاهة بعضها ومنفعتها ومشروعيتها كحفظ الودائع والأوراق المالية وأعمال الكمبيوتر وتسهيل سداد الديون ونقلها من جهة إلى جهة أخرى بيسير الطرق ، ولكن وظيفته الحقيقة هي فتح الاعتمادات وتقديم المال للناس بالربا . فكل مصرف تجاري أو صناعي أو زراعي لا يقوم بأعمال التجارة أو الصناعة أو الزراعة بنفسه ، وإنما يقدم المال فقط للذين يقسمون بهذه الأعمال ثم يتناضهم الربا عليه . وأهم وسيلة من وسائل ربحه هو تلقي المال من المودعين بسعر رخيص ويفرضه للجمهور بسعر مرتفع .

رابعاً : المصرف يؤدى أنواعاً من الخدمات من شأنها أعمال الجمهور وأن الأجرة أو الخصم عليها وسيلة من وسائل دخله ، ولكن هذه الوسيلة لا تبلغ أكثر من ١٠٪ من مجموع دخل المصرف .

خامساً : وعن طريق المصرف ترکزت الثروة في أيدي أفراد قلائل هم كبار المساهمين ، وبمقدار قوة هذه الثروة يتحكمون في مصير الشعوب والأمم ، فيوجهون سياستها في السلم وفي الحرب متى أرادوا بالقدر الذي يتتحقق مع مصالحهم المادية وغاياتهم المالية .

سادساً : في نظير القيام بعملية تحصيل الكمبيالة يقوم البنك
بعمل الخصومات الآتية :

١) فائدة المبلغ أى ربام حتى تاريخ الاستحقاق .

ب) عمولة أخرى تسمى عمولة البنك .

ج) مصاريف تحصيل اذا كانت الكمبيالة تدفع في غير المكان
الذى يقوم فيه البنك .

سابعاً : مرتبات الموظفين المحولة على البنك لا يأخذ عنها البنك
ربا الا اذا لم يصرفها الموظف وأضيف ضمن حسابه الجارى في البنك
فتخضع للنظام الربوى .

ثامناً : سلف الموظفين التي يقرضها البنك يتغاضى عنها
الربا .

الائتمان

والائتمان في الكلمة موجزة هو أن يقدم شخص لآخر مالا مقابل
أخذ مضافاً اليه الفائدة وبعد فترة زمنية طالت أم قصرت أى أنه
قرض بربما الا أنه في صورة جديدة مستحدثة ، و تقوم به البنوك
والشركات وكذا بعض الحكومات .

ونحن لانرى اختلافاً جوهرياً بين الائتمان وغيره من أنواع
القروض الربوية ، اللهم الا في الاجراءات والمظهر الشكلي . وقد
يستخدم الائتمان في المضاربات فتتعرض الاسعار (سعر الفائدة)
لتقلبات خطيرة تفقدها صفة الاستقرار ، وقد يصل الحال بالمدربين
إلى ارتكاب مادى يعجزون معه عن الوفاء بتعهداتهم .

بورصة الاوراق المالية

البورصة بصرف النظر عن تاريخ هذه التسمية هو ذلك المكان الذى يجتمع فيه مندوبو البائعين والمشترين لعقد صفقات الأوراق المالية (الأسهم والسنادات) التى تمثل البنوك والشركات وقروض الحكومات .

وكان الواقع الدافع الى وجود البورصة هو اتساع دائرة التفكير الاقتصادي بسبب الانقلاب الصناعي وباقدام أصحاب المصارف وكبار التجار والحكومات على الاقتراض من الجمهور باصدار سنادات ذات فائدة مضمونة .

وتأسست الشركات التجارية والصناعية الكبرى لتنجتمع فيها رعوس أموال من يريد استثمارها ولتهيئه للمدخر أن يساهم فيها على ألا يتحمل من أخطارها شيء ، وذلك لترغيبهم في هذا النوع من الاستثمار ، لأنهم مطمئنون إلى أرباحهم الوفيرة نتيجة تصريف منتجاتهم في أسواق المستعمرات ، ونتيجة شرائهم المواد الخام بأقل الأثمان وبأرخص التكاليف .

وأصبحت البورصة اذن السوق الذى يتم فيه تبادل الكمبليات لدى الأفراد والهيئات والبنوك وبيوت الخصم ، والذى فيه أيضا يتم تداول الأسهم والسنادات ، ولهذا فانها تسمى الآن بسوق الأوراق المالية .

وخلاصة القول فيما نحن بصدده أن السنند والكمبيالة والائتمان وسائر القروض : لا يتعامل البنك بها مع الجمهور الا بالربا .

الشركات

أحدثت الثورة الصناعية تطورا هاما في أشكال المشروعات ، فالنظر إلى ما تطلبه هذه المشروعات من رؤوس أموال ضخمة لشراء الآلات الكبيرة ، وللحصول على المواد الأولية بكميات هائلة ، وجد من الضروري أن يأخذ المشروع شكل شركة من الشركات لأنه يصعب على الشخص الواحد أن يزوده بكل رؤوس الأموال . وتميز هذه الشركات بشخصيتها المعنوية المستقلة عن أشخاص الشركاء بأموالها الخاصة وسائر حقوقها .

وتقسم الشركات إلى أنواع عديدة وتشير في صور شتى لا يهمنا منها في موضوع بحثنا هذا إلا تلك الشركات التي تفترض أموالا من الغير بالربا ، وتميز بطبع الاستغلال ، أعني بذلك الشركات المساهمة التي تصدر سندات ، والشركات الاحتكارية التي تعمل على الحد من المنافسة في السوق أو تقضي عليها .

الشركات المساهمة

تكون الشركات المساهمة من شركاء عديدين من الجمود ، و تستمد عنوانها من الغرض الذي تكونت من أجله ، ويقسم رئيس هذه الشركة إلى عدد متساو من الأسهم تطرح للاكتتاب ، فكل مكتتب في هذه الأسهم يصبح شريكا في الشركة ويتناقض هذا الشريك نصيبه من الربح بقدر مالديه من أسهم ، كما تتحدد مسؤوليته فيها بهذا القدر أيضا ، فإذا انحلت الشركة قسمت أموالها بين الشركاء بحسب أسهم كل منهم وذلك بعد استيفاء الديون .

وإذا احتاجت الشركة رؤوس أموال جديدة أثناء العمل فقد تفترض من الغير فتصدّد سندات بقيمة اسمية معينة ؛ وتقل فائدة

ثابتة . فكل من يكتب في هذه السندات يعتبر دائنا للمشروع . وهو بهذه الصفة يفضل على باقى المساهمين فى تحصيل الفوائد فى مواعيدها وفى استرداد قيمة السند عند حلول أجله ، وفي الحصول على هذه القيمة مقدما على كافة المساهمين اذا فرض وقدر للمشروع أن ينتهى وأن يقضى عليه ويصبح أثرا بعد عين .

وهكذا يتضح لنا أن صاحب السند لا يخاطر بماله كصاحب السهم فلا يتعرض للخسارة أبدا ، بل له الفائدة الثابتة أى الفنسم الدائم ، وإن خسر المشروع وصفيت الشركة ، وتقاسم المساهمون فيها بينهم ما بقى من مال قسمة غرام ، وعليه فلا يخالجنا شك في أن نقرر بان السند قرض بربا كالائتمان وسائر القروض الربوية الا أنه يلبس ثوبا جديدا وينظر لنا في صورة منظورة حديثة .

للشركات الاحتكارية

وهذا النوع من الشركات هو نوع من أنواع الشركات المساهمة المشار إليها ، وتمتاز باحتكار سلعة معينة وتباعها بسعر معين مثلا فتستطيع بذلك أن تحكم في ثمن السلعة في السوق خاصة اذا كانت هذه السلعة من السلع الضرورية ، بل أنها تمل سلطانها على الجمهور المحتاج إلى ماتنتجه من سلع .

ويوجد نوع من الاحتكار يسمى (الكارتيل) وهو اتفاق يعقد بين عدة مثربوعات لفرع معين من فروع الانتاج يقصد الحد من المنافسة مع احتفاظ كل منها باستقلاله فيما عدا ماورد في الاتفاق . وبانتهاء المنافسة أى بالقضاء عليها تتم عملية الاحتكار .

وبعد : فهذه أجهزة الرأسمالية الحديثة عرضناها عرضا سريعا حتى يسهل علينا أن نفهمها بأدفافها ومراميها ، ومنه يتضح أن

النظام الرأسمالي نظام قائم على القرصنة واللصوصية والاستغلال وانه وان وجد في الشرق العربي ، فانه دخيل عليه ، أى على بلادنا مهمط الوحي ومهد الرسالات ومنبع النبوات وانه من حسن الطالع أن نهضة أمتنا الفتية في الزمن الذي نحن فيه ، ليست قائمة على دعائم هذا النظام ، وانه لاله من الله وحده أن تتجه أمتنا في نهضتها الحاضرة وجة اشتراكية تعاونية ديمقراطية ، تلك الوجهة التي ستقضى حتما على بقائها هذا النظام في بلادنا في القريب العاجل ان شاء الله تعالى .

نتائج الرأسمالية الحديثة

كان لسيطرة هذا النظام النتائج الخطيرة التالية : -
أولا : أصبح الربا في ظل هذا النظام أهم دكن من أركانه ، بل انه الدعامة الأولى التي يبني عليها اقتصadiاته في معظم دول العالم أعني دول أوروبا ومستعمراتها في القارات الأخرى آسيا وافريقيا وأستراليا ، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم هذا النظام الذي يقوم كما قدمنا على اطلاق الحرية الفردية ، ولهذا فانها تعرف في المجال الدولي الان بانها زعيمة العالم الحر أي العالم الذي يسوده النظام الرأسمالي الحديث ، وذلك بفضل اليهود الذين يسيطرؤن على اقتصadiاتها .

ثانيا : تجد الآن بعض الدول التي كانت مستعمرة وتخلىت من نير الاستعمار حديثا ، صعوبة كبيرة في التخلص عن الربا الذي كان دخلا عليها ، كما أنه قد تغلل في جميع اقتصadiاتها في الداخل والخارج ، ولذلك فانها تقوم بوضع برامج تخطيطية جديدة تتفق وسياساتها التحريرية الجديدة مثل : باكستان التي استقلت وجدتها في شبه القارة الهندية لتقيم دولة باكستان المسلمة شكلها

وموضوعا ، عقيدة ومنهاجا . والجمهورية العربية المتحدة التي تتجه في عزم وحزم نحو تدعيم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

ثالثا : ظهر لدول أوروبا وأمريكا اللاتينية عيوب هذا النظام ، فعملوا على تهذيبه ، وأصبح كبار المفكرين الاقتصاديين في هذه الدول ينادون بالتخليص من سعر الفائدة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لما لمسوه من أضرار الربا الجسيمة في فترات الكساد الاقتصادي .

حو الفارص

وَمَا أَنَّا كُمْ الرَّسُولُ فَخَلَوْهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَانْتَهُوا . . .

«قرآن كريم»

قبل أن نعرض الآراء والحلول للتخلص من مشكلة الربا نحب أن نناقش في حدود موقف الربا من الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التيارات الدولية القائمة في ظروفنا الراهنة .

لقد سبق أن قلنا في غير هذا الموضع أن العالم الآن تتجاذبه تيارات ثلاثة : في أقصى الشرق تيار الاشتراكية ، وفي الغرب تيار الرأسمالية ، وبين هذا وذاك أمم في قارتي آسيا وأفريقيا وتسمي نفسها الآن «الآسيوية الأفريقية» وتعرف في المجال الدولي بهذا الاسم ، كما تسمى مجموعة دول الحياد الإيجابي لتميز عن التيارات السابقتين المعارضتين أشد التعارض في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتشريع . . . الخ .

موقف الدول الاشتراكية

وتترنّع الدول الاشتراكية في العالم الآن جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، وتمتاز باشتراكيتها المتطرفة ، وتتلوّر في فلكها الصين

الشعبية ، وسواء أكانت الدول الاشتراكية تطبق نظام الاشتراكية المتطرفة أو المعتدلة ، فهي جمیعاً بحكم هذا المذهب لا تعرف في سياستها الداخلية بالربا ، فليست هناك شركات يملکها أفراد لانتاج سلع ما ، وليست هناك مصارف تقوم بوظائفها كما في النظام الرأسمالي ، وذلك لأن الاشتراكية كما قلنا نظام لا يقوم على تقدیس الفرد واطلاق حریته الى أقصى حدودها ، بل انها تسخر الفرد لخدمة الجماعة ، ولا تترك له الفرصة لاستغلال بعض أفراد المجتمع الذي يعيش فيه بما يملک من مال ، فيستنزف جهدهم ثم هو بعد لا يعطيهم الا فتات مائده ، أو ما يوازى ما قيمته هذا الفتات .

ان كتاب رأس المال الذي وضعه زعيم الاشتراكية المتطرفة « کارل مارکس » غنى بحججه التي تؤيد هذا الرأى ، والتي توضح وجهة نظره في ان العمل وحده أساس القيمة .

فإذا كانت الدول الاشتراكية لا تعرف بنظام الربا ولا يمكن أن تأخذ به في سياستها الداخلية على النحو الذي سبق أن قدمناه عند حديثنا عن المذاهب الاشتراكية ، وعند سردنا لهذه العجالة السالفة ، فلا يأس اذن من ان تأخذ هذه الدول بالفاء هذا النظام في تعاملها مع الدول الأخرى في المجال الدولي عند عقد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ، سواء ما كان منها له صلة بالتجارة أو الصناعة ، اذا كانت هذه الدول أنسانية في مقصدها ، مخلصة في صداقتها مع الدول ، خاصة دول الحياد الإيجابي التي تنهض الآن وتسعى جاهدة الى الوصول بأهمها الى وضع كريم ، متخذة في ذلك عدم الانحياز أو الانحراف نحو الغرب بـأحلاله العسكرية .

وخلالمة القول أن هذه الدول القائمة على الإلحاد والآخنة بالنظام الاشتراكي المتطرف ، والتي لا تعرف بالأديان تلتقي مع تلك الدول التي تحترم العقائد ، والتي تعرف بوجود الأديان كضرورة اجتماعية وسنية في كيان البشر ، في الغاء الربا في العلاقات الداخلية والخارجية .

موقف الغرب والرأسمالية

ان دول الغرب الرأسمالية والتي يتزعمها العسكر الانجلو أمريكي والتي تحرص على تقدس الحرية الفردية ، وهى جوهر النظام الرأسمالى الحديث ، قد أخذت الان بسهم وافر نحو تدعيم كيان الفرد الذى لا يملك رأس المال . فأصبحت الان حكومات هذه الدول تسعى للترفية عنه ورفع مستوى الاجتماعى متخذة فى ذلك اتجاهات اشتراكية مختلفة ، هادفة الى الحد من غلواء الرأسمالية ، فأنشأت لهم النقابات وعملت على تدعيمها ، كما نسبت على التأمين الاجتماعى فى تسييراتها ، بل انها ذهبت الى اكثرب من ذلك فاستطاعت ان تفرض الضرائب التصاعدية على ذوى الدخول الكبيرة من أصحاب رءوس الاموال كما انشأت البنك المركزى ، فأصبح البنك المركزى وميزانية الحكومة فى هذه الدول من الوسائل الهامقة لتنظيم الدولة للمستوى العام الذى تتطلبه . اذ تستطيع الحكومة عن طريق المصرفات تنظيم كمية النقد بتغيير أسعار الفائدة التى تطلبها البنوك المختلفة هناك .

ويقول رجال الاقتصاد فى هذا الصدد انه بهذه الطريقة أى برفع قيمة النقد أو خفضه يمكن زيادة كمية الطلب على السلع أو تقليلها .

بل الاكثر من ذلك تلك التصريحات المباشرة والخطوات العملية الواضحة التى تدعو الى القاء سعر الفائدة ، فنرى أن الاقتصادى الكبير اللورد «كينز» وزير المالية البريطانى السابق وهو من اساطير الفكر الاقتصادى فى القرن العشرين يقول : « ان الحياة الاقتصادية السليمة للشعب تتطلب حالة تقارب من المساواة فى التوزيع ، ومن هنا نرى أن الضرائب التصاعدية المصحوبة باجراءات متعددة من قبيل التأمين الاجتماعى والخدمات العامة ، مما يساعد على اعادة توزيع الدخل ، وكذلك يجب اتباع سياسة دائمة تستهدف خفض

أسعار الفائدة لما في ذلك من تشجيع للاستثمار من جهة ، وحد من جهة أخرى من قيام طبقة غنية تعيش على إيرادها أي ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش على الانتاج .

اننا لنتوقع زوال هذه الطبقة حين يميل سعر الفائدة الى الانخفاض حتى يصل الى درجة الصفر . اننا نعتقد كما اعتقد القدماء ان المال في حد ذاته غير منتج ، ولا نرى بأس في قيام مجتمع يحصل على الجزء فيه أولئك الذين ينتجون السلع والخدمات أكثر من الذين يحتكرون الاسواق ويمتصونها ويكتنرون الثروات .

ولقد قرر المستر «ثورشتين فبلن» استاذ الاقتصاد بالجامعات الامريكية ، والذى اضطهد اصحاب الصناعات وهم جبابرة المال بالولايات المتحدة الامريكية في تحد بالغ ، وشرح بقلمه التأثير ان الحضارة المادية الرأسمالية الحاضرة ، حضارة زائفة في حقيقتها ، فما هي الا ربا فاحش وتجارة بالعرض وبحياة الآخرين . وقد كتب الى آخر حياته في هذا المعنى حتى توفي سنة ١٩٢٩ م .

وفي سنة ١٩٣٤ م أعلن الرئيس «روزفلت» رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابق أن ازمة أمريكا التي تعانيها في ذلك الحين لا سبيل الى التخلص منها الا باسقاط ذلك العبء الثقيل «الriba» ثم خفضت الديون في نفس السنة بعد أن أسقط كل الriba .

هذه التصريحات من جانب المسؤولين والمحظيين في شئون الاقتصاد في الغرب الرأسمالي تدل دلالة واضحة على أن الriba شيء قد ظهر خطره ، وأستشرى أثره ، ويجب التخلص منه لأن الحياة بدونه ستكون بلاشك أفضل ، وأن العالم الغربي على استعداد للتنازل بل للتخاص من هذه المعاملات الربوية حينما يجد الحل المنشود ، وعندما تكون امكانياته ساعية سعيا حثيثا نحو الحلول .

ورغم هذه التصريحات لكيان السلطة والاقتصاد من رجال الغرب ، نحثكم الى ما يؤمن به المعسكر الغربي من رسالات السماء ،

نحتكم الى رسالة موسى عليه السلام التي يؤمن بها اليهود وهم
المسيطرؤن على توجيهه الاقتصاد فى أمريكا ، والى رسالة عيسى عليه
السلام التي يؤمن بها النصارى هناك ، فكل من التوراة والانجيل
قد أتى بالتحريم القاطع للربا تحريما يوصى ابواب فى وجه المتأولين
او المحتججين .

ان الغرب الرأسمالى اذا أراد الان أن يثوب الى رشده وان
يكفر عن سيناته التى اقترفها ردها طويلا من الزمن بسبب هذه
السياسة الاقتصادية الآثمة ، فواجبه أولا أن يعلن تماسكه بما يدين
به من نصوص التوراة والانجيل خاصة وأن سلاحه فى معركة العرب
الباردة الان ضد الشيوعية أن الشيوعية مبدأ يقوم على الانسحاد
والاباحية فهو لا يؤمن بدين . وان الغرب هو الحارس بل حامى
حمى الرسائل الروحية فى دنيا الناس . وثانيا ان يترجم اقوال
ساسته وآراء رجال الاقتصاد الى حقائق عملية ، فيكون الواقع
العملى للمعاملات خاليا من الربا . «لتترك هذا الربا» . هكذا جاء
في سفر نحريا .

موقف دول الحياد الايجابى

ان دول الحياد الايجابى التى تكون الان جبهة ثالثة فى المجال
الدولى وتقف بين المعسكرين الشرقي والغربي تتقسم فى داخلها الى
قسمين :

الاول : يتوجه كثيرا نحو الاشتراكية ولا تهتم بالاديان مثل
يوغوسلافيا .

الثانى : يدين بالاسلام الحنيف الذى يحرض على قيام العدالة
الاجتماعية فى المجتمع الاسلامى ، فيعمل على مصلحة الفرد كما
يعلم فى الوقت ذاته على مصلحة الجماعة ، فإذا تعارضت مصلحة

الفرد مع مصلحة الجماعة ضحي بمصلحة الفرد في سبيل المصلحة العامة دون افراط أو تفريط مثل المحاولات التي تبذلها بعض حكومات الدول الاسلامية ، والتي خططت في ذلك خطوات ناجحة خلال السنوات القليلة الاخيرة مثل : الجمهورية العربية المتحدة .

وكلا القسمين يقف من قضية الربا بمقتضى هذا الاتجاه موقفا واحدا لا اختلاف فيه ، فالاشتراكية في جميع صورها لا تعرف بالربا في أنظمتها كما قلنا ، وكذلك الاسلام يحرمه ويعاربه . وليس لدول الحياد الايجابي الا أن تقف هذا الموقف المشرف ، أعني عدم الاعتراف بالتعامل الربوي في الداخل والخارج .

نعم : نحن نعلم أن معظم دول الحياد الايجابي كانت الى زمن غير بعيد ترژ في أغلال الاستعمار والاستعباد الفربى ، وهي الان تتطلب الجهد والمال للنهوض والوقوف بجانب المسكرين الشرقي والغربي على قدم المساواة ، وتنطليع الى حياة أفضل ، ونعلم أيضا أنه لاسبيل الى الحصول على المال عن طريق القروض الدولية إلا بالربا ، وانها الان في حالة ضرورة فهى مضطرة الى أن تسير هذا المسير .

ونحن نرى أنه لا غبار البتة على هذه التصرفات في الظروف الراهنة ما دامت النية متوجهة اتجاهها حقيقيا نحو الخلاص من الاستعمار وآثاره والقضاء على أجهزته الربوية وتحطيمها في الوقت المناسب ، خاصة وأن معظم دول الحياد الايجابي ترى أن لديها من الامكانيات المادية والروحية والفكرية ما يخلصها في القريب العاجل من هذه الآثار الاستعمارية .

أضف الى دول الحياد الايجابي في قضية الربا تلك الدولة الكبرى الفتية التي تبلغ مائة مليون نسمة والتي قامت باسم الاسلام ، وبفضل انتسابها اليه استقلت ، وهي الان في تقدم مطرد ، أعني

بذلك دولة – باكستان – التي نص دستورها في المادة (٢٣) ج : « استبعاد الربا بمجرد ما يكون في حيز الامكان » .

ومعنى هذا أن الربا الناشيء عن قروض بين المواطنين في داخل الدولة ابطاله ميسور بأثر فوري ، أى تصير عقوده باطلة في الحال . أما الربا الناشيء عن معاملات دولية فلا مناص من استبقاءه إلى أجله لانه ليس في الامكان الزام مواطنى دولة غير اسلامية بالتنازل عن فوائد قروضهم نزولا على حكم الاسلام فالى أن ينتهي أجل هذه القروض ويتم سدادها ، والى أن تستطيع البلاد الاسلامية أن تقسم فيما بينها نظاما للتعاون الاقتصادي يقدر على تمويل مشروعيها الاستثمارية ، إلى أن يتم هذا وذاك يجب الاعذان كرها لحكم هذه الضرورة الوقتية ، « والضرورات تبيح المحظورات » .

ولقد قال السيد زايد حسين محافظ بنك الدولة الباكستاني في خطاب الافتتاح الذي ألقاه عام ١٩٥٢ م « أني واثق من أن الوقت سيحين قريبا ليتمكن عدم التعامل بالفائدة ، وذلك بعد استطاعتنا ادخال التعديلات المناسبة على الاقتصاد الحالى بما يتفق والمبادئ الاسلامية » . ثم أعرب عن أمله في أن تعمل جامعة (كراتشي) على انشاء كلية لل الاقتصاد لتهتم اهتماما خاصا بدراسة تطبيق المبادئ الاسلامية على الشؤون الاقتصادية في البلاد .

كلمة سواء

وبعد هذه المناقشة المبسطة لموقف الربا من الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التيارات الدولية الحاضرة ننتهي إلى نتيجة واحدة لا اختلاف فيها ، وهى أن هذه الاتجاهات وان ظهرت في حقيقتها متعارضة تماما الا انها جميعا متفقة فيما نحن بصدده ، اذ أنها جميعا تقف موقفا واحدا ازاء قضية الربا ، فالاشتراكية لا تعرف بوجوده ، والتوراة والانجيل والقرآن كلها

تبطله وتعطله وتلفيه ، بل وتحاربه ان كان موجودا ، ولا تعترف
بوجوده في معاملات الناس .

ولم يبق اذن ان كان ساسة العالم اليوم مخايبن الا ان يتتفقوا
على الغاءه ، فيكونون بذلك قد خطوا خطوة ايجابية نحو تدعيم
السلام في العالم ، ومساعدة الدول المختلفة اقتصاديا مساعدة فعالة
وان الدول الصغيرة والدول المجبة للسلام يجب عليها الان أن تطالب
الامم المتحدة بالموافقة على الفاء الريا في القروض المبرمة الخاصة
بالقروض الدولية ، خاصة تلك التي عقدتها الدول الصغرى مع
الدول الكبرى الفنية .

دول بلا ربا

قد تكون النظرية العلمية صحيحة فترة من الزمن ، ثم تظهر نظرية جديدة تخطىء الاولى . اذ المعروف أن النظريات العلمية قابلة للتغيير وعرضة للتخطىء متى ظهرت نظريات علمية جديدة كان لها من الدليل العلمي ما يقلب ساقيتها رأسا على عقب ، ويكتب لها الثبات والاستقرار في ظل المكتشفات العلمية الحديثة .

كذلك قد يكون التشريع الوضعي محل احترام وسيادة اذا طبق في مجتمع من المجتمعات فترة من الزمن لان التشريعات والقوانين الوضعية التي تنظم مجتمعا من المجتمعات سواء اكانت متعلقة بالافراد ام بالحكومات تظل حافظة لكيانها ، بمعنى انها تظل سائدة ومحترمة في نفوس الناس حتى تقتضي ظروف الحياة المتغيرة الى القاء هذه التشريعات ، وسن تشريعات اخرى جديدة تلائم الوضع الجديد .

هذا بالنسبة للنظريات العلمية التي يكتشفها او يبتكرها الانسان ، وبالنسبة ايضا للتشريعات والقوانين الوضعية التي ينشئها الانسان لنفسه لتنظيم حياته في مجتمع من المجتمعات او في بلد من البلدان على قدر متفاوت تبعا لما تقتضيه الظروف العلمية والاقتصادية والسياسية وغيرها .

اما بالنسبة للتشريعات الالهية فالحال غير ذلك ، اذ يختلف اختلافا كليا ، لان تشريعات السماء تشريعات كاملة بلفت من السمو

غايتها ، فهي غير قابلة للتغيير بالالفاء او الزيادة او النقصان او التحرير لانها في اصولها بوجه عام متعددة متطرفة ثابتة غير جامدة ، تصلح لكل زمان ومكان ، ولا يمكن بأى حال من الاحوال أن ترمي بالجمود فت تكون قابلة للالغاء ، كما لا يمكن أن تكون بالغة في التطور الى الحد الذى يذهب بالاصل الذى جاءت من أجله .

وتشريعات الربا التى لا تجيز التعامل به ، وتعلن الحرب عليه تشرعيات الهيبة نزلت من السماء الى أهل الارض في فترات متفاوتة من الزمن ، وكانت ظروف الحياة في كل فترة متعددة متطرفة تختلف كل منها عن سابقتها ، فلقد نزلت على لسان كليم الله موسى عليه السلام ، ونزلت كذلك على لسان روح الله وكلمته عيسى عليه السلام ، ثم هي من بعد نزلت على خاتم الرسل والأنبياء محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام . وهي في جملتها أمر واحد نزل من عند الله الى الناس كافة في مختلف العصور بالتحريم النام للربا في أي صورة من صور التعامل بين أهل الارض الى ان يقوم الناس لرب العالمين .

لكن هل تشريعات الربا هذه اقتصرت على أن تكون نصوصا مكتوبة في التوراة والانجيل والقرآن أم كان لها من الدوام والاستقرار والبقاء من الواقع التاريخي ظلا من الحقيقة في مجتمع من المجتمعات أو أمة من الأمم ؟؟

يحدثنا التاريخ أنه ما من أمة متدينة تدين بالاسلام أو بغير الاسلام ، أو غير متدينة ملحدة أفت الربا الا وكان لها من استقرار أو ضاعها الاقتصادية والاجتماعية ماجعلها في الصنوف الأولى للامم المتقدمة المتحضرة .

فمثلا المجتمع الاسلامي الأول الذى حكمه محمد عليه السلام قد أقيمت تشريعاته واحكم بنائه ، وألفى الربا فيه الغاء تماما بعد أن كان سائدا ، وبعد أن كان أصلا من اصول التجارة والتعامل بين

الناس ، ولقد أشار اليه الرسول — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع لأهميته : « الا ان ربنا الجاهلية موضوع عنكم كله ، وان أول ربنا أبداً به ربنا عمى العباس بن عبد المطلب » .

ولم يقل أحد ان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لم تكن مستقرة في هذه الآونة ، بل ان حفائق التاريخ التي لا تقبل الزيف أو المحاباة تقر أن المجتمع الذي كان يحكمه محمد — صلى الله عليه وسلم — كان مجتمعًا نموذجياً للبشرية في استقرار أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل ان أول حكومة في الإسلام كانت ومازالت مثل الأعلى للحكومات الرشيدة ، اذ حققت التكافل الاجتماعي في أعظم صورة عرفتها الدنيا ، لا يختلف في ذلك مؤرخ منصف ولا باحث مدقق .

ولقد ظل الربا غير موجود في مجتمع المسلمين في صدر الإسلام وفي العهود التي تلتة ، ووصلت حالة الأمة الإسلامية في رقتها المتسعة إلى نموذج عالٌ مثالى فريد في عهد الخليفة الراشد الخامس « عمر بن العزيز » حتى تواترت الأخبار بإن القروض بلا ربا لم تكن هي الأخرى موجودة في هذا العهد الذهبي ، ولقد كانت خزانة بيت المال مملوقة بأموال الزكاة ، وقام عمال بيت المال بتوزيعها على فقراء المسلمين فلم يتقدم فقير مسلم لأخذها ، ثم قدمت إلى الفقراء من الذميين (غير المسلمين) فلم يتقدم أحد لأخذ شيء منها ، ثم أمر أخيراً فأعيدت إلى بيت المال .

وهذه حقيقة ان دلت على شيء فانما تدل على الحاكم الذي ملا الدنيا عدلا ، والامام الذي سار بسيرة جده الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان أشبه الناس به ، بل هو امتداد لسيرته وتنفيذ خططه وبرامجه ، ولا غرو فهو الخليفة الشاب الذي أغنى الأمة وأنقر نفسه وأهله ، والذى اشبع الخلق وأجاع بطنه وبطون نسائه وأولاده ، والذى أطعم المسلمين الشهى من الطعام ومسقفهم للذى من الشراب وجعلهم يتقلبون في ألوان النعمة وحرم ذاته وبيته .

ثم اذا قلنا النظر في صفحات التاريخ الاسلامي نجد ايضا ان الربا لم يكن موجودا حتى الفتح العثماني وفقد ظلت حضارة الاسلام في الاندلس مزدهرة قرابة ثمانمائة سنة لا يعرف خلالها التعامل بالربا .

وأن الصورة البشعة في تاريخ الامة الاسلامية هي تلك الصورة التي ابتدأت باحتلال الدولة العثمانية للدول الاسلامية ، ولا اسميتها ابدا بالخلافة الاسلامية كما يزعم البعض ، وانما اسميتها بفترة الاحتلال العثماني ، لأن العثمانيين قد استغلو اسم الاسلام أبغض استغلال ، فلم يكن الاتراك في حكمهم بلادنا المسلمة المسالة باقل من الحكم الفرنسي والحكم البريطاني .

فلقد استبدلت حريات الناس في هذه العهود الثلاثة ذلا و هوانا ، وقد استغلت امة الاسلام اسوأ استغلال ، فصارت قوتهم ضعفا ، وغناهم فقرا ، وعزهم ذلا ، وشاع فيهم الربا الذي لم يكن معروفا ، وقبله الناس على رغم منهم تحت ضغط الحاجة والحاج الضرورات .

وبعد

فإن بلادنا تتجه نحو الاشتراكية الديمقراطيه التعاونية فهي بذلك تعترف بالحرية التي هي جوهر الذهب الرأسمالي وميزته ، واعتراف الدولة بالديمقراطية لم يكن الا تحقيقا للعدالة الاجتماعية وقضاء على التفاوت الكبير بين الدخول لدى افراد مجتمعنا الذي نعيش فيه .

ولقد اتخذت الحكومة سياسة الحياد الايجابي في النواحي السياسية كما اتخذت لنفسها أيضا سياسة الحياد الاقتصادي بين اشتراكية متطرفة ورأسمالية استغلالية استعمارية لا خير فيها .

هذا الاتجاه في توجيهه سياسة واقتضاد الدولة من شأنه أن يقضى على رواسب الاستعمار ومخلفاته البالية ، ومن شأنه أن يقضى على الربا وأثاره في مجتمعنا الذي نشأ له الرخاء والرفاهية والسعادة ، أن في القضاء على الربا تقريب حقيقي للطبقات وقضاء على الأفكار والمبادئ الهدامة ، وهو ما تحرص عليه جمهور يتنا ، وفيه أيضا تحقيقاً عملياً للملك الفعلى لسيادتنا وتحررنا الاقتصادي وعدم سيطرة رأس المال على الأفراد حاكمين ومحكمين .

وحيثما نعلن الحرب على الربا لا نقول بالطفرة في علاج مشكلته القائمة ، ولا نغض الطرف عن الظروف المحيطة باقتصادياتنا في وقتنا الحاضر ، كما لا نجهل كيف بني الإسلام تشعيراته متخذنا في ذلك سنة التدرج . وقد أقررنا بحثاً بينا فيه **كيف عالج الإسلام الربا تدريجياً** .

لكن الذي نستطيع أن نقرره هو أن نعمل من الآن حتى يتهيأ لنا الجو الذي نريده . انه لا يعوزنا الا شيء من الإيمان البصير مع الحزم والعزم والاقدام ، ويومئذ تجد حلول مشكلة الربا طريقها إلى الحياة العاملة ، كما يجد الناس في ظلها طريقهم إلى السعادة والحياة الهدئة الآمنة ، ان الحزم والعزم والاقدام كلها صفات القيادة الصاعدة إلى المجد .

نداء

والآن بعد أن تحدثنا عن قضية الربا وبيننا ما فيها من شر وأوضحنا الخير الذي يصبو وينتشر وينمو في المجتمع الذي لا يعترف بوجوده في العلاقات المادية التي لا مناص منها في معاملات الناس ، نحب أن نقرر حقيقة لا ينفي السكوت عنها أو التنويه ، بل يجب الإعلان عنها وتكرارها للتاكيد والتذكير ، ولا يمكن أن تكون هذه

الحقيقة الا تلك المثل العليا الانسانية المرفيعة التي جاءت بها شرائع الله في كل دين .

تلك المثل ما جاءت للناس عن طريق الوحي عبشا ، بل نزلت لترسم بوضوح وعن كثب الطريق الأمثل في الاصلاح الاجتماعي بين الناس قاطبة ، وفي كل شأن من شأن دنياهم .

انه لا ينبغي أن نبتعد أبدا عن حظيرة الدين لنفصل بين الايمان به والعمل بمقتضاه ، فالايمان بالدين يعني العمل بكل ما جاء به الوحي بلا تفريق أو تجزئة ، اذ أن التفرقة أو التجزئة لا تكون إلا في الايمان الناقص ، والايامن الناقص لا يسمى أبدا ايمانا بالدين أو ايمانا بالله الذي جاء من عنده هذا الدين .

فاما أن يختار الناس الكفر أو الايمان ولا شيء غيرهما ولا حل وسط بينهما ، فليس بعد الدنيا للناس قاطبة آمنوا أو كفروا أو الجنة أو النار . ولا شيء غيرهما ولا شيء بينهما يمكن أن تكون فيه حياة في الآخرة .

والدنيا الآن بکفرها وايمانها بالله وبشرائع الله ليس لها من ملاذ اذا أرادت حياة هادئة يسودها السلام الحقيقي المنشود بين الناس أفرادا وأماما الا أن تتخذ طريقها الى المثل العليا التي جاءت بها شرائع الله لأهل الأرض .

فإذا أرادت أمم الأرض والحكومات التي تتنطق باسمها أن تصل الى الكمال الانساني المنشود فليس لها الا أن تفلسف سياستها وتنسق خطتها وأن تعرج الى قمة الكمال بسلام النوميس الالهية التي تضمنتها شرائع كل دين .

وكلمة أخيرة الى المؤمنين برسالات  الفاهمين لحقيقة وجودهم على هذه الأرض أوجه هذا النداء .

ترقبوا نتائج
المسابقة الصيفية

لطلاب الجامعات و المعاهد العليا
مع ظهور عدد غرة رمضان

من

مجلة

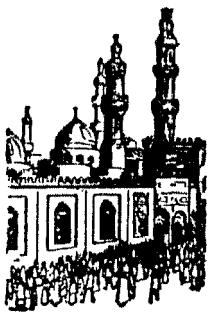
مرأة الفكر
الإسلامي

ترقبوها
في غرة محرم
شهر عرب

منبر الإسلام

يمهدها نخبة مختارة من
قادة الفكر في العالم،
العربي والإسلامي

يصدرها مجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف



الثمن ٥

مطبع شركة الاعلانات الشرقية